بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

اثر هجرة العقول علي الاقتصاد السوداني

(1980 – 2014م)

impact of Brain Drain on Sudanese Economy

(1980 – 2014)

أطروحة

لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد / سمية عبد المنعم عبد الرحمن محمد

إشراف/أ.د.خالد حسن البيلي

يوليو2019

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى(وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا)

الآية (100) سورة النساء

الإهداء

إلي شعلة الحنان والعطاء أمي.

ألي منارة العلم والدرب أبي.

إلي كتلة الدعم والصبر زوجي وأبنائي.

إلي إخوتي وزملائي،وكل مجتهد وطالب علم.

الشكر والعرفان

الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام سيد أهل الحمد محمد صلي الله عليه وسلم. الشكر والحمد لله الذي ، أعطاني نعمة العقل والمعرفة، وسخر لي ما أعانني علي إكمال بحثي.

والشكر موصول إلي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة في البروفسور **خالد حسن إسماعيل البيلي** الذي لم يدخر جهد في التوجيه والإشراف، ثم الشكر موصول إلي أسرة جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج لما قدموه من تعاون وتقدير في الحصول علي المعلومة. وأخير الشكر موصول إلي كل من ساهم في إخراج هذا البحث بجهد أو دعما حتى يكتمل بصورته النهائية.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة الآثار المترتبة علي الهجرة الخارجية للكفاءات السودانية علي واقع الاقتصاد السوداني ،بالاعتماد علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة، سعر الصرف ، الاستثمار ، الإنفاق علي التعليم،الناتج المحلي الإجمالي) . باستخدام المنهج الوصفي والتحليل لنموذج قياسي اعتماداً علي بيانات ثانوية للمتغيرات الكلية للاقتصاد السوداني، وبيانات أولية لعينة استبيان عشوائية من الكفاءات السودانية المهاجرة لتأكيد النتائج ، بالاعتماد علي برنامج(Google form)لتحليل الاستبيان ،(E-views) لتحليل نموذج الانحدار ،توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ، أن الآثار الظاهرة للهجرة الخارجية للكفاءات السودانية علي الاقتصاد السوداني هي آثار سالبة، علي الرغم من وجود آثار أخرى ايجابية علي بعض المتغيرات كالبطالة، والتحويلات حيث تتضاءل هذه الايجابيات بسبب أن اغلب المهاجرين من أصحاب الوظائف (بنسبة 67.7% من العينة)، إضافة إلي أنهم يقومون بالتحويل خارج النظام المصرفي (بنسبة 61% من العينة). وكذلك توصلت الدراسة إلي ان عوامل الطرد الداخلية (الاقتصادية) هي الدافع الأقوى للهجرة ممثلة في انخفاض الدخل وارتفاع مستوى المعيشة بنسبة (41.2%) من عينة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ، ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تُحدث دوريا لإحصاء أعداد المهاجرين السودانيين إلي الخارج لتفادي التضارب في الأرقام بين الجهات المعنية بأمر الهجرة ،وضع إستراتيجية فاعلة تحد أو علي الأقل تنظم هجرة الكفاءات بما يضمن تفعيل الآثار الايجابية للهجرة ،وتوجيه مدخراتها إلي القطاع المصرفي، أو وضع برامج شراكة فاعلة للاستفادة من هذه الكفاءات بالاستعانة بتجارب الدول الأخرى.

Abstract

This study aimed at knowing the consequences of the external migration (emigration)of the highly skilled Sudanese on the Sudanese Economy , depending on some of the macroeconomic variables (Unemployment , Exchange Rate ,Investment , Expenditure on Education , Gross Domestic Product) . Through using the descriptive approach and analysis for an Econometric model depending on secondary data for the macroeconomic variables of the Sudanese Economy , as well as preliminary data for a random survey sample conducted with the Sudanese qualified expatriates in order to confirm the findings , depending on (Google Form) Program for analyzing the questionnaire, and (E-Views) Program for analyzing the regression model . The study most significant findings indicated that the emigration of skilled Sudanese workers had negative effects related to on the Sudanese Economy , even though there are some positive effects some variables , like the unemployment and cash transfers . However, these positive aspects diminish , because most of the immigrants were employed people representing (about 67.7 % of the sample) , in addition to that , they transfer money outside the banking system (by almost 61 % of the sample). This study also concluded that the internal push factors (Economic ones) are the strongest motivation for external migration , represented by low income and high standard of living accounting for almost (41.2 %) of the study sample. The study, in this context, offered some recommendations, such as the necessity of establishing a data base and to be renewed or updated , on a regular basis , for calculating the numbers of the Sudanese migrants (going abroad) , to avoid the discrepancy in the figures between the concerned authorities about migration. Moreover, developing an effective strategy that limit or at least organize the talented People ' migration , in order to secure the positive effects of migration ,and channeling their savings towards the banking system. Also, developing an effective partnership programs to benefit from these talented people, while drawing upon the experience of other countries in the field .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- الآية	أ
- الإهداء	ب
- الشكر	ت
- المستخلص	ث
- Abstract	ج
- قائمة المحتويات	ح
- قائمة الجداول	ر
- قائمة الأشكال	س
الفصل الأول- الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
المبحث الأول- الإطار المنهجي	2
- المقدمة	2
- مشكلة البحث	4
- أهداف البحث	4
- أهمية البحث	5
- فرضيات البحث	5
- منهجية البحث	6
- أدوات البحث	6
- حدود البحث	7
- مصطلحات البحث	7
- هيكل البحث	8
المبحث الثاني - الدراسات السابقة	8
- الدراسات السودانية	8
- الدراسات العربية	17
الفصل الثاني- الإطار النظري للدراسة	

المبحث الأول- المفاهيم العامة للهجرة	23
- تعريف الهجرة	23
- النظريات المفسرة للهجرة	28
- أنماط الهجرة	39
- تاريخ الهجرات العالمية	50
- المدارس الاقتصادية والهجرة	55
المبحث الثاني- الهجرة الدولية للكفاءات	63
- مفهوم هجرة الكفاءات	63
- حجم هجرة الكفاءات	67
- عوامل الهجرة	75
- العوامل الدموغرافية	76
- العوامل الطبيعية أو البيئية	77
- العوامل الاجتماعية	78
- العوامل السياسية	79
- العوامل الاقتصادية	81
- الأسباب الخاصة بهجرة الكفاءات	85
المبحث الثالث - أثار الهجرة الدولية علي الاقتصاديات المرسلة	92
- الهجرة والتنمية	93
- الآثار الايجابية لهجرة الكفاءات	94
- تقليل البطالة ونقل المعارف المكتسبة	94
- التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية	97
- التحويلات	99
- الآثار السلبية لهجرة الكفاءات	111
الفصل الثالث- هجرة السودانيين الدولية	
مقدمة - الإطار العام للاقتصاد السوداني	123
المبحث الأول - تطورات الهجرة الدولية للسودانيين	127

- خصائص وتقديرات حجم الهجرة السودانية	129
المبحث الثاني - أسباب هجرة الكفاءات السودانية واثارها	137
- اسباب هجرة الكفاءات السودانية	137
- آثار الهجرة الدولية للسودانيين	139
- تحويلات السودانيين العاملين بالخارج	150
- آثار التحويلات علي بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني	156
المبحث الثالث: سياسات الدولة تجاه قضية الهجرة	166
- السياسات الحكومية للهجرة	166
- سياسات الدولة التشجيعية لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج	170
الفصل الرابع- الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة	180
المبحث الثاني : تقدير وتقييم نموذج الدراسة	183
المبحث الثالث: تحليل الاستبيان	202
الفصل الخامس – الخاتمة	
- مناقشة الفروض	210
- النتائج	211
- التوصيات	216
- الخاتمة	219
- قائمة المصادر والمراجع	221
قائمة الملاحق	229
ملحق رقم (1) تحليل الاستبيان بواسطة برنامج (Google Form)	230
ملحق رقم (2) بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث	248
ملحق رقم (3) نتائج اختبارات السكون للسلسل الزمنية لمتغيرات البحث	250
ملحق رقم (4) نتائج تحليل النماذج لبرنامج (E.views)	274
ملحق رقم (5): اختبار العلاقة التكاملية في الأجل الطويل	278

ملحق رقم (6): تقدير نموذج تصحيح الخطأ	279
ملحق رقم (7): اختبار عدم تجانس التباين لنموذج تصحيح الخطأ ECM	283
ملحق رقم (8): اختبار الارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ ECM	285

قائمة الجداول

رقم الجدول	الاسم	رقم الصفحة
1	أعداد الكفاءات المهاجرة من كل بلد عربي	75
2	تطورات التحويلات إلي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995 – 2010	102
3	الفرق بين الدول العربية في مستوى الفقر ألمعلوماتي	117
4	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السودانيين 2000-2015	126
5	تقديرات للهجرة السودانية (2003)	129
6	أعداد السودانيين الذين تصدق لهم بالسفر خلال الأعوام 1970-2002	130
7	الإجمالي التراكمي لهجرة السودانيين حسب المهن الرئيسية خلال الأعوام 2008 -2015	133
8	أعداد المهاجرين السودانيين من أصحاب الكفاءات وفقا لإحصاءات جهاز المغتربين للفترة من 1990- 2000	135
9	أعداد المهاجرين السودانيين حسب أسباب الهجرة وفقا لمسح القوى العاملة لسنة 2011	139
10	مؤشرات القوى البشرية السودانية للفترة(1998-2011)	142
11	تطورات الإنفاق علي التعليم في السودان	146
12	تطورات أداء تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في ميزان المدفوعات خلال الفترة من(2006 إلي 2011)	153
13	حجم التحويلات بالملايين الجنيهات خلال الفترة من (1980 - 2015)	155
14	نسبة التحويلات إلي قيمة الصادرات والواردات خلال الأعوام للفترة (1980- 2015)	164
15	نتائج اختبار جذر الوحدة	186
16	اثر الهجرة الخارجية على الإنفاق على التعليم	191
17	اثر الهجرة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي	192

18	اثر الهجرة الخارجية على سعر الصرف	193
19	اثر الهجرة الخارجية على البطالة	194
20	اثر الهجرة الخارجية على الاستثمار	194
21	اثر الهجرة الخارجية على التحويلات المالية من الخارج	195
22	تقدير النموذج القياسي للنشاط الاقتصادي في ظل الهجرة الخارجية	199

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الاسم	رقم الصفحة
1	نموذج لي للفرص المتداخلة بين منطقة الأصل والوصول	37
2	نسبة التحويلات السودانيين العاملين بالخارج من إجمالي تحويلات القطاع الخاص للفترة 2006 إلي 2011	154
3	استقرار السلسة الزمنية لأعداد المهاجرين (EM	187
4	استقرار السلسة الزمنية للتحويلات المالية (RE):	188
5	استقرار السلسة الزمنية لحجم الاستثمار (I)	188
6	استقرار السلسة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP)	189
7	استقرار السلسة الزمنية لسعر الصرف (EX)	189
8	استقرار السلسة الزمنية للإنفاق على التعليم (EE)	190
9	استقرار السلسة الزمنية لمعدل البطالة (U)	190

الـــفـــصـــــل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

-المبحث الأول :الإطار المنهجي للبحث

-المبحث الثاني :الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

المقدمة :-

ينتقل عنصر العمل من حيث فائض اليد العاملة (فائض العرض، البطالة) إلي حيث النقص في اليد العاملة (فائض الطلب) ، وهذا الانتقال يعد عاملاً من عوامل المواءمة بين الإنسان وموارد الثروة في الطبيعة، فإذا شحت الثروة أو نضبت في المنطقة التي يعيش فيها فان الإنسان ينتقل إلي منطقة أخرى. وتعرف عملية الانتقال هذه بالهجرة .وتاريخيا تعتبر الهجرة قديمة قدم الإنسان علي الأرض .فمنذ الهجرات السامية الأولي كهجرة إبراهيم علية السلام وغيره من الأنبياء إلي هجرة الرسول صلى الله علية وسلم إلي المدينة وما نتج عنها من دولة الإسلام (عبد المنعم عبد الرحمن،2006). ثم تلتها الكثير من الهجرات هجرات العلماء المسلمون، والطلاب وكانت جميعها بسبب العلم أو الاستكشاف، حتى القرن التاسع عشر حيث الهجرة إلي العالم الجديد(أمريكا حاليا) بهدف البحث عن وضع أفضل. لكن اليوم عند الحديث عن ظاهرة انتقال عوامل الإنتاج كظاهرة حديثه نتيجة لتأثير العولمة الاقتصادية أو ما يسمى باقتصاديات المعرفة ، يجب أن نذكر ظاهرة الهجرة الدولية للعمل .وان كانت هذه الهجرة تشبه جميع الهجرات التي تمت عبر التاريخ ،إلا أنها تختلف في أن معظم المهاجرين هم من ذوي العقول والكفاءة الفنية والمتخصصين إضافة إلي تأثيرها المباشر علي عمليات التنمية في البلدان النامية.وقد بدأت هذه الهجرة من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية بتحفيز من الدول الصناعية لإعادة ما دمرته الحرب،حيث ظهر مصطلح (نزيف العقول) (Brain Drain) لأول مرة، حيث أن أول من استخدمه البريطانيون لوصف خسارتهم للعلماء

والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة إلي الخارج خاصة إلي الولايات المتحدة الأمريكية (مجلس الوزراء، 2010). أما ألان فالعبارة أصبحت تطلق علي جميع المهاجرين من أصحاب الشهادات والمؤهلات العليا والخبرة العلمية والفنية من بلدانهم الأصلية إلي بلدان أخرى. وقد ارتبطت هجرة العقول والكفاءات قديما بطلب العلم وزيادة المعرفة ، خاصة في العالم الإسلامي وقد كان لها مردود في تقدم الحضارات الماضية ،ولكن في بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرات لاسيما بعد الحربين العالميتين ، مثلا في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشري هاجر من الوطن العربي وحده بين 25% إلي 50% من حجم الكفاءة العربية (مؤتمر القمة العربية بالخرطوم، 2006).

إلا أن هناك جدل قائم حول اثر هجرة الكفاءات علي اقتصاديات الدول مرسلة كانت أو مستقبلة. ولذلك تهدف هذه الأطروحة للتعرف علي هذه الآثار والمقارنة بينها لمعرفة مدى تأثيرها علي الاقتصاد السوداني باعتباره احد الدول المرسلة للهجرة . ذلك أن السودان كواحدة من الدول النامية المتأثرة بهجرة العقول والكفاءات لا يختلف كثيرا عنها فيما يتعلق بالهجرة وخاصة هجرة العقول والكفاءات.

وقد بلغ عدد المهاجرين السودانيين الدوليين وفقا لدراسة أعدها مجلس الوزراء في عام 2010م ، ما بين 1200,000 و1700,000 وعدد المهاجرين منهم لأسباب تتعلق بالعمل يقدر ما بين 880,000 إلي 1,338,000 ، يتواجد نصفهم في المملكة العربية السعودية ودول الخليج النفطية الأخرى ، وحوالي 60% قد تلقوا علي الأقل تعليم ا فوق الابتدائي . كما تؤكد دراسة مجلس الوزراء علي أن حوالي 30 ألف سوداني يهاجرون سنويا بقصد العمل بالطرق الرسمية منذ العام 1998م. إما تقديرات البنك الدولي فقد أشارت إلي أن رصيد الهجرة الدولية السودانية في العام 2015م بلغ حوالي 503,477.0 ، وان نسبة المهاجرين الدوليين كنسبة من السكان فقد بلغ 1.25 % من إجمالي

عدد السكان البالغ 40,234,882.0(مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدوين للدول الإسلامية،.2016)

1 -**مشكلة البحث:**

تزايدت هجرة العقول السودانية وتفاقمت منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وهي ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد ، ونتاج لعدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية أيضا، مما ترتب عليها اتجاه الكثير من السودانيين للهجرة الخارجية خاصة الكوادر والكفاءات والمؤهلة علمياً وفنياً ، إلا انه في العقدين الأخيرين أخذت اتجاها تصاعديا ،مما قد يورث حالة من الفقر في الكوادر علي صعيد رأس المال البشري الذي تزيد الحاجة إليه للنهوض بعمليات التنمية في أي اقتصاد. إضافة إلي أن تأثير هذه الهجرات لا يقتصر علي الموارد البشرية فحسب بل يمتد إلي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا علي عمليات التنمية كسعر الصرف ،حجم البطالة، عدد المهاجرين، الرصيد من العملات الصعبة ،حجم الاستثمار ، ، الإنفاق، وغيره ا و هذا البحث يسلط الضوء علي بعض الآثار وكيفية تأثيرها علي الاقتصاد والتنمية في السودان.من خلال الأسئلة التالية :

- ما هي محددات الهجرة الدولية للسودانيين عامة والعقول والكفاءات خاصة ؟
- ما هي الآثار المترتبة علي ألهجره الدولية للكفاءات والعقول السودانية؟
- هل يمكن إدراج التحويلات كمصدر دائم للعملات الأجنبية باعتباره أكثر استقرارا من المصادر الأخرى .

2 -**أهداف البحث:** يمكن حصرها في النقاط التالية:-

- الرصد، والموازنة بين الآثار الاقتصادية للهجرة سلبا وإيجابا.

- تقدير حجم الهدر (المادي للإنفاق)الاقتصادي للهجرة.
- توصيف مدى الجدوى الاقتصادية للهجرة (العائد الخاص والعام).
- إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية للحد من ظاهرة الهجرة ، وإمكانية توظيفها لمصلحة التنمية الاقتصادية في السودان
- وضع رؤى مستقبلية لتنظيم ظاهرة الهجرة.

3 -**أهمية البحث :**

تزايدت هجرة الكفاءة والعقول السودانية إلي الخارج وما انطوى علي ذلك من آثار علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . بالإضافة إلي قلة الدراسات المتعلقة ب هجرة الكفاءات في السودان ، وهنا تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة، وهي التعرف علي هذه الآثار ،إضافة لأسبابها .كمساهمة في وضع الحلول والحد منها ، ولتوفير الجو الملائم لجذبها للعودة أو زيادة مساهمتها في عملية التنمية في البلاد كجهد عملي لهذه الدراسة.

4 -**فروض البحث :**

في ضوء مشكلة البحث والآراء المختلفة حول أثار الهجرة علي الاقتصاد والتنمية . نجد للهجرة آثار ايجابية وأخرى سلبية علي متغيرات الاقتصاد(الإنفاق علي التعليم، البطالة، سعر الصرف، الاستثمار) اعتمادا علي الدراسات ذات الصلة وواقع الهجرة علي الاقتصاد السوداني نضع الفروض التالية.

1 -تتباين محددات الهجرة الدولية للسودانيين بين عوامل طرد وعوامل جذب ،وان عوامل الطرد أكثر تأثيرا من عوامل الجذب، خاصة الاقتصادية منها.

2 -إن للهجرة الدولية للسودانيين أثر ايجابي علي ،البطالة ،الاستثمار والتحويلات وسلبي علي ،التعليم، سعر الصرف.

3 -اتجاه قيمة التحويلات للاستهلاك، والطرق غير الرسمية في التحويل ، يؤثر سلبا علي فاعلية الاعتماد عليها كمصدر ثابت للإيرادات.

5 -منهجية البحث :-

يستخدم البحث المنهج الوصفي القائم علي الدراسة التحليلية، باستخدام ألأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستخدام برنامج (E.views) . ويمكن كتابة نموذج الدراسة علي النحو التالي:

حيث:

Y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي(المتغير التابع)

$a, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$: تمثل عوامل النموذج

X_1 تمثل الإنفاق علي التعليم ، X_2 تمثل سعر الصرف ، X_3 تمثل أعداد المهاجرين ، X_4 تحويلات المغتربين،X_5 تمثل حجم البطالة ، X_6 تمثل حجم الاستثمارات (المتغيرات المستقلة).

6 -أدوات البحث:

اعتمد البحث علي مجموعة من ال مصادر الأولية والثانوية المتاحة .مثل الاستبيان ،المقابلة ،التقارير، الكتب، والمجلات، المنشورات الالكترونية.

7 حدود البحث : -

تمتد حدود البحث علي مجموعة المعلومات المتوفرة عن مجموعة المهاجرين السودانيين للخارج، والمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 1980 إلي 2014م.

8 مصطلحات البحث:وتشمل الأتي:

العقول: تمثل حملة الشهادات الجامعية ، وفوق الجامعية.

الكفاءات : الفنيين من ذوي الخبرة والتدريب العالي والمهارة المكتسبة

الدولة الأصل(المرسلة): هي الدول التي يهاجر منها الأفراد للعمل في دولة أخرى.

الدولة المستقبلة أو منطقة الوص ول (المرسل إليها): هي الدول التي يهاجر إليها الأفراد للعمل والحصول علي وضع أفضل.

التحويلات: تشمل كل التدفقات المالية التي يرسلها المهاجرين إلي ذويهم سوى كانت بغرض الاستهلاك أو بغرض الاستثمار .

الدورة الاقتصادية:عبارة عن تقلبات منتظمة في القطاعات الاقتصادية .

الاقتصاد المهاجر:يمثل مجموعة المهاجرين للعمل ،والقادرين علي الإنتاج،و اللذين يمثلون خسارة للموارد البشرية للاقتصاديات المرسلة، وإضافة حقيقية للاقتصاديات المستقبلة.

اقتصاديات المعرفة: هو تعبير يصف مرحلة خاصة من تطور النظام الرأسمالي ،تقوم علي المعرفة والتكنولوجيا والتخزين ونقل المعلومات(العولمة).

9 -هيكل البحث:-

يحتوي البحث علي خمسة فصول ،الفصل الأول منها يحتوي علي مبحثين المبحث الأول عبارة عن الإطار المنهجي للبحث **ويشمل** ، المقدمة- المشكلة – الأهداف – الأهمية – الفروض – منهجية البحث وأدواته – حدود البحث – مصطلحات البحث- ،إما المبحث الثاني فيتناول الدراسات السابقة . الفصل الثاني يمثل الإطار النظري للبحث ،ويحتوي علي ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول المفاهيم العامة للهجرة، المبحث الثاني الهجرة الدولية للكفاءات،المبحث الثالث آثار الهجرة الدولية علي الاقتصاديات المرسلة. اما الفصل الثالث فيستعرض هجرة السودانيين الدولية، ويحتوي علي ثلاثة مباحث،يتناول المبحث الأول تطورات الهجرة الدولية للسودانيين، والمبحث الثاني اسباب هجرة الكفاءات السودانية واثارها، والمبحث الثالث سياسات الحكومة تجاه قضية الهجرة. ثم يأتي الفصل الرابع الذي يتناول الدراسة التطبيقية والذي يتكون من ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة ، والمبحث الثاني تقدير وتقييم نموذج الدراسة ، والمبحث لثالث تحليل الاستبيان ،أما الفصل الخامس فيستعرض النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

أ -الدراسات السودانية:

1- اثر هجرة العقول البشرية علي استدامة التنمية في السودان للفترة من 1985- 2010م .رسالة دكتوراه في الفلسفة في العلوم البيئية،حاجة إبراهيم ، جامعة الخرطوم معهد الدراسات البيئية 2010.

تهدف الدراسة إلي توضيح أسباب ودوافع هجرة العقول البشرية السودانية ، وما اثر هذه الهجرة علي استدامة التنمية في السودان ،وما هي السبل أللازمة لبقاء هذه الكوادر. وتعتمد الدراسة علي المنهج

الوصفي التحليلي لعينة استبيان عشوائية مكونة من 500 فرد (200 في مملكة البحرين، 300 في المملكة العربية السعودية) ولفئتين من المهاجرين لحملة الشهادات الجامعية ، حملة الشهادات الثانوية وما دون. وقد توصلت الدراسة إلي أن هجرة الكفاءات البشرية السودانية لها اثر سالب علي الاقتصاد إذ تفقده أفضل المتخصصين ، والعمالة المدربة ذات التأهيل والمهارة العالية ، مما يجعله غير قادر علي إدارة ثرواته الطبيعية والبشرية بكفاءة ، 74 % من أفراد العينة هم من حملة الشهادات العليا، 90% هم من الذكور. وقد أوصت الدراسة بضرورة سن قوانين منظمة للهجرة ، وإتباع سياسات جاذبة لعودة المهاجرين من الكفاءات ، وأخرى للاستفادة من مدخرات المهاجرين.

2- هجرة العقول والكفاءات وأثره علي التنمية الاقتصادية في السودان . رسالة دكتوراه في الاقتصاد .إعداد عبد الرحمن الطيب أيوبيه ،جامعة امدرمان الإسلامية 2012.

تهدف الدراسة إلي تحليل اثر طاهرة هجرة العقول والكفاءات السودانية علي التنمية الاقتصادية في السودان،وأسبابها. بفرض أن هجرة الكفاءات لها اثر سلبي علي خطط التنمية في الدولة،ولها انعكاسات علي ميزان المدفوعات .إضافة إلي ارتباط هذه الهجرة بعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية.باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ،وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss)لاستبيان لعينة مكونة من 125مهاجر من أصحاب الكفاءات السودانيين العاملين بالخارج .وقد توصلت الدراسة إلي أنه مع استمرار عجز الدولة عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هجرة الكفاءات العلمية ستظل مسيرة التنمية معطلة مما يوثر سلبا علي خطط التنمية في الدولة ،إذ أن 59.4% من العينة حاصلين علي تعليم جامعي علي الأقل. وكانت تحويلات المغتربين تزيد بعدل 16% حيث فاقت نسبة التحويلات نسبة

الصادرات السلعية مما يؤكد أن لها اثر مباشر علي ميزان المدفوعات.كما أن هناك عدة أسباب لهجرة السودانيين إلا أن أهمها هو العامل الاقتصادي الناتج عن ارتفاع تكلفة المعيشة.

3- اثر الهجرة الخارجية علي التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية للفترة 1982-2009م،رسالة دكتوراه في الاقتصاد، مستوره سهل ،جامعة الزعيم الأزهري 2011.

تهدف الدراسة إلي معرفة مدى تأثير الهجرة الخارجية علي الجهود الإنمائية القائمة ، والي أي حد يمكن أن تسهم أو تشل حركة التنمية المقترحة، باعتبار أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتحويلات المهاجرين العاملين بالخارج، وضرائب السودانيين العاملين بالخارج،وعلاقة عكسية مع حجم العمالة السودانية المهاجرة. وباعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الإحصائي القياسي باستخدام الانحدار المتعدد والبسيط ، وبإتباع طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج التالية:

$$y = C_0 + C_1 X_1 + C_2X_2 + C_3X_3 + U \quad (1)$$

$$X = C_0 + C_1P + U \quad (2)$$

$$INF = C_0 + C_1X_1 + U \quad (3)$$

حيث تمثل:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (y) ، (X_1) تحويلات العاملين بالخارج، (X_2) ضرائب السودانيين العاملين بالخارج، (X_3) حجم العمالة السودانية بالخارجة .

(X) حجم العمالة السودانية بالخارج(متغير تابع)، (P) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(متغير مستقل)، (U) حد الخطاء .

(INF) التضخم النقدي (متغير تابع)، (X_1) تحويلات السودانيين العاملين بالخارج(متغير مستقل)

توصلت الدراسة إلي أن الناتج المحلي الإجمالي يستجيب طرديا للتغيرات في تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وضرائب العاملين بالخارج ، وعكسيا للتغيرات في حجم العمالة السودانية بالخارج، مما يعني أن التنمية ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي تتدهور بفعل هجرة الموارد البشرية السودانية،وان انخفاض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من أهم أسباب زيادة معدل الهجرة الخارجية،بينما زيادة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تؤدي إلي زيادة معدل التضخم بالسودان ، ومن أهم التوصيات دراسة كيفية تشجيع عودة المهاجرين السودانيين ، خاصة ذوي الكفاءة بتذليل الأسباب التي أدت إلي الهجرة سواء كانت مادية ،علمية ،أو عملية ،لتقليل الآثار السلبية للهجرة علي التنمية في السودان.

10 - اثر العوامل الداخلية علي هجرة الخبرات والكفاءات السودانية للخارج،دراسة حالة هجرة الأستاذ الجامعي ،الأطباء، المهندسين للدول الأخرى.أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة،إعداد حسن بابكر احمد ،أكاديمية السودان للعلوم 2015 .

تهدف الدراسة للتأكيد علي ان الخبرات السودانية المهاجرة هي ثروة ذهنية وعملية يمكن الاستفادة منها في دفع عجلة التقدم خطوات نحو الأمام، من أهم فروض الدراسة ،إمكانية استيعاب الخبرات والكفاءات السودانية في مشاريع التنمية بالسودان نتيجة اكتشاف البترول ، وانفتاح سوق العمل المحلي، إضافة إلي ان الخبرات السودانية بالخارج نتيجة لاكتسابها لمعرف وتقنيات غير متاحة بالبلاد صارت وحدات معرفية واقتصادية متميزة وفريدة، مما يجعلها مورد أساسي للإسهام في عملية التطوير والنماء في البلاد. وباعتماد المنهج الوصفي، الاستقرائي، والاستنباطي باستخدام أسلوب دراسة الحالة،واستخدام الجداول والأشكال الإحصائية لعينة استبيان عشوائية مكون من

159 في التخصصات المعنية بالدراسة، توصلت الدراسة إلي النتائج التالية، تنامي هجرة الإناث السودانيات إلي الخارج، إن عامل تحسين الوضع المعيشي عامل حاسم في خيار الهجرة يليه اكتساب مهارات غير متوفرة في السودان، غالبية الشريحة المستهدفة كانت ذات كفاءة علمية وعملية قبل الهجرة ،واكتسبت مهارات ومعارف وضعها في مصاف الاحترافية. وتوصي ال دراسة بضرورة المحاولة للاستفادة من هذه الكفاءات المهاجرة لتقليل الخسائر من خلال ترتيب زيارات العمل المحدودة والاستشارات عبر الشبكة العنكبوتية ،إضافة إلي توفير الحوافز الداخلية للحد من ظاهرة الهجرة.التخطيط الجيد للقوي العاملة ووضع أهدافها التي تركز علي كفاءة الاستخدام، وملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة لاحتياجات السوق المحلي الوطني.، دراسة إشكاليات المجتمع السوداني لإنتاج المعرفة لتطوير آليات إنتاج المعرفة وتقدمها.

11 - اثر الهجرة الخارجية علي تنمية الموارد البشرية ،بالتطبيق علي أساتذة الجامعات والأطباء ، بحث ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، إعداد نضال يوسف عباس البلوله ،جامعة الزعيم الأزهري ،2014 .

وتهدف الدراسة إلي التعرف علي الأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الكفاءات ، وتقييم مدى فاعلية الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمعالجتها ، بلعتبار ان تزايد معدلات الهجرة ي تسبب مباشرة في نقص الكوادر البشرية، وضعف الأداء الأكاديمي بالجامعات . بإتباع المنهج الوصفي التحليلي ،توصلت الدراسة للنتائج التالية: ان هجرة الكفاءات قد ألحقت الضرر الكبير بالتنمية الاقتصادية ومستقبل تطورها في السودان. ان الهجرة انتقائية ،تختار الفئة المتعلمة من الشباب وهي تمثل قمة الإبداع والإنتاج الفكري. وتوصي الدراسة بالتركيز علي

أساليب محاسبة الموارد البشرية في كل القطاعات،كوسيلة للحصول علي البيانات لإلقاء الضوء علي حجم التراجعات الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية، تطوير شبكات الانترنت في التعلم لتسهيل عملية الارتباط بين الكفاءات العلمية المهاجرة بمواطنها وعدم بترها عن النسيج الوطني ،مما يدر دخلا معرفيا وعلميا يخدم تطوير أساليب التعليم في بلد المنشأ.

12 - تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها علي الاقتصاد السوداني. بحث ماجستير في التنمية الاقتصادية . إعداد محمد جبريل احمد ،جامعة النيلين 2005.

هدفت الدراسة ، لمعرفة أحوال السودانيين العاملين بالخارج والتطور في أعدادهم واتجاهاتهم، والتعرف علي مدى مساهمة تحويلاتهم في توفير التمويل بالنقد الأجنبي. وقد افترضت الدراسة وجود علاقة بين ظاهرة هجرة السودانيين إلي الخارج والأسباب الاقتصادية. وان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي في مسيرة الاقتصاد السوداني. واعتمد ت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي .

وقد توصلت الدراسة بالاعتماد علي أداة الاستبيان لعينة من 150 مهاجر إن هناك عوامل عدة لهجرة السودانيين إلا أن العامل الاقتصادي هو الأقوى.كما توصلت إلي أن إيرادات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي إلا أنها تعتمد علي سياسات الدولة التشجيعية فيما يتعلق بالتحويل والاستيراد، أما فيما يتعلق بأثرها في الاقتصاد السوداني فان لها اثر ايجابي كبير حسب نوع المتغير (ميزان المدفوعات ،الصادرات والواردات، القروض العامة والاستثمار) إلا انه يعتمد أيضا علي سياسات الدولة تجاه هذه المتغيرات . ومن أهم توصيات الدراسة ، ضرورة ترشيد الهجرة وتنظيمها ،واحتواء أثارها ،ومعالجة المشكلات المترتبة

عليها.إعادة النظر في الالتزامات المالية المفروضة علي المغتربين بما يحقق العدالة ويتناسب والمتغيرات ألاقتصاديه في المهجر.عمل مسح إحصائي لمعرفة أعداد السودانيين العاملين بالخارج لمعرفة أعدادهم ومهنهم وتحديد مستويات دخولهم ومدخراتهم،والعمل علي جذبها. تمليك المغتربين مشاريع استثمارية جماعية من خلال إقامة شراكات ذكية بينهم لتفادي الاستثمارات الفردية التي تتميز بضعف رأس المال وارتفاع نسبة المخاطر،وتبسيط الإجراءات المتعلقة باستثمارات السودانيين العاملين بالخارج.

13 - التغيرات النمطية للهجرة السودانية دراسة حالة الجالية السودانية بدولة قطر. دراسة ماجستير في السكان والتنمية . إعداد المغيرة فضل الله السيد.جامعة الجزيرة،مركز دراسات السكان 2005.

افترضت الدراسة أن أهم المتغيرات التي تسهم في زيادة معدلات الهجرة في السودان (الإرسال) هي المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي المتغيرات الرئيسية للدراسة.واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لبيانات الاستبيان لعينة مكونة من 262 مهاجر ،بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية لاستخراج وتحليل النتائج .

هدفت الدراسة إلي معرفة حجم السودانيين المهاجرين بدولة قطر،والذين قدر عددهم في العام 2003م بحوالي 14718 مهاجر وفقا لإحصائيات جهاز شئون المغتربين ،أما إدارة الهجرة بدولة قطر فتقدر الجالية السودانية بنسبة 19824 مهاجر (يتضمن ذلك النساء والأطفال) .كما هدفت لمعرفة أنماط المهاجرين من حيث العمر والجنس، وما هي الأسباب والدوافع وراء هجرتهم.وقد توصلت الدراسة إلي أن 62.2% في الفئة العمرية 30ـــــــ49 بمتوسط عمر 36.9 سنة وان 97% هم من الذكور، وان

42.2 هم من حملة الشهادات الجامعية . وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة معنوية بين مهنة المهاجر ومستوى الدخل وبين المستوي التعليمي.أما فيما يتعلق بالأسباب فقد كان الغالب الأعم لهذه الهجرات لأسباب اقتصادية بنسبة 92.1%من حجم العينة. وكان من أهم التوصيات لهذه الدراسة هي ضرورة وجود استشاري عمالي وضرورة وجود برامج تثقيفية بحقوق وواجبات المهاجرين،واختصاصي إحصاء في السفارات السودانية.

14 - الدوافع والآثار المترتبة علي هجرة السودانيين إلي المملكة العربية السعودية دراسة حالة المنطقة الشرقية ،دراسة ماجستير في الآداب – (الجغرافيا) ،جامعة الجزيرة كلية التربية ، إعداد محمد المرضي عمر عبد الرحمن أغسطس 2007.

تهدف الدراسة إلي معرفة الدوافع وأثار الهجرة علي المعلم السوداني واحتمالات العودة ،ومدى الرغبة في العودة للاستفادة من خبرتهم في دفع المسيرة التعليمية بالبلاد . استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي بالقياس الكمي للبيانات للوصول إلي نتائج باستخدام أدوات المقابلة الملاحظة ،إضافة للاستبيان لعينة من 100 معلم وهي تمثل 25% من مجتمع الدراسة. تفترض الدراسة أن العامل الاقتصادي هو الدافع وراء هجرة المعلمين ،وان هذه الهجرة تحقق للمعلم السوداني مكاسب اقتصاديه إلا أنها تترك أثار اجتماعية علي المعلم السوداني . وقد أ وضحت الدراسة أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في هجرة الدولية للمعلمين والمتمثل في تدني الأجور في السودان وارتفاعها في دول الاستقبال ،إضافة إلي أن البيئة المدرسية غير مؤتية.كما توصلت إلي أن هناك بعض الآثار الاجتماعية علي المعلم وأسرته مثل مشكلة تعليم الأبناء خاصة التعليم الجامعي وإضافة إلي صعوبة التأقلم الأبناء مع

المجتمع السوداني بعد العودة باعتباره مجتمع جديد عليهم. وقد تطرقت الدراسة إلي بعض التقديرات لأعداد المهاجرين الدوليين ودول الاستقبال فكانت دول الخليج هي المستقبل الأول خاصة المملكة العربية السعودية ، وان اغلب المهاجرين من الفئات العمرية السبة بين 20ـــــ39 سنة بنسبة 75% من العينة.

15 - ورقة عمل حول ظاهرة هجرة أساتذة

التعليم العالي الجماعية للدول الصديقة والشقيقة دراسة أعدها مجلس الوزراء في 14 نوفمبر 2010م. تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الأسباب والدوافع والآثار الكامنة وراء هجرة أساتذة الجامعات،إضافة إلي إيجاد البدائل وتهيئة الظروف المناسبة للعودة . وذكرت الدراسة ان عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تركوا الخدمة حتى العام 2005 هم 468 عضوا مما اثر سلبا علي أداء الجامعات السودانية كما اتضح ذلك في تصنيف الجامعات العالمي الذي لم ترد فيه ذكر لجامعة سودانية بين أفضل 5000 جامعة عالمية وان اعرق جامعة في السودان (الخرطوم) احتلت المرتبة 6213 وتري الدراسة أن هذه اخطر أنواع الهجرة تأثيرا علي مستقبل التنمية في السودان ذلك أنهم من يقودون عملية التطوير العلمي والتقني في السودان. ومن أهم الانعكاسات السلبية لهجرة الأساتذة الجامعيين ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية العلمية مما يفقد الوطن موارده المادية المنفقة عليهم وموارده البشرية التي هي دعامات التنمية. و تعزي الورقة أسباب الهجرة إلي اختلال سوق العمل في مجال التعليم العالي في السودان وعدم انسجا مها مع المتطلبات المادية للأستاذ ولا توجد أسواق عمل سودانية جاذبة لهذه العقول ، كذلك انعدام التخطيط الواقعي في مجال التعليم العالي والفشل في إيجاد شروط وظيفية مجزية تمكن هذه العقول من الاستقرار والإبداع بالإضافة إلي عدم وجود

المناخ الملائم للبحث العلمي. وتوصي الورقة بضرورة تحفيز هذه الفئة لترغيبهم في البقاء ودعوة المهاجرين للعودة من خلال زيادة المخصصات المالية والمادية والعينية للأستاذ الجامعي وتوفير بيئة عمل مناسبة إضافة إلي الاهتمام بالبحث العلمي.

ب الدراسات العربية

1- هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج (العراق أنموذجا) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية . الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. إعداد عبد الناصر احمد عبد السلام 2009.

تهدف الدراسة إلي تقدير حجم الخسائر المتحققة جراء استنزاف الأدمغة العربية وانعكاساتها علي التنمية بشكل عام والواقع التعليمي بشكل خاص،إضافة إلي كيفية الاستفادة من هذه الهجرات في تدعيم التنمية في البلدان المرسلة باعتماد العراق كنموذج للدراسة.باستخدام المنهج الاستقرائي والتحليل تفترض الدراسة ان هجرة الكفاءات تحدث ابلغ الضرر باقتصاديات الدول العربية،كما تسهم في اتساع حجم ومساحة التخلف العلمي بمختلف ميادينه. .وقد تطرقت الدراسة إلي واقع التعليم في البلدان العربية حيث يرى الباحث عدم مواكبة التعليم فيها لإمكانيات العصر ومتطلبات العولمة. إضافة إلي ذلك فان الهجر ة للمتعلمين وخاصة الأساتذة تؤدي إلي إضعاف القاعدة التعليمية للبلدان العربية والعراق مما يؤدي إلي ما يعرف بتوالد الهجرة المضاعف أو المتعاظم ويعني استمرار تيارات الهجرة إلي الخارج أو استعدادهم للهجرة مستقبلا.وقد عمدت الدراسة إلي حساب جملة خسارة العراق لعقولها ،عن طريق حساب كلفة التعليم لكل المراحل الدراسية بحساب تكلفة الدراسة في المرحلة مضروبة في عدد السنوات لكل كفاءة ،وقد كانت تكلفة تعليم 157,7 ألف من حملة الدكتوراه في عام 1995 358,000 ألف دولار بتكلفة 2,270 دولار لكل طالب. ثم قام الباحث باقتراح سياستين والترجيح بينها استخدامهما لإعادة هذه

الكفاءات وهي سياسة الاستقطاب بتوفير عوامل ال جذب الداخلية أو سياسة إحلال البديل من الكفاءات الأجنبية .وقد اعتبر السياسة الأولى هي الأفضل لان تكلفتها اقل بالاعتماد علي مجموعة من المعادلات (الهامش) ،حيث وجد انِ تكلفة إحلال 2500 من حملة الدكتوراه والماجستير العراقيين تساوي 3353 مليون دولار بينما تكلفة استقطابهم تعادل فقط 1200 مليون دولار أي بوفرة عن الإحلال ب810 مليون دولار.

2 -هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر .أميرة محمد عمارة ،كلية التجارة وإدارة الأعمال .جامعة حلوان 2013.

وتهدف الدراسة للبحث في النتائج التي يمكن ان تترتب علي انتقال رأس المال البشري من الدول النامية إلي الدول المتقدمة نتيجة لتزايد إعداد المهاجرين من الكفاءات واثر ذلك علي التنمية . بلفتواض أن لهجرة الكفاءات اثر سلبي علي النمو الاقتصادي في مصر .وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي لاختبلو العلاقة في مصر بتقدير النموذج التالي.

$$GDPG_T = a + \beta\ Investy + \beta\ HumCapi_t + \beta\ BDrain_t + u_t$$

باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين للفترة من 1980الي 2010 .وقد توصلت الدراسة إلي أن اتجاه العلاقة بين الهجرة العقول والنمو الاقتصادي في مصر موجب .كما حاولت الدراسة معرفة وجود علاقة سببية بين هجرة العقول ورأس المال البشري باستخدام اختبار سببية غرانقر (granger) وتوصلت إلي وجود هذه العلاقة بحيث تتجه من هجرة العقول إلي الموارد البشرية وليس العكس،مما يجعل هجرة العقول عاملا دافعا للاستثمار في رأس المال البشري أملا في الهجرة ،مما يفسر الأثر الايجابي لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في مصر الذي أوضحته نتائج الدراسة.

3 -اثر هجرة العقول علي النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية.بحث لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد .إعداد رابعة بنت محمد العجمي مصر .جامعة الملك سعود 2010.

تهدف الدراسة إلي تحليل العلاقة بين هجرة العقول والنمو الاقتصادي في مصر ب افتواض ان هذه العلاقة سالبة.باستخدام المنهج التحليلي واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية عن طريق استخدام برنامج (E .views) لتوضيح علاقة الانحدار الخطي المتعدد التالية :

$$Y = C + B_1 X_1 + B_2 X2 + B_3 X_3 + U$$

بنتيجة

$$Y = 24.31 + 6.32\ E-08X_1 + 7.52E-12X_2 + 8.68E-X_3 + U$$

Y = الناتج الإجمالي المحلي (وهو المتغير التابع) ، C = القاطع ، B_1, B_2, B_3 = معاملات النموذج ، X_1, X_2, X_3 = إجمالي أعداد المهاجرين، إجمالي قيمة الصادرات ، إجمالي قيمة الإنفاق الحكومي علي التوالي.U= الخطأ العشوائي .

وتوصلت الدراسة إلي إن العلاقة بين هجرة العقول والنمو الاقتصادي في مصر طردية وذلك بسبب التحويلات المالية للمهاجرين المصريين والتي تؤثر علي الاقتصاد الكلي بشكل مباشر، حيث تمثل 4% من إجمالي الناتج المحلي وقد بلغت حوالي 2,876 مليون دولار في عام 2001 .

تم اعتماد هاتين الدراستين لتأكيد أن هناك اثر ايجابي للهجرة، لذ نحاول في هذه الدراسة معرفة آثار الهجرة الخارجية علي الاقتصاد السوداني، السلبية والايجابية، والموازنة بينها، لمعرفة الاثر النهائي لها .

4- التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها علي التنمية في بلدان المشرق الغربي الأربعة (سوريا، لبنان ،الأردن ومصر) إعداد د.محمد الخيشاني بمساهمة محمد بن سعيد. الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة 2010م .

ركزت الدراسة علي تحليل دور التحويلات علي المستوى الكلي (Macro)،حيث اعتبرت التحويلات مصدرا مهما من العملات الصعبة في بلدان الأصل ودخلا لكثير من الأسر فيها.وقد هدفت الدراسة لتقييم الدوافع التي تحفز المهاجر علي الادخار والتحويل. حيث ارتفعت قيمة التحويلات في بلدان المشرق العربي الأربعة بنسبة تفوق 200% خلال الفترة من 1990 إلي 2000م وهي فقط تمثل التحويلات عبر الطرق الرسمية ،وهذا التقييم يعتمد علي القيمة الرقمية فقط .أما التحويلات عبر الطرق غير الرسمية تشكل نسبة كبيرة من نسبة التحويلات فقد وصلت إلي 80% في سوريا و33% في لبنان، و22%في الأردن ،و70% لبنان. وترى الدراسة ان حجم توفير المهاجر يتوقف علي الظروف العامة للحياة في بلد الاستقبال ودرجة اندماج المهاجر وتبنية نمط الاستهلاك السائد.وان مستوى الادخار للمهاجر يتوقف علي الأهداف التي حددها المهاجر لمشروعه الهجري إذ أن خطط المستقبل للمهاجر تعتبر عاملا حاسما في استعماله لدخلة .وان مشروعة الاقتصادي مبنيا علي ادخار الحد الأقصى من الدخل ، ولكن حجمه يختلف تبعا لاختلاف نماذج المهجرين.وهذه بدورها تعتمد علي عدة عوامل (شخصية أو اقتصادية)منها عدد من يعيلهم من الأفراد ، ظروف العمل والإقامة في البلد المستقبل،ظروف الاستثمار ،وكلفة التحويل لبلد الأصل.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: يلاحظ أن الغالب الأعم من الدراسات خاصة السودانية تركز بشكل أساسي علي أسباب الهجرة ، وتؤكد علي ان الدوافع الاقتصادية هي أهم الدوافع

علي الهجرة. دون النظر إلي التأثيرات التي يمكن إن تحدثها هذه الهجرات سلبيا أو ايجابيا علي اقتصاديات الدول خاصة المرسلة منها ، وأي هذه التأثيرات يعتبر الأقوى علي هذه الاقتصاديات (السلبية أم الايجابية) .وهل يمكن اعتبار التحويلات مصدر للإيرادات يجب إدراجها والاعتماد عليها في ميزانيات الدول النامية ،أي هل يمكن اعتبار اقتصاديات الهجرة كقطاع من قطاعات الاقتصاد، يوثر ويتأثر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى . علية سنركز في هذه الدراسة علي معرفة اثأر الهجرة السلبية منها والايجابية ،من خلال استخدام بعض المتغيرات في الاقتصاد السوداني، والمقارنة بينها للتأكيد علي ايجابية أو سلبية الهجرة الدولية للكفاءات علي الاقتصاد السوداني كقطاع يعتمد علي ه في كثير من الأزمات.

الـفـصـل الـثانـي

الإطـــار الـــنـــظـــري للـــدراســـة

المبحث الأول: المفاهيم العامة للهجرة

البحث الثاني: الهجرة الدولية للكفاءات

المبحث الثالث: آثار الهجرة الدولية علي الاقتصاديات المرسلة

المبحث الأول: المفاهيم العامة للهجرة

مقدمة :

تعتبر الهجرة من العوامل الهامة التي تؤثر علي معدل النمو السكاني في أي دوله،سواء كانت دولة أصل أو استقبال. وتعد ألهجره ظاهرة ضاربه في القدم، فقد كان الإنسان في حركه دائمة بحثا عن الطعام ومصادر المياه، ثم تطورت احتياجاته فأصبح يبحث عن الأراضي الزراعية لسد احتياجاته، تم الحاجة إلي التبادل مع الغير(المقايضة). ومع تطور الحياة الاقتصادية تطور ت حاجة الإنسان للانتقال للبحث عن وضع أفضل اجتماعيا واقتصاديا وعلميا وسياسيا. وهذا الانتقال علي اختلاف أشكاله وأهدافه يؤدي إلي ما يعرف بالهجرة.

1- تعريف الهجرة:

تعرف الهجرة لغويا :هجر بالفتح تعني تباعد ،وهجر هجرنا تعني تركه واعرض عنه ،وهجر تعني ترك وطنه، ومن مكان كذا أو عنه تركه وخرج منه إلي غيره، الهجرة بالكسر انتقال الناس من موطن لأخر.(المعجم الوجيز ، 1980) . هاجر بالفتح تعني ترك وطنه ، وفي قوله تعالي "والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم" (سورة الحشر الآية 9) .

أما في القران والسنة، فان للهجرة معاني عميقة كونها أسست لكل البناء الإسلامي المجتمعي ودولته بعد هجرة المصطفي صلي الله علية وسلم ، لذا حظيت الهجرة بأهمية خاصة في الآيات القرآنية والحديث – حيث ذكرت لفظة الهجرة بجميع اشتقاقاتها اللغوية في القران 24 مرة – فيرى القران أن الهجرة في الواقع هي هجرة الجسد والروح معا ،بمعني أن ينتقل الجسد من مكان لأخر ،بينما تهاجر الروح من ظلال الشرك إلي نور التوحيد ومن الكفر للإيمان كما جاء في قوله صلي الله علية وسلم "المهاجر من

هجر ما حرم الله" ،ومن التمرد والعصيان إلي رحاب الطاعات، ففي حديث عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه انه قال:"يقول الرجل هاجرت ولم يهاجر ،إنما المهجرون الذين يهجرون السيئات ولم يأتوا بها"، ويقول الخليل ابن احمد في كتابة العين "الهجر والهجرات ترك ما يلزمك تعهده ،ومنه اشتق هجرة المهاجرين لأنهم هجروا عشائرهم فتقطعوهم في الله".

أما في الاصطلاح فتتباين تعريفات الهجرة تبعا للمعيار المستخدم في التعريف بالهجر ة فمثلا يرى الدموغرافيين انها ظاهره دموغرافيه تؤثر علي حجم السكان ونموه الحاضر والمستقبلي ،باعتبارها إحدى العوامل الدموغرافية الثلاثة بجانب المواليد والوفيات .ومن وجهة نظر الاقتصاديون فهي علي الرغم من أنها تحركات تؤدي إلي زيادة حجم السكان وبالتالي الضغط علي وسائل الخدمات في المجتمع المستقبل(منطقة الوصول) إلا أن البعض يرى أنها قد توثر ايجابيا من ناحية زيادة رصيد العملات الأجنبية ،تخفيض الفقر ،تخفيض البطالة للبلد المرسل كما أنها تساعد علي تنفيذ خطط التنمية في البلد المستقبل. وتعد الهجرة من بين أكثر متغيرات السكان الثلاثة صعوبة (المواليد والوفيات) في تحديد مفهومها وقياسها ، فيعرفونها علي أنها الزيادة غير الطبيعية في السكان ومن ثم يمكن حسابها في البلاد التي فيها تعداد دوري عن طريق الزيادة الطبيعية (Natural Increase)الناتجة عن فرق تعدادين. (يسري الجوهري ،1987) . أو هي حركة السكان (الأفراد والجماعات) من مكان لآخر ، سواء كان ضمن الإقليم نفسه أم خارجه ، لفترة قصيرة أم طويلة ، مؤقتة أم دائمة ، ولكن بشرط أن تكون باختيار الفرد أو الجماعة نفسها. والهجر ة هي تعريف يصف حركة البشر من مكان لأخر ولفترة طالت أو قصرت ، ولها تأثير فعال علي سكان العالم سواء بإحداث تغيرا ت حجمية للدولة المستقبلة (زيادة) أو للدولة الطاردة (تناقص) .(فائز العيسوي ، 1997) .وقد تعني الهجرة الانتقال المرحلي للإنسان من

بيئة إلي بيئة مختلفة نتيجة لعوامل الدفع والجذب المتداخلة، أي العيش في ارض أخري مختلفة . وقد يكون الانتقال موسميا ،أو دائما ، أو بين الريف والحضر. كما تعني في ابسط معانيها الانتقال والحركة بصوره فرديه أو جماعية من موقع إلي أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، أو اقتصاديا أو سياسيا أو غيرها. بمعني أنها تعني الانتقال لتحسين الأحوال والأوضاع علي مستوي الفرد والجماعات. وقد حث القران علي ذلك في قوله تعلي (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثير وسعة . سورة النساء الآية 10) . وهي تعني الاستقرار والمكوث في موطن أخر جديد غير الموطن الأصلي لفترة طويلة. أوهي عبارة عن إعادة التوزيع المكاني للموارد البشرية .

من الملاحظ ان كل هذه التعريفات ركزت علي مسالة الحركة والانتقال ولكن هل كل حركه سكانية تعد نوع من الهجرة؟ ويجيب زلينسكي (Zelinsky) علي هذا السؤال إن التعامل مع الهجرة ماديا واجتماعيا ليس حدثا بيولوجيا واضحا. عليه فان مصطلح الحركة (Mobility) هو من أكثر المفاهيم تعميما في هذا الحقل .فالحركة المكانية تشمل أنواع الحركة جميعا، سواء كانت دوريه (Circulation) أو هجره (Migration) ، كما أن هناك نوع من الانتقال يرتبط بتدفق ألعماله العابرين (Transient laborers') الذين يغادرون مساكنهم بحثا عن فرص العمل طوال فصل أو حتى عدة سنوات في مكان آخر. فهذه الحركات المؤقتة يطلق عليها عادة بهجرات العمل (Labor Migration) . وقد تكون الحركة المكانية مؤقتة (Temporary) أو شبه دائمة (Semi – Permanent) أو ما يتعلق بالتغير الدائم لمحل الإقامة . وتبعا لهذا التعريف الشامل لا يوجد فرق بين الانتقال في داخل ألدوله أو خارجها . وبذلك فان الانتقال من وحده سكنيه إلي أخرى ضمن احد الأحياء السكنية في المدينة يمكن اعتباره عملا لحركة الإنسان .(طه الحربي،1988م) كما عرفت أيضا بأنها الحركة الدائمة نسبيا والتي يقوم بها شخص

أو جماعة تتخطي الحدود الإدارية والسياسية نحو منطقه إدارية أو مجتمع ما في فترة زمنيه محددة . ولكلمة الإدارية والسياسية دلاله مهمة ،فالأولي تشير إلي الهجرة الداخلية من مدينه إلي أخري. والثانية تشير إلي الهجرة الدولية ،أي من دوله إلي دوله أخري ذات سيادة(المغيرة فضل السيد، 2005م)

وعرفت الأمم المتحدة الهجرة بأنها (الحركة الجغرافية للأشخاص بين المناطق ،متضمنة التغيير في المسكن خلال مده معينه عموما) ،ويعد هذا التعريف أكثر تطبيقا في استيطان السكان نسبيا ،لكن لا يخلو من مشكلات خاصة في الدول النامية .علي سبيل المثال توجد أنواع للحركة الواسعة في معظم الدول الإفريقية ،كحركة الرعاة وبعض أنواع الزراعة المتنقلة .فهذه الأنواع لا تدخل ضمن التعريف التقليدي للهجرة .لهذا فمن الضروري أحيانا توسيع فكرة الهجرة لكي تشمل كل أنواع الحركة المكانية ،سواء كانت مؤقتة أو دائمة أو استبدال مصطلح الهجرة بالحركة .وكثير من المفكرين يقصر مفهوم الهجرة علي الهجرة الدائمة.

وعلي ضوء ما تقدم يشمل مصطلح الحركة كلا من الحركة الدورية والهجرة ، والحركة الدورية، تضم أنواع كثيرة تكون في العادة قصيرة الأمد وتتسم بالتكرار. عليه فان الهجرة مصطلح أكثر تحديدا من الحركة ،فهو يستعمل فقط لوصف الحركة من وحدة إداريه إلي أخرى ينتج عنها تغير دائم في محل الإقامة . إلا انه لا يوجد اتفاق حول اصغر وحدة إدارية لتتخذ أساسا لدراسة الهجرة وقد عبر الجغرافي زلينسكي (Zelinsky) ان (أية أسرة مهاجرة هي تلك التي تنتقل لمسافة 3000 ميل). كذلك هنالك مشكله تطبيقية أخرى لمصطلح الهجرة (التغير الدائم في السكن لسنة واحدة أو أكثر) ، فمثلا توجد عدة أمثلة علي الحركة الدورية الطويلة الأجل تتضمن غياب الفرد عن الأسرة لمدة تزيد عن السنة ومع ذلك يحافظ الأفراد علي الروابط الاقتصادية بصورة قوية مع ذويهم في موطنهم الأصلي .كما انه عند التطبيق

يلجا العلماء الذين يزاولون دراسات ميدانية عن الهجرة في المناطق التي لا تتوفر فيها البيانات أو تكون غير مناسبة إلي إهمال التعريف الرسمي الخاص بتغيير مكان الإقامة الدائم. وتجدر الإشارة هنا إلي أن الخط الفاصل بين الهجرة الكاملة وبعض أشكال الحركة لا يمكن رسمه بحده ، ذلك أن بعض أشكال الحركة الدورية، نحو حركة العمال واللاجئين وغيرها ، أو تلك التي يقصد بها التغيير المؤقت في الإقامة ويمكن أن يترتب عليها تغيير دائم في الإقامة ، تؤدي إلي إهمال التعريف الرسمي الخاص بتغيير مكان الإقامة.

ويعرف لي (Lee 1966) ألهجره بوجه عام بأنها التغيير الدائم أو شبه الدائم في السكن فلا تتقيد الهجرة بمسافة معنية. وأكثر نموذجية في تمييز ألهجره بين السكان الذين يتحركون محليا والمهاجرين هو تحديد الحدود.

أما بوجيه (Bogue) فيري بان مصطلح الهجرة هي تلك التغيرات في الإقامة التي تشمل التغير الكامل وإعادة التكيف الفردي في الاندماج بالمجتمع .اذ يميل المهاجر في عملية تغيره لمجتمعة إلي تغيير زملائه من العمال ، والأصدقاء ،والجيران، وعضوية الارتباط بالا داره المحلية ،وكثير من الروابط الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. لذلك عند دراسة الهجرة يجب الاهتمام بتعريف الحالة الدقيقة في الحركة المكانية التي يمكن تصنيفها كهجرة مع وضوح تحديد المعايير المكانية والزمنية.

وقد أكد علماء الجغرافيا السكانية أن عدد الهجرات ومعدلاتها تتأثر بشده بكل من الحجم والشكل والتوزيع الداخلي للسكان في المساحات التي قد وظفت في تحليل الهجرة، فمثلاً أكثر المناطق مساحة وأكثرها اندماجا تتعرض إلي اقل ما يمكن من المهاجرين واكبر عدد من المتحركين في الداخل. كما يرون أن المهاجرين يساهمون عادة في منطقتي الأصل والوصول بتكوين تيار للهجرة المعاكس (التبادل

الإجمالي Gross interchange) بين المنطقتين ويطلق علي الفرق بينهما صافي التبادل (Net interchange) .

ويمكن تعريف الهجرة بصورة أكثر دقة من التعريفات السابقة لأنه أكثر شمولا باعتماد الغياب دون تحديد للمدى الزمني وبغض النظر عن أسباب ألهجره أو الغياب، وتعني غياب العناصر البشرية الحيوية، وللازمه لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فتره زمنيه محدودة من حياته ،وهذا الغياب يؤدي إلي الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية.

2- النظريات المفسرة للهجرة

منذ ظهور الإنسان علي سطح الأرض وعلي مر العصور وهو يمارس الهجرة. فمنذ القدم في العصر الحجري، تنقل للحصول علي الطع ام من الصيد ،ثم انتقل يبحث عن الأراضي الصالحة للزراعية.وخلال العهود التاريخية أبحر من اجل علاقات تجاريه أوسع مع الجيران ،ولغزو أراضي جديدة ،وفي العصور الوسطي هاجر بحثا عن موارد جديدة لتأسيس مستعمرات أو من اجل تفادي الاضطهاد. أما في العصور ألحديثه والمعاصرة هاجر لتحسين مستواه الاقتصادي ، ومن اجل الاستقرار في مكان يشعر فيه بالأمان الاجتماعي والتواصل الحضاري والثقافي . الأمر الذي تطلب ضرورة تفسير سلوك الأفراد وميلهم للهجرة.وقد اجتهد علما ء السكان والديموغرافيا في دراسات تجريبية من اجل الخروج بقوانين للهجرة . ومنها ما يلي

نظرية الجاذبية التقليدية : ومن أول روادها رافينستين (E.G.Revenstein) ، بل هو أول من وضع تفسيرات للهجرة ، والتي سميت (بقوانين رافينستين للهجرة)، حيث اعتمد في تعميماته علي دراسة تجريبية لانتقال السكان في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض دول شمال غرب أوربا .وهو أول من

عالج الحالة الشكلية لحجم السكان والمسافة بطريقة أنماط الهجرة مستخدما بيانات محل الولادة (طه الحربي 1988)، وفحص بيانات الهجرة بين عامي 1885ـــــ 1889م وتوصل إلي استنتاجات يمكن ان ترقي إلي درجة قوانين للهجرة .ثم تلاه لي (Lee) . ومن أهم أسس وقوانين رافينستين للهجرة:

1 -معظم المهاجرين يذهبون في رحلات قصيرة المسافة.يعني ذلك انطباقا لنظرة تناقص قيم الأشياء مع طول المسافة (Distance Decay) .(أي يتناقص عدد المهاجرين تبعا لطول المسافة بين منطقة الأصل ومنطقة الاستقبال) مع تقدم المواصلات زاد متوسط المسافة التي يقطعها المهاجر .إلا انه لا تزال التحركات القصيرة هي الأكثر شيوعاً.

2 -الهجرة تتواصل خطوه بخطوه أو علي مراحل:يعني ذلك في رأي رافينستين إن السكان المحيطون بمدينة سريعة النمو يندفعون نحوها ،والفجوة التي تنش أ عن هجرة النزوح الريفي تضيق بهجرة من مناطق بعيدة. أي أن التأثير الجاذب يكون خطوة بخطوة.بشكل مبسط إن الأسرة التي تترك منزلها إلي منزل جديد والتي تكون قد خلقت فجوه سكنية فيعاد تشغيله بأسره أخرى.(محمد مدحت ،2004).بمعني أخر أن الفراغ الذي يتركه المهاجرين في المراكز الصناعية يشغله مهاجرين من مناطق ريفية (محمد المرضي ،2007).

3 -المهاجرين لمسافات طويلة يفضلون الاستقرار في المراكز الصناعية (الم رجع السابق) ،أي أن الهجرة لمسافات طويلة تكون بجاذبية مركز تجاري أو صناعي ،وهذه النزعة واضحة منذ العصور الوسطي، حيث جذبت لندن سكانا من كل أنحاء انجلترا. وهذا الجذب واضح حاليا خصوصا في الدول النامية حيث تتجه الهجرة عادة إلي اكبر المدن والعواصم وهذا ينطبق علي

نموذج الجاذبية (Gravity model) الذي يوضح أن حجم المهاجرين يرتبط مباشرة بحجم السكان وهجرة السكان ولا يتعلق بالمسافة (محمد مدحت، 2004).

4 -كل تيار للهجرة ينتج تيار مضاد اضعف منه ، وهذا ينطبق علي الدول النامية والمتقدمة ويتمثل في تيار العودة للمهاجرين خاصة القدامى منهم في الهجرة.

5 -سكان المدن اقل رغبة في الهجرة من سكان الريف :ويصدق هذا القول علي كل من الدول المتقدمة والنامية ويرجع ذلك إلي سياسات عدم تركز الصناعة في الريف.

6 -معظم هجرة الإناث داخلية في الدول علي عكس هجرة الذكور إلي الخارج. يرتبط هذا القانون جزئيا برحلة التطور الاقتصادي وجزئيا بسياق ثقافي. وذلك لان فرص الإناث في الوظائف محدودة في الريف لذا يذهبن للمدن عموما .أما الذكور فهم أكثر اندماجا في الهجرة الدولية .

7 -معظم المهاجرين من البالغين ونادرا ما تهاجر عائلات بكاملها خارج حدود مسقط الرأس. الشق الأول هو عالمي(ينطبق علي الدول النامية والمتقدمة) إذ ان معظم المهاجرين من البالغين .لكن ما يخص الأسرة فان عليه خلاف في ان هناك صعوبة أمام الأسرة للهجرة مقارنة بالفرد.لكن في بعض الحالات ولعدة أسباب (سياسية أو ثقافية واقتصادية)تهاجر الأسر من دولة إلي أخري (مثل هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية إلي لبنان وسورية)وعموما تكن هجرة الأسر ملحوظة في حالات اللجوء.

8 -معظم المدن الكبرى تنمو من خلال الهجرة أكثر منها من خلال الزيادة الطبيعية،خاصة في الدول النامية.إذ ان جزءً كبيرا من النمو يتم من خلال الهجرة الداخلية(من الريف إلي الحضر) لتوفير

الخدمات فيها بصوره اكبر ، مثال،ان معظم الدول النفطية الخليجية قد حصلت علي النمو من خلال المهاجرين الدوليين خاصة ذوي الكفاءات .

9 +الأسباب الرئيسية للهجرة اقتصاديه: وهذا القانون مقبول عالميا .إذ أن معظم المهاجرين ينظرون إلي الجاذبية ألاقتصاديه لمقصدهم (Destination). مثل هجرة الهنود إلي بلاد الخليج العربي نسبة لعدم توفر فرص الحياة أفضل في بلادهم خاصة في الريف. ولكن عموما ليس ت الجاذبية ألاقتصاديه وحدها هي المسبب للهجرة ، فالرغبات البشرية معقدة بحيث أن اتخاذ قرار الهجرة يخضع لجوانب أخري سلوكية علمية وسياسية وغير ذلك. (محمد مدحت ،2004).

وتجدر الإشارة إلي أن معظم قوانين رافينستين مقبولة عالميا .ورغم ذلك فقد تعرضت لبعض للنقد بالنسبة للعوامل غير الاقتصادية مثل العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والسيكولوجية الدينية ،وهناك كثير من الباحثين الذين تعرضوا لتفسيرات للهجرة علي أساس أنها عملية (Process) . ويقول لي(Lee) أن معظم أراء وقوانين رافينستين قد نقلت كثيرا وانتقدت في مرات قليلة ورغم ألاف الدراسات التي تمت عن الهجرة في ذلك الوقت إلا أنها لم تضيف شيئا سوى النزر القليل من القوانين العامة المتطورة إذ أن اغلبها لم يتناول أسباب الهجرة أو حجمها.

نموذج الجاذبية:

وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين شكلت وظائف حجم السكان والمسافة في تحديد التفاعل بأنواعه بما هو معروف بنماذج الجاذبية حيث تعتمد علي قانون نيوتن في الجاذبية العامة ،الذي ينص علي أن قوة الجذب بين كتلتين تتناسب طرديا مع حجمها وعكسيا مع مربع المسافة الفاصلة بينهما

. وصحيح ليس السكان بذرات، ولكن يمكن إيجاد وسيله للتنبؤ بسلوكياتهم الإجمالية علي أساس الاحتمال الرياضي.

وتعتبر فرضية زيبف(Zipf)(السكان / المسافة 1946- 1949م)تمثل نموذج الجاذبية التقليدية للتفاعل الاجتماعي. ومن روادها ريل(W.J. Reill) ، يونك (E.C.Young) ،واستيورات (J.Q.Stewart)، وارنتز (W.Warrntz) إذ يري أن حركة البضائع والمعلومات والسكان في المجتمع تعبيرا لمبدئه في الجهد الأقل لذلك سميت نظريته (Principle Of Leas Effort). وتتلخص نظرية(Zipf) في ان كمية الحركة (M_{ij}) بين مجتمعين(i , j)تتناسب – مباشرة – طرديا مع حجم سكانها (P)وعكسيا مع اقصر مسافة للنقل بينهما (D_{ij}) وفقا للمعادلة:

حيث: K تمثل الثابت القياسي

وان حجم السكان في منطقة الأصل دليل مقبول علي قلق (ميل) السكان في الحركة. في حين يتوقف حجم السكان في منطقة الوصول علي فرص العمل المتيسرة. كما تعد المسافة معرقل للهجرة بسبب صعوبات وتكاليف النقل ،لذلك تكون رغبة السكان في الحفاظ علي العلاقات الاجتماعية في منطقة الأصل. الي جانب ذلك فان المعلومات عن الفرص المتاحة في الأماكن البعيدة محدودة لديهم.(طه الحربي، 1988م) .وبهذا يؤكد (Zipf) انه كلما بعدت المسافة كل ما قل عدد المهاجرين باعتبار حجم السكان في مكان الأصل والوصول ،وقد طبق ذلك علي المدن الأمريكية ليكتشف هذه العلاقة العكسية بين حجم الهجرة والمسافة (محمد المرضي ،2007م).ووضع ولسون(Olsson) في 1965م أنماط الحركة ،إذ يري أن حجم تيارات الهجرة أكثر ارتباطا بتيار الهجرة المعاكس في أي اختلافات اقتصادية،

ديموغرافية مكانيه . وقد تم تعديل نماذج الجاذبية لتصبح أكثر كفاءة في تفسير حركة السكان بإحلال الاختلافات الاقتصادية محل اختلافات حجم السكان،أو أدخلت مكمله لاختلافات حجم السكان للسيطرة علي قوى الجذب النسبية،أو للاستفادة منها في المقارنة بين المناطق ويعد نموذج الجاذبية الموحد الذي استعمله روجرس (Rogers 1967)خير مثال علي ذلك ،حيث استبدل حجم السكان في المنطقتين الأصل والوصول(Pi, P j) في نموذج زيبف (Zipf) بنسبة معدلات البطالة بين المنطقتين (U_i , U_j) ، والدخل الفردي (WS_i , WS_j) ، القوي العاملة المؤهلة في سن العمل (LF_j , LF_i) لتصبح المعادلة كالأتي:___

$$M_{ij} = U_i/U_j \cdot WS_i/WS_j \cdot (LF_i \cdot LF_j/D_{ij})$$

نماذج الفرص المتداخلة : في عام 1940م ادخل عالم النفس الاجتماعي الأمريكي ستوفر(Stouffer) نظرية الفرص المتداخلة وقد نقحها في عام 1960م . مبينا ان المسافة الخطية اقل أهمية في تحديد أنماط الهجرة من طبيعة المكان ، فينبغي اعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المسافة ذلك ان الهجرة مكلفه ماديا واجتماعيا .فالشخص المتحرك سيتوقف عندما يجد عمل مناسب له . وتتلخص الفرضية في ان عدد الأشخاص الذاهبين عبر مسافة معينة يتناسب طرديا مع عدد الفرص المتاحة في تلك المسافة وعكسيا مع عدد الفرص المتداخلة(طه الحربي ،1988) . وفي العام 1960 عدل نموذج الفرص المتداخلة الأصلي الذي يتماشي مع حركات الهجرة من مركز معين إلي نطاق المسافة المحيطة به .ليشمل النموذج متغير جديد اسماه المهاجرين المنافسين (محمد المرضي ،2007) ،ويفسر هذا التنقيح ضرورة انكماش الفرص لسكان المنطقة (i) من سكان المنطقة (j) خلال الهجرة لا يتناسب عكسيا مع الفرص المتداخلة بين المنطقتين، ولكن أيضا مع المهاجرين المنافسين والوافدين من أي مكان آخر.

نماذج المشاهد التحليلية التفصيلية : هي احد نماذج الفرص المتداخلة ،نظرا لان نمط الهجرة هو تعبير مركب من طموحات الأفراد واحتياجاتهم وأحاسيسهم الحقيقية، كما ان سلوكية الحركة هي إحدى الوسائل التي يبحث عنها الأفراد أو لتحقيق أقصي فائدة منها. لذا فان نماذج الهجرة التحليلية التفصيلية تركز علي سلوكية الأفراد وليس خصائص المكان والسكان .إذ ان مستقبل المهاجرين قد يكون إحساسا واستجابة للبيئات مع مستويات مختلفة من العقلانية. فهذه تختلف عن نماذج التحليلية الأخرى من حيث أنها تعالج السكان وليس الأماكن ،وتعالج العمليات وليس الأنماط. وهنا قام روسي(Rossi) 1955م بأول دراسة تفصيلية عن عملية الهجرة متمثلة بحركة الإقامة داخل مدينة فيلادلفيا .وقد استنتج أن العملية الرئيسية تظهر بالصيغة التي تتكيف بها الأسر في الإقامة مع تزايد متطلبات مرحلة معينة من دورة الحياة وان الدور الرئيسي في الهجرة هو لتكوين الإقامة أو إخلاء السكن وانشغاله مرة أخرى(طه الحربي ،1988م). وفي هذا يرى براون (Brown) وموري(Moore) إن الهجرة تتألف من وجهين اثنين هما.

الأول : تطور الشعور بعدم الرضي،أو الشعور بالضيق.ويمكن إضعاف هذا الشعور بالتكيف مع الحاجيات أو بإعادة بناء البيئة أو بالهجرة.

الثاني:الرغبة في الهجرة ، وذلك بتقييم فوائد المكان الذي يبحث لفرد عن سكن فيه.

نظرية عوامل الجذب والطرد : من روادها لي(Lee) .واقترح نظريه مغايرة عن الهجرة عام 1965- 1966م وعين أربعة عوامل تؤثر في قرار الهجرة وهي:

1 -عوامل ماثله في منطقة المنشأ.

2 -عوامل ماثلة في منطقة المقصد المهاجرين (Destination).

3 -عوامل تمثل عقبات متداخلة تعترض عملية الهجرة.

4 -عوامل شخصية تتصل بكل فرد علي حدا(أي عوامل شخصية)(محمد مدحت، 2004م). ويرى إن عملية الهجرة تتضمن ميولاً إلي العوامل الحسية المرتبطة بمنطقة الأصل منطقة الوصول والعوائق بين الأفراد من حيث علاقتها بدورة الحياة والخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية.(طه الحربي، 1988م). أي أن المهاجر يتأثر بعوامل ايجابية وسلبية سواء في منطقة المنشأ أو المقصد.وهذه العوامل هي محتملة أن المهاجر يوازن بين هذه وتلك.ولكي يتحرك لابد أن تكون عوامل الجذب في المقصد اكبر منها في المنشأ ، ويجعله ذلك يتغلب علي العقبات المعترضة لهجرته مثل المسافة والتكاليف ،وتمزيق أنماط حياته المستقرة. إضافة إليأن العوامل الشخصية تؤثر في تقييم عملية الهجرة أيضا بما لها من متغيرات اجتماعية وثقافية وغيرها (محمد مدحت ،2004م).إضافة للعوامل السابقة فقد حدد لي(Lee) عدة خصائص ترتبط بحجم وتيارات الهجرة وديناميكيتها والتيارات العكسية للهجرة .

أولا: تيارات الهجرة والتيارات العكسية:

أ- أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما ومعروفة.

ب -لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس(ويمكن القول ببساطة عودة الذين فشلوا في تحقيق أهدافهم).

ت -إن كفاءة تيار الهجرة والتيار المعاكس تميل إلي الانخفاض إذا كان مكان الأصل والوصول متشابهين .

ث -إن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة كبيرة.

ج -ان كفاءة تيارات الهجرة تتماشي مع الظروف الاقتصادية ،فتكون عالية في أوقات الرخاء ومنخفضة مع أوقات الشدة.

ثانيا: عوامل مرتبطة بحجم الهجرة:

وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل والوصول وعوامل الطرد والجذب خلص لي (Lee) إلي ما يمكن تسميته بقوانين الهجرة التي تتعلق بحجم الهجرة وهي:

أ - أن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم

ب -إن حجم الهجرات يتباين مع درجات الاختلاف البيئية التي تتميز بها المنطقة (أي درجة تنوع المناطق في تلك المنطقة).

ت -إن حجم الهجرات يرتبط بالقدرة علي تخطي العوائق المختلفة بين المنطقتين (الأصل،الوصل).

ث -إن الهجرات تتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

ج -إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرات فان حجمها ومعدلاتها يميلا إلي الزيادة بمرور الزمن .

خصائص المهاجرين عند (Lee):

أ - الهجرة عمليه اختيارية،أي ان المهاجرين هم نوعية معينه وليس عينة عشوائية من سكان مناطق المنشأ.

ب -يعتبر المهاجرين الذين يستجيبون للعوامل الايجابية في المقصد هم ايجابيون في اختيارهم .بمعني أنهم من الفئات الأكثر تعليما وموفورة الصحة وأكثر طموحا .

ت -علي عكس الذين يستجيبون للعوامل السلبية في المنشأ هم سلبيون في اختيارهم . أي هاجروا بسبب الاضطهاد السياسي والديني وغيرها من الأسباب .

ويرى(Lee) إن الايجابية تزداد في الاختيار للهجرة كلما صارت العوائق الداخلية أكثر صعوبة .أي أكثر الناس تعليما أكثرهم استعدادا للهجرة لمسافات طويلة بحثا عن فرص عمل.

الشكل رقم (1) نموذج لي للفرص المتداخلة بن منطقة الأصل والوصول

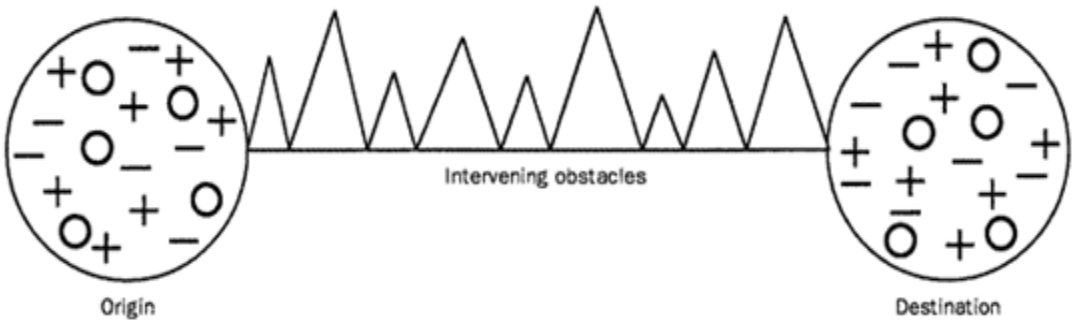

المصدر: طه الحربي، 1988م

نموذج زيلينسكي للهجرة (Zelinsky) :اقترح زيلنسكي أن التغير في سلوك الهجرة يسير بشكل متوازن مع مراحل نموذج التحول الديموغرافي ذلك لان قرار الهجرة والأحوال الديمغرافيه كلاهما مرتبط بالتغيرات المتضمنة في عملية التحضر والتصنيع والتحديث ، وتعرف أراء زلينسكي بنموذج التحول في الهجرة (Mobility Transition Model) ويتكون النموذج من خمسة مراحل ،وهو أساس استنتاج لمراحل جرت في مجتمعات متقدمة.

المرحلة الأولي :كانت الزيادة الطبيعية محدودة لان معدلات الوفيات العالمية كانت تقضي علي معدلات الخصوبة العالية وتل غي تأثيرها ،وهنا تحدث هجرة قليلة علي أي مستوي.حيث يغلب الطابع

المحلي علي الحياة ،وانتشار المعلومات محدود،وكان الانتقال الي الحقل والعودة رحلات متباعدة نسبيا (للأسواق والاحتفالات والأعياد).

في المرحلة الثانية :مع زيادة السكان لانخفاض معدلات الوفيات ظل معدل المواليد مرتفعا وهنا بدأ زمن الهجرات الكبيرة وكان دافع ذلك ضغط السكان الكبير علي الأرض الصالحة للزراعة وتحسين نظم النقل واتساع مجال الاستكشاف والتجارة وزيادة المعرفة عن أماكن بعيدة أخرى مما زاد من الرغبة في الانتقال علي مستويات عديدة وهجر الناس من دوله لأخرى ،مثل هجرة الأوربيين في القرن التاسع عشر.

المرحلة الثالثة : الانتقالية حيث هبط معدل المواليد ليقارب معدل الوفيات وادي ذالك لتدهور في معدلات نمو السكان. حيث قلت فرص الهجرة الدولية، وغلقت المناطق الحدودية الزراعية كما حدث في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين. ولكن في نفس الوقت نشطت الهجرة الريفية الحضرية وبين المدن.ومع التحول وبروز الصناعات التحويلية والتجارة والنقل إضافة إلي الخدمات زادت حركة الأفراد والانتقال اليومي للوظائف. والحصول علي الخدمات الطبية والتعليمية.

المرحلة الرابعة والخامسة: مع هبوط معدلي المواليد والوفيات مما أدى لضعف السكان، أصبحت الهجرة أساس بين المدن وداخل المدن فقط،وحدثت بعض الهجرات الدولية، وخاصة للعمال المهرة وغير المهرة من بلدان نامية الي بلدان متقدمة ،وتدريجيا أدت الإجراءات الصارمة وقوانين الهجرة إلي تقلص أعداد المهاجرين الدوليين مما جعل عبور الحدود الدولية بصورة شرعية صعبا للغاية .كما إن الهجرة الريفية – الحضرية توقفت بسبب قلة العاملين في الزراعة.كما أصبحت الانتقالات اليومية أطول في الدول المتقدمة بسبب السيادة والوسائل الحديث للنقل.ومع تزايد فرص العمل في المدن قلت الحاجة إلي

الهجرة خاصة الدولية. ومع ذلك سيظل عدم التوازن بين البلدان الغنية والفقيرة من ناحية وبين المدن والريف من ناحية أخرى من عوامل الهجرة والانتقال.(طه الحربي، 1988م)

ويلاحظ أن هذه النظرية تركز علي مراحل النمو والتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي يمر به المجتمع وفقا للخمسة مراحل التاريخية التي يمر بها أعلاه.

والناظر لهذه الدراسات والنظريات للهجرة يرى أن اغلبها ينظر إلي الهجرة من منظور ديموغرافي باعتباره مشكلة سكانية. (محمد الربايعة، 1987م).

3- أنماط الهجرة:-

إذا كان تعريف الهجرة من الصعوبة بما كان فان تصنيفاتها أكثر صعوبة إذ إن الحد الفاصل بين الأنماط المختلفة للهجر ة وبين ما يمكن اعتباره نوعا من الهجرة يعتبر عير واضح فهناك الهجرات الداخلية بين المد وبين الأقاليم وداخل المدينة الواحدة ،وهناك الهجرات الدولية التي تتعدي الحدود بطريقة مشروعه أو غير مشروعة ، وكذلك اللاجئين وبينهما أصناف عده.

ويشكل عام يمكن القول انه يغلب علي الهجرة في معظم البلدان إن تأخذ الملامح الآتية:

- تتجه الهجرة من مناطق الركود الاقتصادي إلي مناطق الازدهار الاقتصادي.
- تتجه الهجرة من المناطق الريفية إلي المدن الكبيرة.
- تتجه الهجرة من مناطق التمييز العنصري إلي التي يقل فيها التمييز العنصري
- تتجه الهجرة من المناطق المتخلفة ثقافيا وحضاريا إلي المناطق الغنية بملامح الثقافة والحضارة. (محمد المرضي، 2007).

وتنقسم الهجر ة إلي أنماط أو أنواع مختلفة ذلك حسب أسبابها ،ومدتها ،واتجاها تها ،وتاريخها، وشكلها.

1 -**تصنيف الهجرة علي أساس التاريخ** : هجرات قديمة وهجرات حديثة

الهجرات القديمة :هي الهجرات التي تمت ما قبل التاريخ وعند العصور الأولى من التاريخ .لقد شهد التاريخ تيارات كبيرة من الهجرات خلال مراحل متعددة وبأشكال مختلفة.بدا من الهجرات السامية مثل هجرة إبراهيم علية السلام ،وزوجته وما تلاها من هجرة الرسل إلي هجرة النبي عليه الصلاة والسلام من مكة إلي المدينة. ولو أخذنا شبه جزيرة العرب علي سبيل المثال ،فقد كانت علي مر العصور مركز طرد سكاني وخاصة عندما تغير المناخ من الرطب إلي الجاف. فقد انتقل العرب إلي المناطق المجاورة من بلاد الشام والرافدين ومصر ، وأقاموا حضارات متميزة لا تزال أثارها شاهدة عليها .واهم ما يغلب علي نمط الهجرات القديمة هو الطابع الجماعي ،حيث تهاجر مع بعضها أو تباعا.ولم تكن لأغراض حربية وان كانت لم تخلو من بعض الحروب التي رافقت الحركة وانتقال السكان بشكل جماعي،ولكن كانت لأسباب اقتصادية وهي أن مناطق استقرارهم الأولي لم تعد تكفي مواردها الاقتصادية والحاجات المتزايدة لإعداد السكان وللثروة الحيوانية التي يملكونها ،إضافة إلي الكوارث ،مثل انهيار سد مأرب بسبب سيل العرم والذين توغلوا إلي داخل الجزيرة العربية أو عبروا البحر الأحمر ليستقروا في المدن الساحلية لإفريقيا.ويجب التنبيه إلي إن الجوار الجغرافي شجع كثيرا علي الهجرات ، إذ كان يمتلك عوامل الجذب السكاني .(إبراهيم سعيد ،1997).ومثال آخر للهجرات القديمة عمليات الغزو والاجتياح وهي هجرات عصور ما قبل التاريخ ،والهجرات المرتبطة بحركة الكشوف الجغرافية،الهجرات الداخلية والدولية بهدف الاستفادة من خيرات الأراضي المستكشفة.

الهجرات الحديثة: وهي الهجرات التي تمت في العصر الحديث .وقد بدأت مع تاريخ اكتشاف العالم الجديد (الأمريكتين) في نهاية القرن الثامن عشر.مثال لها هجرة الأوربيين من الدول الانجلوسكسونيه إلي أمريكا الشمالية. وقد استمرت الهجرات الحديثة حتى القرن العشرين . ولكن بدأت الدول تعمل علي تنظيمها ،وتحديد الدول التي يسمح بدخول مهاجرين منها وكذلك تجديد قومياتهم.إضافة إلي تحديد نسبة المهاجرين ونسبة قومياتهم . وقد عرف هذا القانون في الولايات المتحدة الأمريكية (بقانون الكوتا) أو نظام الحصص كما تقوم الدول الأوربية بتحديد شروط معينة للهجرة.كان يكون المهاجر في عمر محدد (في المراحل العمرية الممتدة بين 18ـــــ40). أو أن تشترط نوع العمل(مثلا في كندا يفضل المهاجرين الشباب ذوي الخبرات المتعلقة بالمجال الزراعي لأنها تتوافق مع سياسات الدولة الموجهة لاستثمار المساحات الواسعة في سهول كندا الوسطى). (إبراهيم سعيد، 1997)

2 -**تصنيف الهجرة علي أساس ديمومتها** :وتنقسم إلي الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة .

الهجرة الدائمة : عادة تتم عندما يقرر الفرد أو الأسرة أو الجماعة علي مغادرة مكانهم الجغرافي أو أماكن سكنهم إلي منطقة أخرى بشكل نهائي . أي لا يفكرون بالعودة الي المكان السابق في المستقبل ،علي اقل تقدير في الفترة الأولى .وقد تكون هذه الهجرة ضمن الدولة نفسها (كهجرة أهالي حلفا في العام 1964) وقد تكون خارجية .وقد حدث هذا النوع من الهجرات قديما وحديثا.(إبراهيم سعيد ،1997). وينص مكتب العمل الدولي علي أن الهجرة الدائمة تشمل كل الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلي أخري لمدة تزيد عن العام(عبد الرحمن أيوبية ،2012).

ويمكن تقسيم الهجرة الدائمة إلي نوعين ،هجرة قارية كما يسميها بعضهم ،أي ضمن القارة نفسها مثل هجرة الدول المحيطة بجنوب إفريقيا (موزنبيق، زامبيا وغيرهما)إلي جنوب إفريقيا.والنوع الآخر

هو الهجرة إلي ما وراء البحار. أي من العالم القديم (أوربا ،وإفريقيا، واسيا) إلي العالم الجديد الأمريكتين واستراليا. وللهجرة الدائمة مخاطر كثيرة خاصة إذا كانت خارج الدولة.حيث تخسر البلاد التي يهاجر منها بعض سكانها للأبد. (إبراهيم سعيد ،1997).

الهجرة المؤقتة :وهي التي تتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لأخر لفترة محدودة ثم ما لبث المهاجرون أن يعودوا إلي مواطنهم الأصيلة بعد ذلك مثل هجرة الأيدي العاملة.(عبد الرحمن أيوبية ، 2012).وهي من أكثر الهجرات فائدة علي الأفراد والمجتمع علي حد سواء لأنها تكون غالبا من اجل العمل. وقد تكون خارج أو داخل الإقليم أو الدولة .وقد يسميها البعض بالهجرة الموسمية.

وينص مكتب العمل الدولي علي أن الهجرة المؤقتة تشمل الأشخاص الذين ينتقلون من دولة لآخري بهدف الإقامة لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن العام بهدف القيام بعمل محدد. (المرجع السابق). ويمكن تحديد أنواعها كالأتي:-

أ -الهجرة الموسمية :وتتم إما داخل الدولة أو خارجها ويقصد بها الهجرة دون تغيير محل الإقامة الدائم حيث تحصل العودة إلي محل الإقامة الدائم بعد انتهاء مهمة الهجرة مثل هجرة الريفيين للعمل في المشاريع الذراعية المجاورة في موسم الحاجة إلي الأيدي العاملة(الحصاد) (محمد المرضي، 2007).

ب -الهجرة المؤقتة الطويلة :والتي تستغرق من سنة الي عدة سنوات . وتتم عادة خارج الدولة نفسها ، مثل الهجرة التي تتم بين الأقطار العربية (إبراهيم سعيد، 1997) وهذا المفهوم حديث نوعا ما.

ت -حركة البدو والرعاة (والهجرة الدورية): وهذه الحركة تتم دوريا من اجل الاستفادة من المراعي وبقايا المحاصيل الحقلية التي جمعت. إضافة إلي أن ذلك يتم تبعا للتغيرات المناخية(الفصلية) المرتبطة بفصول السنة. لكن بوجه عام لا يمكن تسمية حركة البدو بالهجرة لان من طبعة الحياة

البدوية والنظام الاقتصادي البدوي هو التنقل والتفتيش عن الكلأ والماء منذ القدم . ويشجع الهجرة المؤقتة إلي درجة كبيرة حركة السكان بين الأرياف المدن الكبيرة أو بين المدن ونظيراتها الاقتصادية والاجتماعية وهي من الأهمية لدرجة قد تصل إلي ملايين الحالات في اليوم الواحد.مثل القاهرة،الخرطوم ، وباريس(إبراهيم سعيد، 1997).

3 **تصنيف الهجرة علي أساس الرغبة** : علي الرغم من انه لا توجد هجرة من دون دوافع تدفع الإنسان للهجرة وترك سكنه وبلدة . إلا أنة يمكن التمييز بين نوعين من الهجرة حسب ميول ورغبة المهاجر: هجرة إرادية(اختيارية)، وهجرة قصريه (إجبارية أو تهجير).

الهجرة الإرادية أو الاختيارية : وهي تتم عادة بقرار يتخذه صاحب الهجرة سواء كان فردا أو جماعة.وذلك بنا علي دراسة مسبقة تنطلق من واقع وشروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية للمنطقة التي يوجد فيها(منطقة الأصل) والتي تعتبر ذات عوامل طاردة،وفي الوقت نفسه توجد منطقة أخرى (منطقة الاستقبال أو الأصل) تتوفر فيها عوامل الجذب السكاني والتي سيأتي ذكرها لاحقا(إبراهيم سعيد ، 1997). وهي تشمل كل الهجرات التي يتوفر فيها عامل الرغبة في الانتقال والهجرة، ويشمل ذلك ما يسمى بهجرة العودة الطوعية للسكان (محمد المرضي ، 2007) (مثل عودة سكان جنوب السودان بعد الانفصال) . وقد يكون هذا النوع من الهجرة داخليا ضمن حدود الدولة ، أو خارجيا ألي دول أخري. ويعتمد قرار الهجرة عموما علي الظروف الشخصية والعائلية ،إضافة إلي شدة التنافر بين عوامل الجذب والطرد .وتقوم الهجرة الإرادية علي أساس أنها تتم باختيار المهاجر ورغبته وذلك حينما تكون امامه فرصة للهجرة،ولكن قراره الشخصي هو الذي يتوقف علية أمر هجرته.(عبد الرحمن ايوبية، 2012).

الهجرة ألقسريه (الإجبارية):Forced Migration وهي أن يُكره الإنسان علي ترك موطنه تحت عدة ظروف.قد تكون بيئية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والتصحر وغيره من الكوارث الطبيعية.او قد تكون بسبب صعوبات اقتصادية أو سياسية أو بسبب الحروب.(فائز العيسوي، 1997). وهي تمثل كل حالات الانتقال التي ليس فيها خيار للمهاجر في ترك مكان إقامته وتشمل عمليات تبادل السكان الإجبارية وحركة الإجلاء واللجوء وطرد السكان (مثل حركة الاستيطان في فلسطين وهجرة الأهالي إلي الدول عربية والأوربية).محمد المرضي ، 2007). والهجرة القسري قد تأتي فُجاءة دون معرفة مسبقة للمهجرين ويسمي الأشخاص الذين ينضوون تحت هذا النوع من الهجرة بالمُهجّرين ،لأنهم اضطروا لمغادرة مساكنهم وأوطانهم بقرارات حكومية (مثل تهجير المناصير في شمال السودان بسبب سد مروي) و لأسباب استعمارية (هجرة الفلسطينيين) أو سياسية (مثل هجرة سكان جنوب السودان) أو أمنيه مثل الحرب وتأخذ الهجرة القسريه طابع المآسي الإنسانية في غالبها.(إبراهيم سعيد ، 1997). ويمكن تقسيم الهجرة ألقسريه المفروضة علي المهاجر إلي :

أ -الهجرة الاضطرارية وهي التي تحدث عندما يكون المهاجر م كرهاً علي لهجرة ، ولكن فقط لدية فرصة لان يتخذ قرار الهجرة والمكان المهاجر إليه ويحدث ذلك عندما لا تكون الظروف قهرية، ويمكن أن يطلق علي الهجرة الاضطرارية باللجوء وهم الذين تعمدوا الخروج من الوطن والاستقرار بصفة دائمة في دولة أخرى، بعد الموافقة علي لجوءهم من الدولة المعنية .وهؤلاء يبلغ تعدادهم في العالم 18 مليون .(عبد الرحمن أيوبية، 2012)

ب - هجره إجبارية وهي التي تحدث عندما لا يكون للمهاجر أي خيار في أن يهاجر أم لا وإنما عليه إن يهاجر رغم انفه وهنا يمكن أن يطلق علي عملية الإجبار هذه مصطلح الإزاحة

Displacement ،وهناك نوع أخر من أنواع الهجرة الإجبارية وهو الهروب الذي كان علي طول التاريخ البشري شكلا هاما من أشكال الهجرة كلما اتجه أناس أقوى إلي المكان فإنهم يطردون ساكني هذا المكان من قبلهم . وهي عادة تسبق غزو الجيوش.ولكن تختلف حركات الهروب في هذا العصر، حيث لم تعد تشمل كل سكان الإقليم ،فالمنشقون عن النظام السياسي القائم أحيانا يطالبون بمغادرة البلاد خاصة عندما يصبحون خطر علي امن الدولة. كما يتضمن هذا النوع من الهجرة أيضا الهجرة الاستيطانية وهي ذات شقين: الأول تهجير السكان المحليين ليحل محلهم سكان آخرين ، كما حصل في فلسطين،عندما قدمت العصابات الصهيونية وقامت بطرد العرب من مساكنهم وأرضهم. وهي اقسي وأصعب أنواع التهجير لان من يأتي ليس من شيعته وإنما غريب من حيث الأصل والدين .أما الشق الثاني هو تنظيم عملية الاستيطان في الأماكن التي تم تهجير السكان إليها. وقد يكون هذا التنظيم قبل حدوث عملية التهجير ،لان فعل التهجير في العادة يدرس من قبل لجان خاصة بهذا الأمر (كما حدث في منطقة حلفا القديمة نتيجة تمدد مياه السد العالي في مصر وترحيلهم إلي حلفا الجديدة) .(إبراهيم سعيد، 1997)

4 -**تصنيف الهجرة علي أساس حجم الهجرة:**وتنقسم إلي هجرة فرديّ وهجرة جماعية.

والهجرة الفردية هي التي تعتمد علي قرار الفرد وان كانت بأعداد كبيرة ،ولا ترتبط بأهداف قومية أو عنصرية أو غيرها.

الهجرة الجماعية فهي هجرة تعتمد علي الحركة في جماعات وعادة ما ترتبط بجماعات تشترك معا في أصول واحدة وتواجه ظروفا اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية واحدة، هذا وقد تتحول الهجرات الفردية إلي هجرة جماعية ،فقد تكون مهمة بعض المهاجرين هي القيادة أو استكشاف الأماكن ثم يتبعهم غيرهم. (عبد الرحمن أيوبية، 2012)

5 - **تصنيف الهجرة علي أساس اتجاه الهجرة** . وتنقسم إلي الهجرة الوافدة والهجرة النازحة . فالهجرة الوافدة هي التي تقصد مناطق الاستقبال أو الوصول .و الهجرات النازحة هي التي تتحرك من مناطق الطرد أو الإرسال. (محمد المرضي ،2007)

6 - **الهجرات الأولية والهجرات الثانوية** : ويقصد بالهجرات الأولية هجرة السكان إلي من اطق غير مأهولة بالسكان من قبل ، وهي تعني بالتوطن في مناطق غير مأهولة بالسكان. أما الهجرة الثانوية هي الهجرات إلي مناطق مأهولة بالسكان والاحتكاك مع السكان الأصليين وما يترتب علي ذلك من عمليات جماعية مختلفة ، وهي تعنى بالتوطن والإقامة بين المواطنين الأصليين والتوافق والاندماج معهم.

7 - **الهجرة المباشرة وغير المباشرة** : الفرق بين الهجرة المباشرة وبين الهجرة غير المباشرة هو التدرج في عملية الهجرة ،فنجد أن الشكل الأول يمثل الهجرة التي تحدث راسيا إلي المجتمع أو بمعني أخر التوجه مباشرة إلي مكان الهجرة (المهاجر إليه) الجاذب نتيجة لفرص الاستثمار والعمل. أما الشكل الثاني للهجرة فهو لا يتم مباشرة إلي المجتمع مكان الهجرة إنما يتم بالتدريج ، بمعني أن تكون الهجرة عبر محطات مثل هجرة الدول الأفريقية عبر السودان للمملكة العربية السعودية، الهجرة إلي دول أوربا الغربية غبر المغرب .(عبد الرحمن أيوبية، 2012م).

8 - **الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية** :الهجرة الشرعية هي التي تتم عبر دخول الأشخاص إلي بلد ما عبر الطرق القانونية للهجرة في البلد المهاجر إليه باستخراج الأوراق الرسمية والحصول علي إذن الدخول(الفيزا أو الإقامة) أما الهجرة غير الشرعية .وهي التي تتم عبر دخول الأشخاص بلد ما بطريق غير رسمية دون إتباع الطرق القانونية للهجرة المعروفة في البلد المهاجر إليه،أي بدون

أوراق رسمية مسجلة لدى بلد الاستقبال وقد تزايدت في العالم بسبب التقدم في طرق النقل إضافة إلي أنها قد تكون بواسطة تجار Traffickersالقوي البشرية . وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلي أن حجم الهجرة غير الرسمية تتراوح ما بين 4 إلي 12 مليون.(طه الحربي، 1988)

9 -**الهجرة حسب الحركة المكانية(مكان الانتقال)**. وهذا التصنيف يعتبر أكثر التصنيفات شيوعا ووضوحا في نفس الوقت،وفية تصنف الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية(الدولية).

الهجرة الداخلية: ويقصد بها انتقال السكان من وحدة إدارية إلي وحدة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة لفرض تغيير محل الإقامة الدائم.(المرجع السابق) أو هي عملية انتقال الأفراد أو المجموعات من منطقة إلي أخرى داخل المجتمع أي داخل الدولة نفسها .(ومثال الهجرة من الريف السوداني إلي المناطق الحضرية خاصة الخرطوم العاصمة).(محمد جبريل احمد ، 2005) والهجرة الداخلية اقل تكلفة من الهجرة الخارجية بحكم أن الحركة تتم بمسافة قصيرة وضمن البلد الواحد وتدفع تكاليفها بوحدة النقد المحلي،كما لا تحتاج إلي إجراءات مغادرة ودخول ، إضافة إلي سرعة التأقلم في المجتمع (معتز نعيم ، 2005).ويدخل ضمن هذا التصنيف الهجرة النازحة التي تترك المكان الأصلي ، والهجرة الوافدة التي تصل إلي مكان الاستقبال .

الهجرة الدولية (الخارجية):فهي التي تتم عندما يجتاز الشخص حدود الدولة إلي دولة أخرى . وهذا النوع من الهجرة قديم علي الرغم من انه كان قليل الحدوث ومن أمثلته هجرة العرب إلي إفريقيا وهجرة الأوربيين إلي العالم الجديد (فائز العيسوي ، 1997) وقد تدرجت الهجرة الدولية من البحث عن فرص العيش والأراضي الزراعية إلي الهرب من البطش أو بسبب الرق ،إلي العمل في الدول الصناعية أبان الثورة الصناعية في أوربا حتى أصبحت انتقائية تتم علي أساس العمر والنوع والمهارة والتعليم.أما في

وقتنا الحالي فقد أصبحت لها قوانين قياسية وسياسية وتنظيمية،إذ ان قليل من دول العالم اليوم هي التي تسمح بوفود دائمة من الهجرة إليها ،ولكن بشروط مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزلندا . وخلال الثلث الأخير من القرن الماضي ظهرت الدول الخليجية كمنطقة جاذبة للعمالة.وهذا النوع من الهجرة يعيد توزيع السكان علي نطاق قاري وإقليمي واسع. كما أسهمت الهجرة الدولية في التطور الاقتصادي لعديد من الدول مثل ماليزيا والدول الخليجية. (محمد مدحت، 2004).

إن التمييز بين الهجرة الدولية والداخلية يعكس انقسام العالم الحديث إلي دول مستقلة سياسيا وأخري غير مستقلة . إضافة إلي تأثير ذلك في سجلات الحركة الدولية. يتضمن هذا النوع الهجرة غير الشرعية واللاجئون السياسيون . ويلاحظ تحول رئيسي في اتجاه الهجرات العالمية في النصف الأول من القرن العشرين .ففي حين كان اتجاه الهجرة من الشرق إلي الغرب، للاستكشاف والاستفادة من خيرات هذه الدول،إذ استوطن حوالي 50 مليون مهاجر غالبيتهم من الأوربيين بصورة دائمة في النصف الغربي من العالم خلال 1845- 1924م . ثم اتخذت الهجرة اتجاها جديدا بعد ذلك من الجنوب إلي الشمال، وان غالبية المهاجرين هم من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعلي الرغم من أن الدول المتقدمة ما تزال هي منطقة الوصول الم‌فضلة للمهاجرين.ولم يقتصر التحول في الهجرة علي الاتجاه وإنما في التركيب المهاجرين أيضا،إذ أصبحت الهجرة انتقائية للعمال ذوي المهارة والمتعلمين ذوي الكفاءة كما شملت النساء كذلك. ومن الواضح ان هناك صفات كثيرة مشتركة بين الهجرات الداخلية والدولية، منها وظائف الاختلافات المكانية وتضاءل المسافة والاختيارية واتخاذ القرار ، والاستمرارية الذاتية وتيارات الهجرة المعاكسة ،ولكن مدى تدخل الدولة يعد بعداً إضافيا تتميز به الهجرة الدولية .وهناك اختلاف بالغ الأهمية وهو التبدل الكبير في المحيط الحضاري والاجتماعي الذي يرتبط بالحركة من دولة إلي أخري مع جميع

المضامين المكانية والاجتماعية لتطبع المهاجر واستيعابه . بالنسبة للهجرة فإذا كانت الحدود معدومة أصلا فان التمييز بين الحركات الداخلية والدولية يكون أمراً ليس بـذا مغزى، وليس المسافة ذات اعتبار كبير إذ ان مفهوم ما هو قريب وما هو بعيد يتبدل مع تحسن طرق النقل ،لا ان الفرق بين الهجرة لمسافة قصيرة والهجرة لمسافة طويلة يكون معاكسا في الغالب للفرق بين الهجرة الدولية والهجرة الداخلية.(طه الحربي، 1988) ذلك أن هناك مسافة بين الدول تعتبر قصيرة جدا مقارنة مع مسافات للهجرة الداخلية تكون أكثر طولاً مثل الانتقال من حلفا القديم ة إلي حلفا الجديدة كهجرة داخلية في السودان والانتقال من السودان إلي ارتريا عبر ولاية كسلا كهجرة دولية. ويمكن تقسيم الهجرة الدولية إلي هجرة العمالة ونزيف العقول (هجرة الكفاءات).

هجرة العمالة : تمثل انتقال العمال من مناطق الاكتظاظ السكاني متمثلة في المجتمعات ذات الأعداد القليلة نسبيا بالنسبة لمشروعات التنمية الضخمة التي تستهدفها والتي تمثلها دول وسط وغرب أوربا ودول فائض البترول في الخليج العربي،وهؤلاء المه اجرين يطلق عليم الضيوف Guest Workers وهي تمثل العمالة غير ألمهره في غالبية الدول الأوربية . وهذه العمالة تتسم برخصها النسبي وتعمل في المهن الوضيعة Menial Jobs التي يرفضها السكان الأصليون،أو قد يعملون في حرف ذات دخل مرتفع ولكنها من النوع الشاق والجهيد Arduousأو الأعمال الخطرة.ومثال ذلك دول الخليج البترولية كالسعودية والإمارات وقطر إلي تشغل مئات الآلاف من العمالة المؤقتة. وهذا النوع من الهجرة له أهمية عظيمة في تغيير خصائص السكان ونمط الحياة في الدول المرسلة فقد أثرت التحويلات النقدية لهؤلاء العمالة في تغيير ملامح الريف والحضر ودفع عجلة التنمية في البلدان الفقيرة ،وإحداث تغيرات جوهرية في خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية. ويتأثر هذا النوع من الهجرة بتغيرات الدورات الاقتصادية

في الدول المضيفة من فترات ازدهار والتي تؤدي إلي زيادة حجم تيارات العمال المهاجرين،أو فترات الكساد والتي تؤدي إلي انكماش تيارات العمالة المهاجرين مما يزيد من البطالة وقد يؤثر ذلك علي عمليات التنمية في هذه الدول الفقيرة.كما انه يمكن الاستغناء عنهم في حالة رغبة أبناء البلد الأصليون في العمل في هذه الوظائف.

نزيف العقول Brain Drain: أو هجرة الكفاءات فيلاحظ ان الهجرة من البلدان النامية ليس ت مقصورة فقط علي هؤلاء العمال المهرة وأنصاف المهرة بل تعداه إلي العمال الماهرة المتعلمة، فكثير من العلماء والمتعلمين وهم الذين يطلق عليهم ذوي الياقات البيضاء White Collar ويطلق علي مثل هذا النوع اسم نزيف العقول وهذا اللفظ يعني خروج الآلاف من أفضل العمالة والخبراء من هيكل القوى العاملة في البلدان النامية مما يكون له اثر سلبي في بطء عمليات التنمية وزيادة التخلف والجهل. وهذا النوع من الهجرة هو الذي تسعى الدراسة إلي إثبات أثارة علي الاقتصاد السوداني . ونلاحظ أن جميع الأنماط السابقة من الهجرة متداخلة بحيث يمكن ان تكون الهجرة قديمة أو حديثه ،واختيارية وقسريه،وجماعية او فردية ،و بصورة دائمة أو مؤقتة داخليا أو دوليا . لذا يمكن القول ان التقسيم ال رئيسي لهذه الأنماط والذي يعتبر اقل تداخلا وأكثر وضوحا هو نمط التقسيم علي أساس الحركة المكانية ، إذا كانت الهجرة داخلية في إطار الدولة نفسها أو خارجية إلي دولة أخرى .

4 -تاريخ الهجرات العالمية:

ان الهجرة ليست عاملاً جديدا في حياة الشعوب إذا بحثنا في التاريخ عن هجرات كبرى لوجدنا ان هناك هجرات خرجت من أوطانها واستقرت في أماكن أخري تبعد ألاف الأميال عن الوطن الأصلي . وقد تركت بصمات واضحة علي تكوين وحجم سكان البلاد حاليا كليا وجزئيا وكان لذلك اثر في اختلاط

الأجناس والسلالات والثقافات. إذ أن كثير من مشاكل الجنسية الموجودة في عالمنا الحاضر تعود بأصولها إلي الهجرات التي حدثت طوال التاريخ. ومن الصعب استيعاب حقيقة الهجرات خاصة الدولية منها علي اختلاف أنواعها دون معرفة جذورها التاريخية واتجاهاتها والآثار المترتبة عنها. وهنا سنحاول التطرق إلي هذه الهجرات علي حسب القارة.

قارة إفريقيا:

تتميز الهجرة إلي إفريقيا بكونها لأغراض اقتصادية بحتة واغلبهم حضريون يسكنون المدن ويزاولون النشاطات التجارية والخدمية، وأقلية منهم تعمل في الزراعة.

وشهدت القارة تيارات للهجرة الوافدة مع بداية عصر الكشوف الجغرافية ،وكانت بعضها مؤقتة لاستغلال الموارد ثم العودة للوطن الأم أو دائمة مثل الاستعمار والاستيطان الدائم .يمثل الأوربيين الفريق الأول، والهنود الفريق الثاني من المهاجرين،

وكان استقرارهم في المدن والموانى ومراكز التعدين ومع اشتداد تيار التحرر الحديث وقيام إفريقيا المعاصرة نزح الأوربيين مره أخرى عن إفريقيا وعادوا إلي أوطانهم ولا تزيد أعداد السكان الأوربيين الذين استقروا في إفريقيا حتى منتصف عام 1995م عن خمسة مليون نسمه معظمهم من أصول هولندية، ألمانية بريطانية واستقرت في دول الجنوب الإفريقي منذ فترة طويلة، أما الأسيويين فان أعدادهم قليله ولا تزيد عن مليون ونصف جاءوا مع الاستعمار الأوربي للعمل في مزارع القصب أو مراكز التعدين في جنوب إفريقيا أو عمال وتجار في كثير من المدن وخاصة في شرق إفريقيا (مثل تنزانيا ،كينيا، وأوغندا).

أما الهجرات العكسية فقد بدأت مع الهجرة القسرية في تهجير 11ـــــ12 مليون زنجي من إفريقيا إلي الأمريكتين بهيئة رقيق كمصدر للأيدي العاملة الرخيصة في المزارع المنتظمة ولاسيما الأقاليم

المدارية(طه الحربي، 1988). وعلي الرغم من إلغاء هذه التجارة في العام 1807 فقد استمرت حتى العام 1850، وهناك تقديرات مختلفة لأعداد الزنوج الذين اجبروا علي ترك إفريقيا علي يد البيض منها ما يزك راع عددهم بلغ حوالي 50 مليون زنجي اتجهوا نحو الأمريكتين وقد ترتب علي ذلك استنزاف مبكر للموارد البشرية في إفريقيا(عبد الله عطوى ، 1966). أما حديثا فقد نزح من إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية واستغلال معظم دولها، أعداد كبيرة من أبنائها المه اجرين فقد خرج من تونس والجزائر والمغرب أكثر من مليون شخص معظمهم سافر إلي فرنسا ،ومن مصر والسودان نزحت إعداد لا تقل عن مليوني نسمة للعمل في الدول الأسيوية العربية ، ومن غرب إفريقيا فخرجت أعداد لا تقل عن مليون نسمة تنتشر كجاليات سوداء في كل دول أوربا تقريبا .

قارة أسيا: لم تسهم أسيا في الهجرة الدولية بنصيب كبير علي الرغم من ان عدد سكانها يمثلون نصف سكان العالم تقريبا. ويعزى ذلك للقيود التي وضعتها بعض الدول الوافدة للهجرة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في 1907م وكندا واستراليا بوجه الهجرة الأسيوية واستمرت هذه السياسة حتى الستينات من القرن العشرين .وكذلك لم تكن الدول الأسيوية تمتلك أيدي عاملة فنية قادرة علي استيعاب التقنية الغربية سابقا،بل أن عددا من دولها لم تقم فيها صناعات متطورة ، إلا بعد منتصف القرن العشرين اثر استقلالها السياسي واهتمام الحكومات فيها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث خلقت أيدي عاملة فنية ومثقفة تجيد اللغات الأخرى مما زاد الطلب عليه ا في سوق العمل العالمية. وهناك عامل آخر وراء انخفاض الهجرة الأسيوية وهو القيود عل ي هجرة بعض الدول المصدرة للعمالة لاسيما الصين التي أصبحت مغلقة منذ تأسيس النظام الشيوعي سنة 1949م.إلا أن جميع الدول الوافدة للعمالة قد عدلت موقفها تجاه الهجرة الوافدة الأسيوية فضلا عن بعض الدول الأوربية.

الهجرات داخل القارة :وتمثلها هجرة السوفيت إلي سيبيريا خاصة بعد مد خط السكة حديد في عام 1892م. ثم هجرة الصينيين إلي منشوريا والتي تم ضمها إلي الصين بعد الحرب العالمية الثانية. وكذلك هجرة العديد من الهنود إلي سيرلانكا وجنوب شرقي أسيا وبعض دول شرق إفريقيا.ثم هجرة اليمنيين إلي أقطار شبة الجزيرة العربية وخاصة السعودية والإمارات.(فائز العيسوي ،1997م).أما الهجرة اليابانية فقد ارتبطت بدوافع توسعية في جنوب شرق أسيا والضغط السكاني وقد بدأت منذ العام 1885م وتتميز بكونها خاضعة للإشراف الحكومي سواء في اختيار المهاجرين أو تحديد المناطق المقصودة (منطقة الوصول) ،كما تفضل هجرة الشباب المتزوجين حتى يظلوا جماعات متماسكة ويدينون بالولاء الكامل للوطن الأم. أما الهجرة الوافدة إلي القارة فتمثلها الهجرة إلي دول النفط العربية بعد الحرب العالمية الثانية واشتداد تياراتها في السبعينات من القرن العشرين مع تدفق أموال النفط وإقامة مشروعات التنمية التي فتحت مجالا واسعاً أمام العمالة الأجنبية التي جاءت من الدول المجاورة مثل مصر والسودان الأردن وغيره من الدول العربية إضافة إلي دول جنوب شرقي أسيا اندونيسيا والفلبين الهند باكستان وغيرها من الدول بالإضافة إلي أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي حركات سكانية مؤقتة، وكذلك من أشهر الهجرات الوافدة إلي أسيا هجرة اليهود من شتي بقاع الأرض إلي فلسطين لإقامة دولتهم .(فائز العيسوي ، 1997م).

قارة أوربا:

كان لمولد الحضارة الصناعية في أوربا وما نتج عنه من الكشوف الجغرافية بالإضافة إلي الزيادة السكانية وقلة الأراضي الزراعية اثر في التشجيع الأوربي للهجرة إلي قارات العالم الجديد أو إلي المستعمرات في كل من أسيا وإفريقيا . وقد اتسمت الهجرة الأوربية في بادئ الأمر علي اقتصارها علي

المستعمرات الساحلية ومحطات تموين السفن. إلا أنها تحولت مع تزايد القوي البحرية لدول غرب أوربا إلي هجرة دائمة وأصبح الأوربيين هم الكيان الرئيسي لدول هذه القارات . فخلال قرن من الزمان (1835ـ1935م) بلغ عدد النازحين من أوربا 75 مليون نسمة، وقد صاحب هذه الهجرات بعض التيارات الداخلية للمهاجرين مثل هجرة الألمان الشرقيين من البلقان إلي وسط أوربا من شبة جزيرة ايبريا قبل الوحدة إلي فرنسا من ايطاليا إلي شرق أوربا إلي ألمانيا وغيرها (فائز العيسوي ، 1987م). ومن هذه التيارات إلي خارج القارة

- هجرة البرتغاليون والايطاليون إلي أمريكا الجنوبية.
- هجرة البريطانيون إلي أمريكا الشمالية وجنوب شرقي إفريقيا واستراليا.
- هجرة الايرلنديين إلي أمريكا الشمالية خاصة بعد كارثة تدهور زراعة البطاطس المشهورة في عام 1845م والتي ترتب عليها المجاعة التي قضت علي 3/4 مليون نسمة. ولم تتوقف هذه التيارات حتى بعد تحسن الظروف الاقتصادية(يسري الجوهري، 1987م).

الهجرة إلي قارات العالم الجديد : بعد اكتشاف القارة الأمريكية خرجت تيارات من المهاجرين الأوربيين المغامرين إلي هذه الأراضي الجديدة معظمهم من الأسبان وذلك خلال القرنين السادس والسابع عشر وقد توجه المهاجرين الأوائل إلي جزر البحر الكاريبي وأمريكا الوسطي .

أما البرتغاليون الذين وفدوا بعد الأسبان فقد اتجهوا إلي السواحل الشرقية من البرازيل ، تلاهم الايطاليين والألمان والهولنديين وشعوب شرق أوربا.وقد صاحب هجرة الأسبان والبرتغاليون حركة التهجير الإجباري لزنوج إفريقيا بقصد استغلالهم للعمل في المزارع .(فائز العيسوي ، 1997).وقد استقبلت أمريكا الجنوبية أعداد محدده من الأسيويين . والجدير بالذكر أن أمريكا اللاتينية تعد بحق

اكبر بوتقة بشرية في التاريخ الحديث حيث اختلطت فيها العناصر البشرية من الأوربيين والأسيويين وزنوج مع سكان المنطقة وكانت نتائج ذلك ظهور أنماط سلاليه متنوعة. أما ألان فتشهد أمريكا اللاتينية حركات محدودة من الهجرات الوافدة وخاصة من ذوي الكفاءات. وفي نفس الوقت تخرج منها هجرات نازحة إلي أوربا. أما قارة استراليا فقد تحولت إلي مستعمرة بريطانية بعد اكتشافها في عام 1773م، ووضعت قيود صارمة علي الهجرة إليها بقصد قصرها علي البريطانيون مما أدى إلي بطء نمو سكانها ونموها ، إلا أن الحكومة الاسترالية قد خففت هذه القيود بما يسمح لعناصر أخرى بدخولها إلا أن الأفضلية دائما للأوربيين والبريطانيين خاصة ، إلا أنها ما تزال مؤصدة أمام العناصر الأسيوية (فائز العيسوي، 1997م).لكن مع الكساد الكبير تقلصت أعداد المهاجرين الوافدين للأراضي الجديدة،كما أدت الحرب العالمية الثانية إلي اضطراب في أنماط الهجرة ،مما أدى إلي إلغاء نظام الحصص في الهجرة إلا أنها تسعي إلي جلب الأيدي العاملة الفنية ممن يسهم في البناء الاقتصادي الأمريكي.(طه الحربي،1988).

5 –المدارس الاقتصادية والهجرة:

إن الاهتمام بالظواهر السكانية لا يعتبر حديثا خاصة فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لها ،فقد اهتم المفكرون بهذه الظاهرة منذ أمد بعيد، وكانت اغلب هذه الدراسات إن لم يكن جميعها ، قد بحثت عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية المتاحة في مكان بعينه، وأكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية علي الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل والموارد. فكان لأفلاطون في مؤلفاته رؤى معينة حول هذا الموضوع ،فبين " إن عدد السكان يجب أن يتناسب مع مساحة الدولة ومتطلبات الدفاع عنها". كما أشار أرسطو إلي" إن المخاطر التي تنجم عن الفقر حين يتجاوز عدد السكان قابلية المساحة الجغرافية المتاحة،

ولاستحالة زيادة رقعة الأرض زيادة تتناسب مع النمو السكاني .دعا إلي الحد من النمو السكاني" . أما ابن خلدون فقد تحدث عن العلاقة بين تقلبات الحركة السكانية والمتغيرات الاقتصادية ،وقد رأى أن الكثافة السكانية تسهم في تحسين شروط تقسيم العمل الاجتماعي واست غلال الثروة الاجتماعية بطريقة أفضل . (حنان عبد الخضر هاشم، 2011). ذلك أن عدم كفاية الموارد تعمل كحافز للهجرة والبحث عن أماكن أكثر وفرة.

وكان الاهتمام بحركة الهجرة الدولية منصبا بالأساس ومنطلقا من النظرة إلي أنرأس المال البشري (باعتباره احد أهم عناصر الإنتاج الأساسية) يتحرك كنظيره رأس المال المادي باتجاه المناطق والأماكن التي تكون فيها الإنتاجية أكثر ،ودخل اعلي ،وتحركه هذا يحدث العديد من النتائج .

ثم ظهرت بدايات بحث الآثار الاقتصادية لهجرة السكان، والقوى العاملة دوليا في القرن الثامن عشر علي أيدي بعض المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية ، حيث سادت في تلك الفترة نظريات اقتصادية واجتماعية أكدت أن حجم السكان في أي قطر يتحدد وفق ما هو متاح من موارد معيشية أساسية ، وان الحد الأمثل للسكان هو الحد المتوازن مع هذه الموارد المع اشية، لذلك اعتبرت الهجرة من العوامل التي تؤثر علي الحد الأمثل للسكان (سواء كانت زيادة أو نقصاناً) مما يؤثر بدوره علي الموارد المتاحة(المغيرة فضل الله ،2005) . وسوف نحاول في السرد القادم أن نقدم بعض أراء المدارس الفكرية الاقتصادية حول الهجرة .

الاقتصاديون الطبيعيون عملوا علي إعلاء شان الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي ، ويرون أن عدد السكان في مجتمع ما يتوقف إلي حد كبير علي كمية المنتجات الغذائية الضرورية لإعادة تجديد السكان، فقد أكد (فرنسوا كيناي) FRANSUA KYNAY مؤسس المدرسة الطبيعية علي العلاقة بين

الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى ، وهذه العلاقة قد تكون هي الدافع إلي الانتقال للبحث عن فرص أفضل لزيادة الإيراد الفردي وبالتالي مستوى المعيشة. وفي هذا الصدد أكد (تاونسند tounsand) سنة 1786، وهو احد رواد مدرسة الأفكار التجارية،إن نمو السكان لا يتوفق عند الحد الذي يتطابق مع الموارد المعيشية الأساسية .وقد اتفق مع كانتيلون(**Richard Cantillon**) حول العلاقة نفسها في كتابة "مقالة حول طبيعة القانون" مؤكدا علي أن عدد السكان في دولة ما يعتمد علي ما يتوفر فيها من وسائل المعيشة .وقد كانت معالجتهما لموضوع الهجرة إجابة للتساؤلات التي أثاروها حول التأثيرات التي تحدثها عملية الهجرة علي العلاقة بين السكان والموارد المعيشية والتي افترضوها ثابتة، وقد أكد تاونسند وكانتيلون علي أن الهجرة هي احد العوامل المؤثرة التي تؤدي إلي اختلال التوازن بين السكان والموارد المعيشية ،ولكنه مؤقت بسبب التأثيرات التي تحدثها الهجرة علي عرض العمل والأجور ومستويات المعيشة ومعدل الزيادة في السكان. إذ أن الهجرة الخارجية تؤدي إلي انخفاض السكان في بلد الأصل مما يترتب علية ندرة في الأيدي العاملة وبالتالي ارتفاع لمستوى الأجور وتحسن المستوي المعيشي للعمال ، وهبوط معدل الوفيات فيزيد عدد السكان إلي الحد الذي يتوازن فيه السكان مع الموارد المعيشية. (المغيرة فضل الله، 2005)

أما الكلاسيك ،فقد تعرضوا إلي المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية من منطلق تركيزهم علي دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة. وقدموا تصورا لعملية الهجرة قائما علي عملية التنظيم الذاتي ، حيث تتكيف الحاجة إلي الطلب علي العمالة مع المعروض في الوحدات الجغرافية المختلفة ضمن إطار الإقليم الواحد والأقاليم المجاورة فارتفاع الرواتب وكذا ارتفاع مستوى المعيشة وتوفر الخدمات يساعد علي ارتفاع معدلات الهجرة(محمد جبريل ،2005) . وأكد ادم اسميث أن

للإمكانيات الغذائية المتاحة تأثير كبير علي الكثافة السكانية ، كما حاول ريكاردو أن يبرهن علي وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره. أما جون استيورات مل، فهو من مشجعي هجرة السكان وقوة العمل ،طالما أنها ينجم عنها استغلال رأس المال والعمل وارتفاع إنتاجيتهما بما يحقق نتائج ايجابية لكل من الأقطار المصدرة والمستقبلة . فقد اعتبر أن هجرة السكان والقوي العاملة تمثل شكل من أشكال إعادة التوازن السكاني ،بتخفيض الضغط السكاني في مناطق العسر مقابل تلبية احتياجات الوحدات الجغرافية الآخذة في النمو من الأيدي العاملة خاصة تلك التي لديها فائض في رأس المال المادي وعجز في رأس المال البشري (المغيرة فضل الله ،2005) وبذلك تكون الهجرة احد العوامل الرئيسية في تحقيق التوازن ما بين رأس المال وقوة العمل المتاحة في الأقطار ذات الإمكانات المختلفة، . كما عمل الكلاسيك علي دراسة تطور الأنصبة النسبية للناتج الإجمالي بين طبقات المجتمع لاكتشاف قوانين التوزيع المحدودة للتطور الاقتصادي، فكلما زادت معدلات التراكم زاد الطلب علي العمال مما يؤدي إلي ارتفاع الأجور وفق نظرية العرض والطلب ،وعندما ترتفع الأجور فوق مستوى الكفاف، فترتفع مستويات المعيشة تؤدي إلي زيادة السكان وبالتالي الهجرة.وقد اعتمد الكلاسيك علي نظرية مالتس للسكان حيث يتوقف النمو الاقتصادي علي مستوي الأرباح،التي تعتمد الأجور المدفوعة، الذي يعتمد علي السلع الغذائية. خلاصة القول إن الكلاسيك يشجعون الهجرة و يرون فيها استثمار ومتنفس للأقطار المرسلة والمستقبلة

في حين ان كارل ماركس صاحب النظرية الماركسية وأتباعه لا يشجعون الهجرة ما دامت في النهاية تستخدم لصالح الطبقة الرأسمالية، وتزيد من خفض أجور العمال واستغلالهم ، فالفائض السكاني عند ماركس هو شرط ضروري لوجود استمرار النمط الرأسمالي للنظام الاقتصادي لان الطريقة الإنتاجية لهذا النظام تتطلب الأيدي العاملة سهلة الاستغلال ،من اجل أن يحافظوا علي معدلات فائض

القيمة والأرباح التي يحصلون عليها لابد من وجود فائض في الأيدي العاملة كبير.وتؤكد علي الوضع المحيطي للبلدان النامية في إطار عالمي دائري تحتل البلدان الغنية الصناعية مركزه وتعمل علي امتصاص ثروات بلدان المحيط(مركز الرافدين للدراسات والبحوث ، 2011) . وتقر بعدم وجود فائض قوة العمل بالمعني الرأسمالي للكلمة ،وإنما عرضا من أعراض التفاعلات التاريخية بين الوسط المتقدم والمحيط المتخلف. لكن من الملاحظ أن معالجة المدرسة الماركسية لظاهرة الهجرة لم تكن شمولية وواقعية لأنها فسرت العملية من خلال علاقتها برأس المال وتراكمه دون الأخذ بالأسباب الحقيقية الدافعة لهذه الحركة البشرية، والتي من أهمها نقص الاستثمارات وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ، وقلة الموارد في الأقطار المهاجر منها.فقد أثبتت التجربة المعاصرة إن عملية الانتقال من الأقطار ذات الفائض السكاني إلي الأقطار التي بحاجة للسكان والقوى العاملة لهل دور في انخفاض هذا الفائض وتخفيض حجم البطالة، وبالمقابل استفادة الأقطار المرسلة من تحويلات المهاجرين في تمويل التنمية مما ذاد من حجم الاستثمارات وبالتالي توفير فرص عمل (المغيرة فضل الله ، 2005) .

لكن في التحليل النيو كلاسيكي ، أو الكلاسيك الجدد ، التحليل الحدي المبني علي المف اضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، إضافة إلي حرية انتقال عناصر الإنتاج ، تعد الهجرة استثمارا قادرا علي إحداث فائض صافي ايجابي ياتي من الفارق بين الدخل والمتحصل علية في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول علية في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل (فائز بركان ، 2012) وبالتالي تعتبر الهجرة ذات فائدة اقتصادية لكل من طرفي الهجرة.

وتعود بداية هذه النظرية إلي النموذج (التطور في الاقتصاد المزدوج) لصاحبة W.A.Lewis حين حاول إيجاد تفسير للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية علي الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل

بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية. وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي علية في بلدان الأصل.(فائز بركان ، 2012). إذ تعتبر فوارق الأجور المدفوعة للقوي العاملة هي العامل الرئيسي المحفز والمشجع لانتقال القوي العاملة ما بين الأقطار.

ويعد الاقتصادي ماندیل في مقدمة المؤيدين لعملية هجرة القوي العاملة دوليا ،إذ افترض في نظريته حول التجارة الدولية ، والتي استند فيها علي مبدأ توازن الأسعار إن عناصر الإنتاج والذي يعتبر القوى العاملة أهم عنصر فيها تنتقل بحرية نحو الأسواق التي تكون فيها الأسعار المدفوعة لخدماتها عالية ، لذلك فان القوي العاملة تتحرك عادة من الأقطار ذات الفائض والتي تكون فيها الأجور منخفضة باتجاه أقطار العجز حيث ترتفع الأجور. (المغيرة فضل الله ، 2005). ومن ناحية أخرى تذهب نظرية التجارة الدولية ، فتقدم تصورا مشابها للهجرة إذ تقول أن الدولتين غير المتساويتين في الإمكانيات والسعة الإنتاجية بإمكانها التمتع بنوع من التبادل الثنائي لإمكانياتها المتاحة والسعة الرأسمالية والعمال. قد يكون باستطاعة إحدى هاتين الدولتين توظيف رأس مال أو قوة العمل الدولة الأخرى بإنتاجية اكبر، أو أن تكون لإحداها ميزة إنتاج بعض السلع علي الأخرى .بمعني أخر فان التجارة والهجرة سيسهمان في رفع دخول الدولتين أو الدول الداخلة فيها. (محمد جبريل، 2005).

ويمكننا القول أن ما تخيله الاقتصاديون الكلاسيك المحدثون للأقطار المصدرة للقوي البشرية لم يتحقق عمليا،وخاصة بعد أن شهدت الأقطار المصدرة لقوة العمل تدفقا بشريا من ذوي الكفاءات مما جعلها تعاني صعوبات جمة في مسيرتها التنموية، نتيجة لفقدان هذه الفئة النادرة من القوى العاملة المؤثرة في عملية التنمية،والتي أصبحت مصدر اهتمام كبير في وقتنا الحاضر من قبل الأقطار والمنظمات الدولية

والاقتصادية،خاصة بعد أن عانت الدول النامية بشكل كبير من هذا التدفق الكبير لقواها البشرية ذات الكفاءة. وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تحول جوهري في الفكر الاقتصادي التنموي علي يد رواد مدرسة التبعية الاقتصادية الذين ناقشوا قضية التنمية في الأقطار النامية من منظور ثلاثي – اقتصادي ، اجتماعي ،سياسي– مع وضع ذلك بعين الاعتبار عند معالجة قضية الهجرة الدولية للقوى العاملة خاصة التشكيل السياسي للأقطار المصدرة للقوة العاملة وموقعها من منظمة عمل السوق الاقتصادية العالمية.(المغيرة فضل الله ، 2005).ذلك أن تطور الرأسمالية أدى إلي نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومتطورة، ودول محيطية متخلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلي تبعية المحيط للمركز – لذا سمية بنظرية التبعية– التي اعتبرت الهجرة شكل من أشكال الاستقلال دول المركز لدول المحيط نتيجة لتعمق عدم المساواة الأجور ومستويات المعيشة، وان الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلي دول المركز خاصة الكفاءات. وقد ظهر هذا الاتجاه علي يد الاقتصادي ميردال :والذي اعتبر أن الهجرة الدولية تعد بمثابة إفقار وإزاحة للقوى البشرية من سكان العالم الثالث وأوضح ذالك في ما اسماه بأثر الدوامة أو التسبب التراكمي حيث لا وجود لفائض قوة العمل بالمعني الرأسمالي للكلمة ، وإنما عرضا من أعراض التفاعلات التاريخية بين الوسط المتقدم والمحيط المتخلف فالهجرة إذن هي حالة من حالات الاست غلال والسيطرة والتبعية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية(مركز الرافدين للدراسات والبحوث، 2011) ،والهجرة الدولية في رأيه لم تسهم في تنمية الأقطار المصدرة بل كرست من واقعها المتخلف ، وزادت من تبعيتها للأقطار الغربية ، أي اعتبر أن الهجرة ذات تأثير ايجابي فقط علي دول الاستقبال، لكن في الوقت نفسه اعتبر الهجرة الداخلية التي تحدث داخل القطر ذات أثار ايجابية لأنها تساعد علي توزيع الموارد البشرية لاماكن وجود الموارد الطبيعية التي يملكها. علي الرغم

من انه ركز في إطار بحثه عن الهجرة علي عاملين الأول هو اثر التخلف وعده الأثر السلبي علي البلدان المصدرة للعمالة لأنها تزيد من فقرها بفقدانها العناصر البشرية الماهرة، والأثر الثاني سماه الانتشار واعتبر ذا اثر ايجابي علي الأقطار المصدرة للعمالة نظرا لحصول المهاجرين علي فرص عمل ودخل أفضل ، وخبرة عملية يصاحبها تحويلات العاملين إلي البلد الأصل.إلا انه قد رجح العوامل السلبية علي الايجابية. ذلك أن الأثر الايجابي يأتي في المدى القصير والمتوسط ،أما في المدى الطويل فان الهجرة الدولية تكبل البلدان النامية بإبقائها داخل نظام عالمي توزع فيه امتيازاته لصالح البلدان المتقدمة الغنية.(المرجع السابق).

أما الاقتصادي بول باران – وهو من أهم رواد نظرية التبعية – الذي اعتبر الهجرة استمرار لواقع التخلف الذي تعانيه الدول النامية ،لأنها بمثابة تصدير فائض القيمة لصالح الدول المتقدمة ،التي كانت سبب في تقدمها، وهي جزء من العلاقة التجارية غير المتكافئة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. لذلك لم يشجع أصحاب هذه المدرسة الهجرة الدولية لقوة العمل من الأقطار النامية إلي الأقطار المتقدمة مادام أن هذه الهجرة ستزيد من تبعية هذه الأقطار للغرب الرأسمالي.(المغيرة فضل الله، 2005).

بعد استعراضنا للآراء النظرية الاقتصادية لمدارس الفكر الاقتصادي المختلفة التي درست ظاهرة الهجرة كل من منظورة نلاحظ أن كل من هذه الدراسات قد نظر ت إلي الظاهرة من جانب أو جوانب مع إهمال جوانب أخري لذا تتضارب الآراء حول مشجع للهجرة الدولية لقوة العمل ،ومخالف أو معارض لها ولكلٍ حجته. علية لا يمكن الجزم بآثار الهجرة الدولية لقوة العمل علي الاقتصاد السوداني إلا بعد الدراسة والتطبيق للآثار والدوافع والنتائج علي الواقع. وهذا ما نحاول معرفته في هذه الأطروحة .

المبحث الثاني : الهجرة الدولية للكفاءات

1- مفهوم هجرة الكفاءات

تمت الإشارة في المبحث السابق أن للهجرة عدة تصنيفات لا يمكن التفريق بينها ، فقد تكون الهجرة اختيارية وخارجية في آن واحد ،ومن أهم هذه التصنيفات الهجرة الداخلية ، والهجرة الخارجية أو الدولية، حيث تتميز الهجرة الخارجية عن الهجرة الداخلية إضافة إلي وظائف الاختلاف المكانية ، ومدى تدخل الدولة في تيارات الهجرة وتبدل المحيط الحضاري والاجتماعي الذي يرتبط بالحركة من دولة إلي أخري مع جميع المضامين المتعلقة بتطبع المهاجر واستيعابه في المجتمع الجديد. ويعكس هذا التصنيف انقسام العالم إلي دول مستقلة سياسيا ، وأخرى تابعة.

وهنا تجدر الإشارة إلي انه يمكن تقسيم الهجرة الدولية إلي عدة أنماط هي:

(أ)هجرة المستوطنين الدائمين ، وهي تحدث بهدف الاستقرار وعدم العودة مرة أخرى إلي الوطن الأصل.

(ب) الهجرة المؤقتة وهي تحدث لفترات محددة تطول أو تقصر ثم العودة إلي الوطن الأصل و تنقسم إلي:

- **هجرة العمالة المؤقتة** : ويقصد بها تلك العمالة غير الم اهرة ومتوسطي المهارة ويطلق عليهم العمال الضيوف Coast W0rkers. وهذه العمالة تتسم برخصها النسبي ،أو العمل في الأعمال التي يرفضها سكان الإقليم، أو قد يعملون في حرف ذات دخل مرتفع ولكنها من النوع الشاق Arduous أو الأعمال الخطرة، وعادة ما يكون هؤلاء من العمالة ذات الهجرة غير الشرعية. وعلي الرغم من أن هذه العمالة تخدم الصناعات التحويلية وصناعة الخدمات إلا أن كثير من الحكومات الأوربية لا تشجعهم علي البقاء والإقامة بصفة مستمرة ، وصُعب عليهم أن يحصلوا علي الجنسية من الدولة المضيفة Host country ، حتى يسهل عليها الاستغناء عنها عندما تقرر استبدالها بعمالة وطنية علي سبيل المثال طردت نيجريا

وألمانيا وفرنسا مئات الألوف من العمال الوافدين من الدول المجاورة وذلك مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين. وعلي الرغم من ذلك فان هجرة العمالة المؤقتة لها أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية سواء في دول الإرسال أو الاستقبال تساعد إلي حد كبير في إعادة توزيع الثروة بين البلدان النامية والمتقدمة، ولهذه العملية سلبيات وايجابيات سنتطرق لها لاحقا. (فائز العيسوي، 1997م)

- **هجرة غير شرعية للعمل ، واللاجئون السياسيون**. الهجرة غير الشرعية تمثل المهاجرين بطرق غير رسمية ولا يحملون إذن الإقامة في البلد المضيف، أما اللاجئون فهم من حصل علي إذن الإقامة لهروبه من بلد الأصل لظروف سياسية أو للحروب.

- **هجرة ذوي الكفاءات** : هذه علي عكس العمالة المؤقتة ،فهؤلاء معظمهم من المهندسين والأطباء والعلماء والمتعلمين وهم من يطلق عليهم ذوي الياقات البيضاء ،وتجذبهم الرواتب الضخمة والإغراءات المادية "والعملية والعلمية" ويطلق علي هذا النوع من الهجرات اسم نزيف العقول (Brain Drain)،وهي ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث.

ماهية هجرة الكفاءات:وقد برز مصطلح هجرة الأدمغة في أدبيات البحث في خمسينيات القرن الماضي كترجمة لفظية للمصطلح الانجليزي (Brain Drain).وقد كان يُنعت بذلك مغادرة عدد كبير من المهندسين والعلماء البريطانيون إلي الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم استعمل للدلالة علي" الهجرة العلمية" ،وفي الوقت الراهن نلاحظ انتشار تعبيرات كثيرة لوصف هذه الظاهرة وهي أدق من المصطلح السابق المبني علي الترجمة اللفظية التي لا تعبر عن المضمون لان جميع العمال يتوفرون علي ادمغه بينما المعني هنا هي الكفاءات ،أو المهارات ،أو الخبرات ،هكذا يكون الأصح لنعت الظاهرة بالهجرة النخبوية، أو هجرة

الكفاءات ، هجرة المعرفة ، هجرة المثقفين ، تنقل العمالة المهرة أو العاملين في مجال المعرفة.(التقرير الإقليمي للهجرة العمل العربية، 2014).

ولهجرة العقول والكفاءات عدة أشكال أهمها :

النزيف الخارجي للعقول : وهو الأكثر شيوعاً ، ويتضمن الهجرة الدولة للكفاءات .

النزيف الداخلي للعقول : وهو أن يعيش صاحب المعرفة أو الفكرة في بيئة لا تستخدم معرف ته ،ولا اختراعاته . أو أن يقوم صاحب الفكر بنشر أبحاثه ونتائج تجاربه بلغات أخرى غير لغة أبناء بلده التي يعيش فيها، وتوجيه اهتمامهم كله نحو العلم في حد ذاته ،والمعرفة من اجل المعرفة ، وليس من اجل تطوير سبل الحياة وتسخيرها لخدمة المجتمع عملياً، وكل ذلك من اجل الحصول علي جوائز أو تقديرات.

النزيف الأساسي :وهو هدر الكفاءات العلمية وإخفاق الدول في المحافظة عليها. وتقسم مصلحة الهجرة والجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الفئة من المهاجرين إلي ثلاثة فئات وهم :

ذوي المهن الحرة (professional): مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين والممرضات.

الفنيون (tech–workers):وهم حلقة الوصل بين المهندسين والعمال المهرة ويتطلب لكل منهم دراسة جامعية.

العمال المهرة :الذين نالوا خبرة فنية متخصصة في مجالات حيوية في الصناعة ولا تحتاج إلي دراسات جامعية (عبد الرحمن أيوبية، 2012)

بنا علي ذلك فان هناك تعريفات عدة تدور حول نفس المعني نذكر منها:

هجرة الكفاءات تعني التخلص من الآلاف من أفضل وامهر العمال والخبراء من هيكل القوي العاملة في البلدان النامية . مما يكون له أثره السيئ في بطء عمليات التنمية وزيادة التخلف والجهل في هذه المجتمعات .(فائز العيسوي، 1997م)

ويطلق مصطلح نزيف العقول علي الحركة العابرة للحدود للعاملين ذوي المهارات العالية الذين يظلون في الخارج لفترة أطول من الزمن . وعرف العاملون ذوي المهارة العالية بأنهم الذين درسوا أو يدرسون للحصول علي درجة جامعية أو يملكون خبرة مكافئة في مجال أكاديمي معين.(التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2008).

ويرى البعض أن المضمون الحقيقي لهجرة الكفاءات هو إفراغ بلدان الأصل(النامية غالباً) من كوادرها وفنيها وعلمائها من أساتذة الجامعات القادرين علي إحداث التنمية المتكاملة وتحقيق التقدم، الأمر الذي يزيد من حدة التخلف في هذه البلدان ومن انخفاض مستوي المعيشة فيها ، مما يجبر هذه الدول علي الاستعانة بالخبرات الأجنبية عوضا عن خبراتهم المهاجرة (هجرة أساتذة الجامعات ، دراسة أعدها مجلس الوزراء، 2010)

وتُعرف بأنها إخفاق بعض الدول النامية في الاهتمام بعقول مواطنيها نتيجة للعديد من العوامل لعل أبرزها نقص الإمكانيات وسوء التغذية الذي تعاني منه الأمهات في العالم الثالث، بالإضافة إلي العوامل السياسية وحجب المعرفة لان المعرفة تعني الإلمام بالحقوق ، والدفاع عنها يعني النضال من اجل الحرية وترسيخ المفاهيم الديمقراطية الحقيقية .

كما عرفت بأنها تحويل عالمي للموارد بشكل رأسمال بشري ، وتطال إجمالا هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول النامية إلي الدول المتقدمة.

عرف مصطلح هجرة الكفاءات علي انه غياب العناصر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدي إلي الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية .(عبد الرحمن ايوبية، 2012).

إلا أن منظمة اليونسكو تري أن (هجرة العقول) هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا ،لان هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري.(هجرة أساتذة الجامعات دراسة أعدها مجلس الوزراء، 2010).

إلا أن منظمة التعاون والتنمية الدولية تميز بين مفهوم التبادل العقول ، ومفهوم إهدار العقول ،علي اعتبار أن تبادل العقول أمر طبيعي ناجم عن تفاعل الحضارات وحوار الثقافات (مشهور إبراهيم، 2008).

وبشكل عام فان المفهوم الحديث لهجرة العقول يشير إلي انتقال المثقفين وذوي الاختصاصات العالية والعلمية منها والتقنية والفنية والفكرية من بلدانهم الأصلية إلي دول تتمتع بمستوى اقتصادي وتقني اعلي من بلدانهم الأصلية.

2- حجم هجرة الكفاءات :

لقد ازدادت هجرة العقول والكفاءات العالية منذ الخمسينات من القرن الماضي (خاصة بعد الحرب العالمية الثانية)، وباتت تشكل خطورة علي المخططات التنموية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية ،وأصبحت من العوامل الهامة التي تؤثر علي الاقتصاديات النامية ، خاصة وان أفضل العناصر هي التي تهاجر(مشهور إبراهيم، 2008) .حيث أورثت هذه الظاهرة حالة من الفقر في الكفاءات العلمية في الدول النامية ،مما يوسع الهوة القائمة بينها وبين الدول المتقدمة. إذ شهد العالم منذ أوائل القرن العشرين

تطورات متسارعة في كافة مجالات الحياة العلمية والأدبية ،وازدادت جاذبية الكفاءات من العقول العلمية التي تتفوق بإمكانياتها الذهنية قي شتي البلدان العالم ، وبذلك أصبحت هجرة العقول ظاهرة عالمية .(محمد دياب، 2009) . وفقا لمعطيات صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 بلغ عدد الذين يعيشون خارج حدود مواطنهم الأصلية في العالم 232 مليون شخص في العام 2013بنسبة زيادة5.7 % عن عام 2010 . (التقرير السنوي للهجرة الدولية ،2015).

ولو نظرنا إلي إفريقيا وحدها سنجد أن هجرة الكفاءات فيها تمثل ظاهرة خاصة للغاية ويتجلي ذلك في أن من بين 150 مليون مهاجر في العالم يقدر أن أكثر من 50 مليون هم من الأفارقة وقد وصلت هذه الأرقام إلي 65 مليون مهاجر بحلول عام 2015 فضلا عن ذلك، 50 %من المشردين داخليا في العالم ، 28% من اللاجئون في إفريقيا.ويهاجر نحو 23 ألف من الأكاديميين من إفريقيا كل عام بحثا عن فرص عمل أفضل ،وخسرت القارة ما يقدر بحوالي 60 ألف من المديرين علي مستويات الإدارة العليا والمتوسطة بين عامي 1985 – 1990 ، كما فقدت القارة نحو ثلث عم التها من المهنيين المهرة خلال العقود القليلة الماضية مما اضطرها لاستبدالهم بوافدين من الغرب بتكلفة بلغت أربعة مليارات من الدولارات .(هجرة أساتذة الجامعات ،دراسة أعدها مجلس الوزراء، 2010).

وقد سجل الشرق الأوسط ، وبعض أجزاء من أوربا ومناطق صغيرة في جنوب شرق أسيا وبعض المناطق من جزر الهند الغربية اعلي معدلات لهجرة السكان وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة في عام 2005 .

حجم هجرة الكفاءات العربية : تعتبر هجرة الكفاءات العربية وخبراتها الفنية إلي الخارج واحدة من اخطر ما تعاني منه الدول العربية في الوقت الراهن فهي تقف حاجزاً كبيراً في طريق التنمية العربية.

بدأت ظاهرة الهجرة العقول العربية بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر، وفي بداية القرن العشرين ازدادت الهجرة خصوصا خلال الحربين العالميتين الأولي والثانية.وفي السنوات الخمسين الأخيرة هاجر من الوطن العربي وفقا لبعض التقديرات مابين 25% إلي 50% من حجم الكفاءات العربية و 54 من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون وإذا قدرنا عدد المهاجرين العرب خلال الخمسين سنة الماضية سنجدهم ما بين عشرين إلي ثلاثين مليون مهاجر أي ما يزيد عن 10% من سكان العالم العربي(مشهور إبراهيم، 2008).

بالرغم من تزايد حركة الهجرة الخارجة وتنقل العمالة إل أأن دراسة هذه الظاهر ة تواجه بعقبة أساسية تتمثل في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية المتصلة بهذه الظاهرةكما لا يوجد تقدير وصفي منهجي لحجم هذه الظاهرة علي الرغم من وجود دراسات كثيرة ، إذ أن كل ما يتوفر من أرقام عبارة عن تقديرات وليس إحصائيات حقيقية، أما لعزوف بعض الدول العربية عن نشر معلومات وإحصاءات قوة العمل بها لأسباب أمنية أو سياسية، أو نشرها في فترات متأخرة بحيث تصبح غير ملائمة خاصة في عالم يتسم بالسرعة، أو لان ما يتم إجراءه من إحصاءات في الدول العربية تشوبه عيوب كثيرة، أبرزها اختلاف التعريفات والمفاهيم أو التصنيفات الخاصة بالعمالة الوافدة إليها.(إبراهيم قويدر ، 2007). إذ انه في غياب هذه البيانات الوصفية ستظل المناقشة نظرية بالكامل تغريبا.

وتتجلي خطورة الاستنزاف الضخم للكفاءات العربية في ارتفاع النسبة التي تمثلها العقول العربية المهاجرة من إجمالي الكفاءات العربية من جهة من خلال ارتفاع نسبة المؤهلات العليا ضمن الكفاءات المهاجرة. ومن جهة أخرى فقد بلغت نسبة العلماء والمهندسين العرب الحائزين علي درجة الدكتورة الذين هجروا أوطانهم 50% من مجموع العلماء والمهندسين العرب.(الصوفي ولد الشيباني،2001).

وقد تباينت الدول العربية في تعاملها مع هذه الظاهرة ففي حين اتبعت دول مثل مصر والأردن سياسات الباب المفتوح (بتسهيل الإجراءات) ،ذلك أن هذه الظاهرة تدر مبالغ طائلة نتيجة التحويلات التي يرسلها المهاجرين.في المقابل فان ليبيا والعراق وسوريا،اتخذت إجراءات تشجيع العودة ،لدفع الكفاءات للعودة للوطن. وقد قسم بعضهم الدول العربية علي أساس حجم المهاجرين من الكفاءات العلمية إلي ثلاثة فئات :

أ –دول ذات هجرة عالية ، وهي تلك الدول التي يرتفع فيها المستوى التعليمي وتعاني من صعوبات اقتصادية وأوضاع سياسية غير سليمة. وتضم مصر ولبنان والأردن وفلسطين.

ب دول ذات هجرة متوسطة وتضم المغرب وسوريا وتونس والجزائر والسودان.

ت دول ذات هجرة محدودة وهي دول الخليج العربي.(فاطمة مانع، 2011)

ولإدراك حجم المشكلة وخطورتها علي واقع البلدان العربية وعملية التنمية فيها فمن المفيد سرد عدة نقاط وفقا للإحصاءات المستندة إلي الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية ،منظمة اليونسكو ،وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة ،حيث تشير هذه الإحصاءات إلي الحقائق التالية:

- أن الوطن العربي يسهم ب 31%من هجرة الكفاءات من البلدان النامية،أي ثلث هذه الكفاءات.تتضمن هذه الأرقام العديد من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة، والأخطر أن عددا من هؤلاء يعمل في أهم التخصصات الحرجة والإستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة ،الطب النووي،وعلوم الليزر، والفيزياء النووية، وعلوم الفضاء وغيرها.
- إن 50% من الأطباء ، 23%من المهندسين ، 15 من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجون يهاجرون.

- أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلي بلدانهم .
- أن الأطباء العرب العاملون في بريطانيا وحدها يشكلون 34% من مجموع الأطباء العاملين فيها .
- إن ثلاثة دول غنية هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا تصطاد 75% من المهاجرين العرب.
- يشكل العلماء العرب في أمريكا ما نسبته 6% من علماء أمريكا برغم أن سكان الوطن العربي لا يشكلون أكثر من 4% من سكان العالم، ويقدمون لأمريكا دخل لا يقل عن 40 مليار دولار سنوياً ما يعادل نصف دخل الوطن العربي من النفط .
- تؤكد بعض الإحصاءات ان عدد المهاجرين العرب إلي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها منذ العام 1977 إلي العام 2005 قد تجاوز 750 ألف من أصحاب الشهادات الجامعية.(فاطمة مانع ، 2011).
- ان الخسائر التي منيت بها البلدان العربية جراء الهجرة العقول العربية بلغت 11 مليار دولار في عقد التسعينات فقط.(إبراهيم قويدر،2007.).
- يجب الإشارة هنا إلي أن أكثر البلدان اجتذابا للمهاجرين الدوليين (خاصة العرب والأسيويين)طوال العشرين سنة الماضية هي بلاد غرب أسيا المنتجة للنفط خاصة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ،حيث تعاني هذه الدول من نقص الأيدي العاملة المهرة والمدربة اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية فيها. وقد بلغت حصيلتها من المهاجرين الدوليين مهاجر واحد من كل عشرة مهاجرين علي مستوى العالم، ومهاجر واحد من كل أربعة مهاجرين من الدول النامية،بنسبة 26% من المهاجرين من الدول النامية في عام 2005. (فاطمة مانع، 2011) . ويتفاوت توزيع

المهاجرين بين هذه الدول إلا أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولي بالنسبة لعدد المهاجرين إليها بنسبة 47% من مجموع المهاجرين تليها الأمارات. (محمد جبريل، 2005).

- كما تفيد بعض الإحصاءات إن عدد العلماء العرب الذين يعملون خارج دولهم الأصلية ولكن داخل المنطقة العربية قد وصل عام 1991-م1995 إلي حوالي 6800 شخص من بينهم 89% من حملة الدكتوراه ،أي ما يمثل 11% من إجمالي حملة الدكتوراه العاملين في كل جامعات ومؤسسات بحوث التنمية في الدول العربية.(الصوفي ولد الشيباني ، 2001). ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002 أن هناك 850 ألف عربي من حملة الشهادات العليا مهاجرين إلي أوربا وأمريكا، وكانت هجرة ذوي التحصيل العلمي العالي من البلدان العربية تمثل حوالي ثلث مجموع المهاجرين من ذوي المهارة العالية في البلدان النامية في العام 2011، وذلك وفقا لتقرير الهجرة الدولية للعام 2015، كما بلغت الهجرة من بلدان عربيه إلي بلدان عربية أخري ذروتها بين عامي 2005 - 2010 .

وعلي الرغم من إن الدول العربية تشكوا عموما من هجرة أصحاب الكفاءات فان معدلاتها تتباين فيها من قطر إلي آخر تبعا للظروف الاقتصادية والحالة السياسية السائدة في كل دولة وتبعا لحجم الفائض من أصحاب الكفاءات. (الصوفي ولد الشيباني2001م). ولتوضيح ذلك نذكر بعض الأمثلة.

فمصر مثلا تأتي في صدارة الدول العربية من حيث الاهتمام بتكوين المهارات وإعدادها و تشكو من نزيف حاد حيث تقدر بعض الإحصاءات المصرية ، خسارة مصر من عقولها بنحو 350 ألف .ومن جانب آخر تشير الدراسات التي أعدتها جامعة الدول العربية ، وبعض المنظمات الدولية إلي أن مصر وحدها قدمت 60% من العلماء العرب والمهندسين إلي الدول الغربية، في حين كان إسهام كل من

العراق ولبنان 15% ، وشهدت العراق في فترة التسعينات هجرة 7350 عالما تركوا بلادهم نتيجة للأحداث السياسية والأمنية.(عبد الله المنصوري وعبد العالي بوحويش ، 2010م). وفي دراسة أخري انه قد تسرب من الكادر البشري النوعي العراقي من حملة الشهادات العليا حسب الإحصاءات غير الرسمية الصادرة من هيئات ومنظمات الإنسان العراقية تسرب حوالي 25 ألف من مجموع 4 مليون عراقي موجودين خارج الوطن ،وهذا الرقم لا يشمل حملة الدرجات العلمية الأولية من خر يجي الجامعات الذي تشير الإحصاءات الأولية إلي ان مجموعهم بلغ بحدود 95 ألف منهم 3500 طبيب ،5000 مهندس، والباقي من مختلف التخصصات العلمية والإنسانية الأخرى (وليد الحياني 2003).

كما شهد لبنان هجرة جماعية للكفاءات في بداية الحرب الأهلية حيث بلغ عدد اللبنانيين أصحاب الكفاءات الذين هاجرو إلي كندا وحدها ما يقارب سبعة ألاف مهاجر .وحسب دراسة (شاغلار اوزدن) وهو باحث في البنك الدولي إن حوالي 39% من المهاجرين اللبنانيين للعام 2000 هم من حاملي الشهادات الجامعية. ويشير الطبيب والاستشاري الجامعي (ايلي عقل) من كلية الطب في جامعة بافلو في نيويورك إلي انه ومنذ العام 1978 يزيد عدد المتخرجين اللبنانيين في القطاع الطبي من كليات الطب في لبنان والموجودين في الولايات المتحدة بمعدل 71% متخرجا في كل سنة.

أما السودان فلم يسلم هو أيضا من هجرة كفاءاته حيث هاجر نحو 24% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وقرابة 50% من المهندسين ، وأكثر من 60 %من الأطباء (الصوفي ولد الشيباني ، 2001) . كما يشير تقرير الأمم المتحدة للهجر للعام 2015 إلي أن 19,3 % من المهاجرين السودانيين هم من ذوي التحصيل العلمي العالي.

كما أن الدول العربية ذات الموارد النفطية رغم ثروتها وارتفاع مستويات الدخول فيها لم تسلم من هجرة كفاءاتها فقد بلغ عدد الكفاءات المهاجرة من تلك الدول إلي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 643 من المتخصصين في العلوم الهندسية والطبيعية والاجتماعية ، كان معظمهم من العراق تليها المملكة العربية السعودية، وهذا ما يعتبر مؤشر اً مهماً للدلالة علي ان الامتيازات المالية وحدها غير كافية للسيطرة علي الكفاءات. رغم ضآلة هذا العدد فانه يشكل نسبا معتبرة في ضوء الندرة لبعض التخصصات المهنية في الأقطار الخليجية ،حيث كانت نسبة المهنيين والتقنيين المهاجرين إلي الولايات المتحدة الأمريكية إلي مجموع المهاجرين من تلك الدول تتراوح بين 28.3%، 28.6% في كل من السعودية والبحرين علي التوالي و7.6% في العراق . (مرجع سابق ، 2001م) .

وهكذا يتضح أن الدول العربية – وبغض النظر عن واقعها الاقتصادي وأوضاعها السياسية والاجتماعية قد خبرت هجرة الكفاءات وان اختلفت الدوافع من دولة إلي أخرى – وفي دراسة صادرة عن إدارة السياسة السكانية والهجرة القطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية، استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في 18 فبراير 2008 ،أشارت الدراسة إلي الإحصائيات التالية : ان مجموع الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلي الخارج وصل إلي 1,909,282 كفاءة عربية.أما عدد الكفاءات المهاجرة من كل بلد عربي فجاءت حسب ترتيب هذه الدول في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) عدد الكفاءات المهاجرة من كل بلد عربي بالترتيب وفقا لإحصائيات إدارة السياسة السكانية والهجرة – جامعة الدول العربية 2008م

البلد	عدد الكفاءات المهاجرة	البلد	عدد الكفاءات المهاجرة
1 -الجزائر	217,347	12- ليبيا	15,541
2 -المغرب	207,117	13- السعودية	12,348
3 -مصر	147,835	14- فلسطين	6,581
4 -لبنان	110,960	15- اليمن	6,287
5 -العراق	83,465	16- الإمارات العربية	3,487
6 -تونس	68,190	17- البحرين	3,017
7 -سوريا	43,898	18- موريتانيا	2,475
8 -الأردن	26,640	19- جزر القمر	1,901
9 -السودان	17,066	20- جيبوتي	1,592
10 - الكويت	16,542	21- قطر	1,465
11 - الصومال	16,516	22- سلطنة عمان	1,012

المصدر: إحصائيات إدارة السياسات السكانية والهجرة – جامعة الدول العربية (2008)

عوامل الهجرة (أسبابها): ترتبط الهجرة بشكل عام بقرارين الأول هو قرار المغادرة من بلد الأصل والثاني هو قرار الاختيار لمكان جديد للاستقرار والإقامة وهذين القرارين ترتبط بهما قرارات

أخرى متعلقة بفترة الإقامة ما إذا كانت مستمرة ودائمة أو لفترة مؤقتة، ولكن هاذين القرارين يرتكزان علي مجموعة من العوامل – بمكان الإقامة الأصل،ومكان الاستقبال أو مكان الإقامة الجديد – تؤدي دورها بدرجات متفاوتة ،إلا انه لا يمكن تفسير الهجرة بالاعتماد علي سبب واحد لها ،ذلك أنها تفرضها مجموعة متداخلة من العوامل الأمر الذي يحول دون إعطاء تفسير علمي دقيق لأسبابها إذ ان بعض هذه العوامل يستحيل تقريبا قياسها كمياً (معتز نعيم ومطانيوس 2005).و تتمثل في عوامل جذب(PULL FACTORS)المهاجرين لمكان الاستقبال وتشجعهم في اختيار مكان الإقامة الجديد ،ولكن يجب أن تدعم هذه العوامل الجاذبة عوامل أخرى تدفع الأفراد إلي ترك أوطانهم والبحث عن أماكن أخري للإقامة (PUSH FACTORS) وأولها القوانين والتشريعات والامتيازات الاقتصادية، ذلك لان قوى الدفع تكون هي الأساس لاتخاذ قرار الهجرة بينما قوة الجذب تعتبر عوامل مكملة له ا .وترتبط عوامل الدفع (الطرد) بعوامل الجذب، حيث تعملان بشكل متعاكس ،فما يدفع للهجرة من الدول النامية ،يجذب المهاجرين إلي الدول المتقدمة. وهنا سنتعرض لبعض العوامل العامة التي تمثل عوامل دفع من الدول النامية غالبا وعوامل الجذب للمهاجرين الي الدول المتقدمة. ويلاحظ انه لا يوجد عامل واحد فقط (طارد،أو جاذب)بل ان هناك عدة عوامل تتضافر معا لتشكل العوامل الطاردة والجاذبة ، وقد تكون هذه العوامل مباشرة أو غير مباشرة إذ ترتبط بشكل أو بآخر بمظاهر التخلف والتبعية التي تعيشها الدول النامية. بيد أن اغلب هذه العوامل يغلب عليها الطابع الاقتصادي والسياسي.وتشمل هذه العوامل الأتي:

العوامل الدموغرافية : وتتمثل في الإفراط السكاني وهو أهم العوامل والمؤشرات الاجتماعية المعتادة في التنبؤ بالضغط السكاني علي السلع والخدمات والبنية الأساسية لبلد ما وبالتالي التخطيط لتوظيف الموارد

المتاحة للتنمية . ويرتبط هذا العامل بالظروف السكانية التي تعيشها كل من دول الأصل ودول الاستقبال ، والمتمثلة في الكثافة السكانية العالية في دول الأصل(الدول النامية)نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة، وانخفاض معدل الوفيات. مما يشكل ضغط علي الموارد المتاحة والتقنيات المتوفرة،(محمد مدحت ، 2004) بالإضافة إلي سوق العمل ومن ثم تأخر عمليات التنمية في تلك البلدان. في المقابل تعاني دول الاستقبال من صغر القاعدة السكانية نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة في تلك البلدان خاصة في الثلاثينات وأوائل الأربعينات،وبالتالي عجز هذه الدول عن توفير العمالة المطلوبة التي تحتاجها لمشاريع الإنماء الضخمة (محمد جبريل ، 2005)وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وارتفاع أسعار النفط في السبعينات، الأمر الذي حدى بهذه الدول إلي سد احتياجاتها من سوق العمل في البلدان ذات الكثافة السكانية وفتح باب الهجرة. "يتراوح معدل الزيادة السكانية في الدول العربية بين 3.5% كأعلى معدل و 1% كادني معدل"

العوامل الطبيعية والبيئية: تمثل البيئة احد أهم العوامل الطاردة والجاذبة في نفس الوقت،باعتبار ان البيئة وعلي مر التاريخ كان لها دورا أساسيا في نشأة وزوال العديد من الحضارات والمجتمعات،تأسيسا علي هذا فان العوامل المناخية السيئة والتقلبات المناخية والكوارث الأيكلوجية(من فيضانات، وزلازل والبراكين، والجفاف، أو انتشار المجاعات بسبب تدهور الإنتاج الزراعي)،تدفع كل عام ب أعداد بشرية هائلة للحراك والهجرة ولاسيما في المجتمعات والدول ذات البنيات والهياكل الاقتصادية المتخلفة التي تعتمد علي الزراعة ،بالإضافة إلي انعدام العدالة في التوظيف وتوزيع الثروة ،مما يفرز ويفتح المجال واسعاً أمام بروز ثقافة جمعية طاردة ، وكل ذلك ساعد علي الهجرة الشرعية وغير الشرعية (فائز بركان، 2012م). وهناك الكثير من الأمثلة للهجرات التي نتجت عن البيئة مثل المجاعة التي ضربت ايرلندا في

الفترة 1945- 1947م بسبب فشل محصول البطاطس حيث نزح ما يقارب ثلاثة مليون شخص، كما ضرب الجفاف إقليم الساحل الأفريقي عدة سنوات في الثمانينات من القرن الماضي مما دفع السكان إلي الهجرة إلي إقليم الوفرة النسبية في غرب إفريقيا ،وعانت مناطق مثل (الصومال ،وإثيوبيا، ومالي ، وتشاد من هذا الجفاف). كما هاجر العرب من جنوب الجزيرة بعد انهيار سد مأرب وغمرت مياهه مدنهم وقراهم.

العوامل الاجتماعية: تمثل الأسباب الاجتماعية واحدة من أهم العوامل الطاردة والجاذبة للكفاءات إلا أن تأثيرها اقل وضوحا من العوامل الأخرى لأنها تعتمد علي العوامل الشخصية والنفسية المتعلقة بالمهاجر،ومن هذه العوامل:-

- المحسوبية والبيروقراطية :انتشار الفساد الإداري والبيروقراطية في الأجهزة الحكومية في بعض الدول خاصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية والمؤسسات التعليمية المختلفة التي لا تسمح لهذه الكفاءات بإظهار مواهبها، وتخلف الجهاز الإداري التقليدي الذي لا يقدر أهمية العلماء في عملية التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية. ذلك أن المجتمع العربي مجتمعاً قب لها (يقوم علي التجمعات) وعائليا من الدرجة الأولي (عبد اللطيف ذرنه جي، 2006).
- الشعور بعدم الانتماء إلي المجتمع : الذي تأكل ته الآفات الاجتماعية والأخلاقية من(الواسطة) أي الرشوة ، فضلا عن عدم تمكن الفرد من الحصول علي حقوقه دائما لعدم توافر ظروف العدالة والشفافية باستمرار (غيثاج الحوراني، 2007) .
- أسلوب النخبة من الحكام ورؤساء المؤسسات والمدراء :الذين يرون ان علي العلماء والمثقفين التضحية والقبول بمستوى معيشي منخفض في سبيل الدفاع عن الوطن وحمايته .في الوقت الذي

ليس لها خطط إستراتيجية واضحة وأهداف محددة وسلم للأولويات كما ترى أفكار المثقفين غريبة علي المجتمع التقليدي .لهذا فان الكثير من الكفاءات العلمية إما تهاجر للخارج أو تتقوقع حول نفسها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في أكثر الدول العربية والخوف من الرأي الأخر .فان الحريات في أكثر هذه الدول العربية محدودة ويصعب علي كثير من المثقفين إبداء أراهم أو الجهر بها.(عبد للطيف زرنه جي ، 2006).إضافة إلي الأسباب الاجتماعية السابقة فان هناك عامل نفسي يتعلق بالمحاكاة للأقران خاصة أولئك الذين حصلوا علي فرص عملت علي تحسين أوضاعهم و أوضاع أسرهم الاقتصادية و تحولهم من الفقر إلي الثراء . وفي مقابل كل ذلك من الأسباب الاجتماعية الطاردة فان المهاجرون يجدون ما يبحثون عنه من حرية الرأي .وتحقيق الذات والشعور بالانتماء، في دول الاستقبال التي تولي الكفاءات اهتماما خاصا.

العوامل السياسية:هي واحدة من الأسباب التي تدفع الناس للبحث عن مكان امن خوفا من القتل . وتكمن الأسباب السياسية في الافتقار لآليات الديمقراطية التي تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين .واليات الارتقاء الاجتماعي وليست مبنية علي حلم ذوي الجدارة(meritocrty) (التقرير الإقليمي ، 2014) .فالأوضاع السياسية غير المستقرة والحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية وغيرها من الأسباب السياسية، تدفع الأفراد والمجموعات إلي الهجرة وللجوء طلبا للامان بالدرجة الأولي ومن ثم يتحولون إلي جزء من الموارد البشرية العاملة في اقتصاديات البلدان المستقبلة(محمد دياب ، 2009). وتشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي والنظم الفردية للحكم ، وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة بحيث يتولد لدي الفرد شعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي ، والرغبة في البحث عن ملجأ. إلا أن الحروب تأتي علي رأس قائمة

الدوافع السياسية التي تؤدي إلي الهجرة إلي بلد أخر حيث الأمن والأمان، وهذه المجموعة تمثل نمط اللاجئون (Refugees) .واكبر صورة شهدها العالم للاجئون تلك التي صاحبت الحرب العالمية الثانية، فقد تراوح عدد من ترك بلادهم أثناء الحرب حوالي ستون مليون من البشر. وفي هذا السياق، قد شهدت المنطقة العربية سلسلة من الأحداث والصراعات والحروب الأهلية التي جعلتها من بين أكثر المناطق توترا في العالم ،فمثلا حرب الخليج الأولي والثانية ، والحرب الأهلية في لبنان ،وفي المغرب العربي شهدت الجزائر عشرية سوداء ، والسودان ما زال يعاني من الحرب في جنوبه المنفصل وغربة ،وما تشهده بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة من زعزعة النظام ونشوب ثورات شعبية من اجل إسقاط النظم (الربيع العربي) وكل ما تبع ذلك من نشؤ جماعات إرهابية وانعدام تام للأمن والاستقرار كما في اليمن وسوريا ومصر ويضاف إلي ذلك الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وما يمارسه من قمع ، والرقابة الذاتية علي المفكرين ومحاولات صهرهم في الأجهزة والمؤسسات الحكومية تمثل عوامل دفع قوية للمثقف العربي لدرجة تجعل من ه لاجئاً أكثر من عقلا مهاجرا(خالد غزال ، 2006). وفي ظل هذه الأوضاع السياسية وغياب الأمن الذي يشكل إحدى ركائز التنمية ، تواجه شرائح مجتمعية متعددة لا سيما الكفاءات من الشباب آفاق مسدودة ، لذلك تلجا إلي الهجرة الشرعية أو غير الشرعية سعيا وراء الأمن والاستقرار إلي دول الاستقبال التي تكون أكثر أمانا واستقرارا(عامل جذب). ووفقا لتقديرات مكتب غوث اللاجئون التابع للأمم المتحدة بلغ عدد اللاجئون في العالم مع نهاية عام 1995ىحوالي 16 مليون شخص يوجد منهم 5.5 مليون لاجئ بمنطقة الشرق الأوسط وحدها ،أي حوالي ثلث العدد الإجمالي من لاجئ العالم،وعلي مستوى الدول يتصدر اللاجئون الفلسطينيون القائمة بحوالي 3.850 مليون(فائز العيسوي ، 1997م).

العوامل الاقتصادية: وتتمثل في تلك العوامل المتعلقة بالدخل أو المهنة ومصدر كسب الرزق أو بالفقر والحرمان وعدم وجود مشاريع أو أملاك يستطيع الفرد أن يحصل بواسطتها علي مقومات العيش الذي يطمح إليه (معتز نعيم ومطانيوس مخول ، 2005) .تعد الأسباب الاقتصادية دافعا قويا يؤدي بالشباب إلي الهجرة سوى كانت شرعية أو غير شرعية ، ويتجلي ذلك في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة ،، وهذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لا تزال تعتمد أساسا في اقتصادياتها علي الفلاحة والتعدين (والصناعات التحويلية)، وهما قطاعان لا يضمنان استقرار التنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بالأحوال السوق الدولية ،وما له من انعكاسات سلبية علي سوق العمل وانتشار البطالة خاصة بين ذوي المؤهلات الجامعية، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال. والعامل الاقتصادي يختلف في حد ذاته باختلاف مصدر الهجرة ، فإذا كانت من دول إفريقيا جنوب الصحراء فإنها تكون مدفوعة بعامل الفقر والعوز الشديد الذي قد يصل إلي حد العجز عن توفير الغذاء ، وهو ما يفسر إصرار تلك الشرائح علي العبور إلي أوربا مهما كان الثمن. أما إذا كانت من الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في أسواق العمل في ظل زيادة نسبة الداخلين إلي سوق العمل تصبح البطالة هي الدافع للهجرة وهكذا يمكن عرض هذه الأسباب بشي من التفصيل لان الع امل الاقتصادي يكون دائما هو العامل الأساسي في الهجرة وان كان هنالك عوامل أخرى مصاحبة أو مكملة.

- البطالة: وه ي تمثل عدد العاطلين عن العمل معبرا عنة كنسبة من قوة العمل ،ويعكس معدل البطالة عجز المجتمعات عن خلق فرص عمل جديدة مناسبة لامتصاص الزيادة السنوية في حجم الداخلين الجدد إلي سوق العمل ،وعلي هذا يعتبر معدل البطالة احد عوامل الطرد الدافعة للهجرة. ومشكلة العمالة بشكل عام وتوظيف الخريجين من الشباب علي وجه الخصوص ،هو مصدر قلق

كبير خاصة في الدول العربية ،فالاختلالات الهيكلية في أسواق العمل العربية وفي ظل زيادة نسبة الداخلين إلي سوق العمل دفعت بمعدلات البطالة في العالم العربي ليصبح من اعلي المعدلات في العالم وتزداد المشكلة تعقيدا ،إذ يرتبط ارتفاع معدل البطالة مع ارتفلع المستوى التعليمي(مجدة إمام ، 2009)، فمعدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ في المتوسط 12.7 % وهو تقريبا ضعف المتوسط العالمي.(التقرير الإقليمي ، 2014). فقد تراوح بين 50% كأعلى معدل رصد في جبوتي ، و2.2% كادني معدل ورصد في الكويت . ويتحمل الشباب وطأة البطالة علي الرغم من أنهم أفضل تعليما من الأجيال السابقة ،ففي الشرق الأوسط ارتفعت البطالة بين الشباب في عام 2011 إلي أكثر من 26.2% أي أكثر من ربع الشباب عاطلون عن العمل. وهناك عدة عوامل تفسر هذا الارتفاع في معدلات البطالة ،فإضافة إلي كون اغلب الدول العربية تعيش فترة متقدمة من مرحلة الانتقال الدايموغرافي تتجلي في تقلص وتيرة النمو الديموغرافي نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة وتزايد حجم السكان الناشطون المقبلون علي سوق العمل ، وتزايد أعداد الخريجين الحاصلين علي شهادات عليا. في مقابل تقلص قدرة التوظيف في القطاع العام نتيجة السياسات الاقتصادية الصارمة ، جعلت الوظائف المتوفرة دون حجم الطلب مما يجعل الحصول عليها يخضع لمنافسة قوية بين المرشحين ، بموازاة مع ذلك يظل القطاع الخاص الذي يشتكي أيضا من عدم الـمواءمة بين التكوين وحاجيات سوق العمل (مما يعني فائض في عرض قوة العمل وطلب ضعيف عليها مما يؤدي إلي تفاقم البطالة) .وهذا الوضع يدعمه عدم وجود تنسيق واتصال بين الجامعات والاقتصاد والسياسات العملية والتكنولوجية.ولكن عدم قدرة اقتصاديات المنطقة العربية علي خلق ما يكفي من فرص العمل يظل متأثراً بمستوى النمو

الاقتصادي حيث الدول العربية تصنف ضمن الدول السائرة في طريق النمو مع تباين في مستوى اقتصادياتها. (التقرير الإقليمي، 2014). في المقابل في البلدان ذات النمو المتسارع يحصل نقص في قوة العمل التي تحتاجها دول الاستقبال ، حيث أن الطلب يفوق العرض ،وبالتالي توفر فرص عمل للمهاجرين وهذا يمثل عامل جذب اقتصادي.

- مستوى الدخل وارتفاع مستوي المعيشة والفقر:عرف الإنسان الفقر منذ القدم، والذي اتسع نطاقه خاصة مع هيمنة العولمة الاقتصادية، وأصبح ظاهرة تصيب عدة فئات من المجتمع سواء المتخلفة أو المتقدمة، لذلك يشكل من أهم التحديات التي يواجهها العالم، فرغم التقدم الكبير في مجال الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات إلا أن العالم ما زال يعاني من تواجد الفقر، إلا أن نسبته تختلف في الدول النامية مقارنة بنظيرها في الدول المتقدمة، الأمر الذي ينعكس علي مستوى المعيشة في الدول النامية . يشير البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1993م أن منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا يعدان من المناطق التي لوحظ فيها ازدياد عدد الفقراء من 60 مليون عام 1985م إلى 73 مليون عام 1990م ،كما تشير التقارير إلى أن ما يقارب 1.2إلى 1.3 مليار من البشر ما زالوا يعتبرون فقراء جداً " ما يعادل خمس البشرية تقريبا" وقد كان خط الفقر في هذا التقرير من يعيش على دولار واحد أو أقل. وهذا خط متدن جدا ولو رفع. اما في الدول العربية فان مشكلة الفقر تحتل حيزا كبيرا بين أقطاره، فنجد أن أكثر من ثلثي سكان العالم العربي يسكنون في دول عربية ذات دخل المنخفض، لمتوسط دخل الفرد.وإن أكثر من 70 مليون عربي يقعون تحت خط الفقر

- العولمة ووسائل الاتصال الحديثة (الإعلام):إذا ذهبنا ابعد مما تبينه الأرقام من صور مجردة نجد أن التجربة الشخصية للمهاجر قد تغيرت بشكل كبير ، فمن مدة لا تزيد عن ربع قرن مضي كان السفر إلي الخارج بحثا وراء الفرص أو هربا من الصراع ، يعني انفصالاً شديد الوطأة طويل الأجل عن الوطن، إلي مكان أخر مجهول الهوية ،إلا من بعض المعلومات المتداولة التي قد تكون غير صحيحة في كثير من الأحيان، وكان الاتصال بالوطن يتمثل في أحسن الظروف في مكالمة هاتفية ثمينة مدتها خمس دقائق كل فترة، وربما زيارة كل عدة سنوات ،أو في صحيفة محبوبة تصل متأخرة لعدة أسابيع. ولكن نظرا لثورة الاتصالات والنقل وما صاحبها من سرعة في نقل المعلومة وإمكانية التأكد من صحتها،أصبح المهاجرون الدوليون يشكلون حاليا ،أكثر منهم في أي وقت مضى ،حلقة إنسانية د يهم يكيه تصل بين الثقافات والاقتصاديات والمجتمعات . فالبطاقات الهاتفية التي لا تكلف الا القليل للدقيقة ، ووسائل الإعلام والهوائيات ، ووسائل التواصل الاجتماعي((Social media) عبر الانترنت تبقي المهاجرين علي اتصال دائم بأسرهم وأوطانهم،إضافة إلي توافر المعلومة عن أماكن الاستقبال والأحوال الاقتصادية للمهاجرين فيها . علي جانب آخر من نفس الثورة لا يلزم سوى ثواني قليلة لكي يقوم النظام المالي العالمي بتحويل إيراداتهم إلي أركان العالم النامي النائية . كما أن وسائل النقل السريعة،و أجور السفر المعتدلة ، مهدت الطريق لنموذج أكثر مرونة في التنقل ذهابا وإيابا(تقرير الأمين العام لهجرة العمل العربية، 2006) ، مما أدى إلي تطور مماثل في دنيا المال والأعمال، إذ لم يعد انتقال العمال المهرة إلي مواقع العمل ضروريا لعدد من المهن خاصة تلك التي تعتمد علي وسائل الاتصال الحديثة والتقارير الكتابية، حتى التحويلات المالية، وذلك من خلال الانترنت حيث تعمد أعداد متزايدة من

الشركات الكبرى علي نقل أعمالها المحاسبية مثلا إلي من يقومون بها في دولة أخرى كالهند مثلا ، مستفيدة من انخفاض الأجور والرواتب مقارنة بالبدائل المحلية . وهناك الكثير من الآراء والمواقف التي رأت ان وسائل الإعلام قامت وبكفاءة عالية بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات الوطنية ،والهويات المتخطية للحدود الوطنية ،(الشركات العابرة أو المتعددة الجنسيات). وان الثروة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة .ورغم ما وصل البلاد العربية من حضارة الغرب لم يكن من المعطيات الايجابية بل استعمار هيمنة (والدليل السعي لكسب الكفاءات المتميزة من أبناءها) إذ راح الغرب ينظر إلي البلاد العربية بوصفها سوقا ومنطقة للنفوذ وجهة تابعة. علية فان صورة الإعلام في القرن الواحد وعشرين تركز علي النقل الفوري للأحداث من خلال البث المباشر للأقمار الصناعية ، ولذلك فقد يكون عاملا فعالا في التماسك الوطني لدول من جانب ، أو عاملا فعالا لنفسخ دول أخرى . فأين الدول العربية والإسلامية من ذلك؟.(فائز بركان، 2012).

- الأسباب الخاصة بهجرة الكفاءات:

تجدر الإشارة إلي ان الأسباب السابقة الذكر تشترك فيها كل أنواع الهجرة والمهاجرين من عمال (مهرة وغير مهرة وفنيين) بما فيهم الكفاءات ، خاصة العوامل الاقتصادية .مما يؤكد ان قرار الهجرة تتحكم فيه بصورة أساسية العوامل الطاردة والجاذبة معا، فإذا لم تتوفر عوامل الجذب فان العوامل الطاردة لن تؤدي دورها في الهجرة. ولكن هناك أسباب خاصة تدفع الكفاءات للهجرة الدولية دون غيرهم من الفئات منها ما يتعلق بعوامل داخلية ، ومنها ما يعود لاسباب موضوعية تتعلق بالثروة التكنولوجية والتقدم العلمي

التي لا يزال الغرب حقله الفعلي " وهنا يقول الدكتور فاروق الباز : وهو من كبار العقول العربية التي هاجرت من مصر منذ ستينات القرن الماضي ،حيث عمل لسنوات طويلة مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) " ان لكل عالم وخبير عربي أسبابه الخاصة التي تدفعه للهجرة، هذا بالإضافة إلي الأسباب العامة المشتركة في الوطن العربي، حيث لا احترام للعلم والعلماء ، ولا تتوفر البيئة المناسبة للبحث العلمي والإبداع وبالتالي فمن الطبيعي ان يبحث العالم العربي وطالب المعرفة عن المكان الذي يتواجد في ه شعلة الحضارة. إذ عندما كان العالم العربي يحمل شعلة الحضارة قبل مئات السنين كان يأتيه المفكرون والخبراء والعقول من كل حدب وصوب، بما ان شعلة الحضارة انتقلت إلي الغرب فمن الطبيعي ان يهاجر الخبراء والعلماء إلي المراكز التي تحتضن هذه الشعلة" (مني محروس ، 2007). ولقد لخصت بعض الدراسات هجرة الكفاءات وفقا لنموذجين: نموذج عالمي ، ونموذج وطني أو محلي، وفيما يتعلق بالنموذج العالمي فان الهجرة تعكس نشاط سوق دولية تطرح طلبا علي عامل معين من عوامل الإنتاج ممثل في نمط محدد من أنماط رأس المال البشري المتخصص وذلك انطلاقا من ان رأس المال البشري سيتحرك نحو المناطق التي تتيح له إنتاجية عالية ، وبالتالي سوف يتجه إلي حيث يعطى أفضل ما لدية ويحصل علي مردود اكبر"وهنا يقول بيرنز الأستاذ في دراسات الأعمال في جامعة ماكجيل الكندية في كتابة (القرن المالي) انه في ظل العولمة سيذهب البشر والأموال إلي حيث يكونوا مفيدين ومربحين"(المرجع السابق، 2007) . أما النموذج الوطني فينطلق من أن هناك حدود دنيا لرأس المال البشري تتوقف عجلة التنمية بانعدامها، وهنا يكمن الخطر في تهديد إمكانات نمو جميع الموارد المتجمعة ضمن النظام الاقتصادي، وبقدر ضخامة كلفة إنتاج كفاءة معينة فان ضياع الكفاءات بسبب الهجرة يبدو وكأنه

هدية يقدمها بلد فقير إلي بلد غني(ابراهيم قويدر ،2007).وياتي في مقدمتها الأسباب العلمية والتعليم يق نذكر منها الاتي.

- الإحباط العلمي: عجزت كثير من الدول النامية في المحافظة علي كفاءاتها ، علي الرغم من انها قد بذلت جهود عالية في إنتاجها وإعدادها، وذلك بسبب الإحباط العلمي الذي يواجهه هؤلاء الكفاءات . ذلك ان هذه الدول لا تميز في كثير من الأحيان بين المتميز وغير ه . حيث توجد الأنظمة الجامدة التي تعامل الجميع بنفس المقياس ولا تعطي للتميز ما يشجعه علي المزيد من البذل والعطاء ناهيك عن ان مجال العمل والبحث والتطوير محدود (الإمكانيات والقبول) إمامه . إضافة إلي ان يكون الأقل كفاءة هم المسئولين عن تيسير دفة العلم والتخطيط في المراكز العلمية مثل الجامعات ومراكز البحوث وغيرها في كثير من الأحيان وهؤلاء لديهم عقدة النقص فيعتبرون كل متميز عدو لهم ويسعي للحصول علي مكانتهم، فيلجئون إلي كل وسائل الإحباط الممكنة مما يجعل أصحاب الكفاءات بين خيارين اما الاستكانة والقبول بالأمر الواقع وهذا الأسلوب راح ضحيته الآلاف من العلماء والمتميزين ويذهب ضحيته أعداد هائلة في وقتنا الحاضر . والخيار الثاني هو قبول العروض المغرية التي تقدمها المراكز العلمية في الغرب لكل متميز من تحفيز مادي وعلمي وتوفير الإمكانيات وغيرها من المميزات التي كان لا يحلم بها في الوطن الأصل.(مركز الرافدين، 2011م).
- فجوة التقنية : أحدثت العولمة تغيرات غير مسبو قة في العالم والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجال الاتصالات ،حيث بات ليس بالخفي ما ينتج من وسائل الإنتاج عالية التكنولوجيا والتي توفر الجهد والوقت والمال، وبروز الحاجة إلي عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة

والمهارة واقدر علي التعليم الذاتي ، لاسيما في ظل تحرير قيود التجارة التي تقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود علي السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من أثار اقتصادية علي الدول النامية والفقيرة، وصاحب ذلك بروز الشركات متعددة الجنسيات ،– بعد ان كانت الجنسية تعتبر من بين أهم المحددات استقبال الأيدي العاملة وتغير أنماط العمل وأماكنه ،وفي أحجام المشروعات وأهدافها وغيرها من التداعيات التي تدعم الفجوة واستمرارها بين البلدان المصنعة والبلدان النامية ، مما أدى إلي تحولات شهدتها الهجرة الدولية،حيث تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة، خاصة تقرير اللجنة الدولية للهجر ة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2006 إلي ان اتجاه الهجرة الدولية من اجل العمل في تزايد مستمر حيث تزايد عدد المهاجرين في العالم خلال الفترة ما بين 1990 إلي 2005 بحوالي 35 مليون مهاجر ، واتجاه معظم هذه الهجرات إلي الدول المصنعة الغربية حيث يهاجر واحد من بين كل ثلاثة إلي احدي الدول الأوربية ، وواحد من بين كل أربعة إلي أمريكا . ويرجع ذلك إلي ان التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي شهدتها البلدان المتقدمة يشكل عنصرا جاذبا للكفاءات خاصة أصحاب الاختصاصات في التكنولوجية العالية(خالد غزال ، 2006). حيث أثبتت الدراسات ان الدول الصناعية المتقدمة تمتلك 95 % من مجموع رصيد التقنية في العالم و 94.8% من مجموع التقدم العلمي والتقني (مركز الرافدين ، 2011م). وتحصل الدول العربية والنامية علي هذه التقنيات اللازمة لها من الدول المتقدمة بتكاليف عالية بلغت في أواخر الستينات بليون ونصف دولار،ثم ارتفعت إلي ما يقارب العشرين بليون دولار، وتقدر هذه التكاليف إلي ما يقارب من مائتي بليون دولار نهاية عام 2010. وتشير دراسة نشرتها جريدة (لوموند) الفرنسية انه يوجد في العالم

حوالي 35 مليون براءة اختراع وان الدول النامية لا تمتلك سوى 6% فقط وان 17% من هذه البراءة ترجع لمواطني الدول النامية،وأن الدول النامية بما فيها العربية لا تمتلك سوى 1% من مجموع براءات الاختراع في العالم حسب إحصائيات عام 2011م.

أي أن فجوة التقنية تتسع باطراد مع حاجة الدول العربية الشديدة إلى الأخذ بهذه التقنيات المتقدمة في المجالات الصناعية والزراعية والاستخراج والخدمية وهي تمثل تكاليف مرتفعة نسبياً بالنسبة لحجم المشاريع التي تقام في هذه الدول، حيث بلغت في المتوسط 19% من النفقات الإجمالية للمشروع، فإذا استمر هذا الاستنزاف اتسعت الفجوة أكثر فأكثر.(رحيم الشمخي ، 2013).

- قلة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير: يتميز أصحاب الكفاءات بصورة عامة بكونهم من فئة المشتغلين بالبحث العلمي والاختراع، لذلك فان توفير الجو المناسب لتطوير البحث العلمي يعتبر بمنزلة الشرط للسيطرة علي هذه المجموعة من الأفراد (، بما في ذلك الظروف المادية والمعنوية ومدي حرية الرأي(الصوفي ولد الشيباني، 2001م). وتشترك الدول النامية عموما بما فيها الدول العربية في ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والباحثين بشكل متباين من بلد لأخر،ويتجلي هذا الضعف في هزال حجم التمويل المخصص للبحث العلمي من جهة ، وفي ضآلة النسب التي تمثلها مخصصاته من الناتج القومي الإجمالي في كل بلد علي حده. إلا أن الدول العربية تاتي في مؤخرة دول العالم كلها حتى الإفريقية الفقيرة فيما يتعلق بالإنفاق علي البحث العلمي ، وان كان بعضها يتمتع بناتج قومي غني نسبيا. الأمر الذي يجعل الهجرة إلي الخارج تطرح نفسها كخيار وربما أولوية لبعض منهم. فالبحث العلمي في المجتمعات المتقدمة يجد الدعم السخي من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة ، لانه سيترجم إلي منتج استثماري داعم للتنمية

الاقتصادية، الأمر الذي يجعل 94,8% من مجموع الناتج العلمي العالمي في تلك الدول. إذ ان العالم ينفق حوالي 2.1% من مجمل الدخل الوطني علي مجالات البحث العلمي ، ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب 3,4 مليون باحث ، أي بمعدل 1,3 باحث لكل ألف من القوي العاملة . ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية وحده 167 بليون دولار حوالي 32% من مجمل ما ينفقه العالم كله،وتأتي اليابان بعدها ب 130 مليون بحوالي 24% من الإنفاق العالمي، اما ميزانية الاتحاد الأوربي خلال الفترة من 2007 إلي 2014 بلغت حوالي 300 بليون يورو. أما إسرائيل تنفق علي البحث العلمي 9 مليار دولار حسب معطيات العام 2008 ، وهو ما يوازي 4.7% من إنتاج إسرائيل القومي. كما ان معدل ما تصرفه إسرائيل علي البحث والتطوير المدني في المؤسسات التعليم العالي ، ما يوازي 34.7 من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكاملة. وبلغ عدد الباحثين فيها 25 ألف باحث لكل مليون نسمة ، وتمثل تكلفة الباحث الواحد في الدولة اليهودية 162 ألف دولار في السنة (أي أكثر من أربعة أضعاف تكلفة الباحث العربي). اما في الوطن العربي ووفقا للإحصائيات صادرة من منظمة اليونسكو في العام 2008 ان الدول العربية تنفق 14,7 دولار علي الفرد في مجال البحث العلمي بينما تنفق دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية 1205 دولار لكل مواطن .وان جملة الباحثين اقل من 16 ألف باحث وتكلفة الباحث في السنة لا تتعدي 36 ألف دولار. وفي إحصائيات صادرة من الجامعة العربية في عام 2006 انه يقابل كل مليون عربي 318 باحث ، في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب إلي 4500 باحث لكل مليون شخص . (مركز الرافدين ، 2011م) . وتكمن أهم نقاط الضعف في الاهتمام بالبحث العلمي عند العرب انما تتمثل في ان مسئوليته ظلت

مقصورة عل الحكومات فهي المصدر الرئيسي للتمويل طيلة السنوات الماضية بنسبة 90% ، وان القطاع الخاص لا يسهم بأكثر من 10% فقط من نفقات البحث العلمي والتطوير التقني، وهذه النسبة في الوقت ذاته عرضة للهدر بسبب الترهل الإداري الحكومي وسيطرة الإجراءات البيروقراطية ، إضافة إلي العلاقات الهزيلة أو المعدومة بين قطاعات الصناعة وعالم الأعمال من جهة ، وبين مؤسسات البحوث من جهة أخرى، إضافة إلي عدم إدراك دور البحث العلمي في دعم الكفاءة الاقتصادية وتطوير وتحسين الإنتاج، فما زال ينظر إلي مؤسسات البحث العلمي من قبل صناع القرار علي انها كغيرها من المؤسسات الخدمية، خاصة من حيث الدعم. كما ان الدول العربية تفتقر إلي سياسات علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل ، وليس لديها ما يسمي بصناعة المعلومة، حيث قدرت نسبة الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية تتراوح بين 0.0003 من مجموع الأبحاث المحكمة التي تقدمها جامعات العالم . (فهد العربي الحارثي، 2014م)

المبحث الثالث :آثار الهجرة الدولية علي الاقتصاديات المرسلة

مقدمة:-

تحتل الموارد البشرية المرتبة الأولي في الاهتمام علي مستوى العالم المعاصر باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية ،وقد أوضحت مؤشرات التنمية في العالم ان تكثيف الاستثمار البشري أمر مرغوب فيه ليس فقط من الناحية الإنسانية بل أيضا من الناحية الاقتصادية، إذ انه مهما توفرت إمكانيات العمل والإنتاج المادية فان الأفراد هم القادرون علي إنجاحها وحسن استغلالها ،غير ان الاهتمام بالموارد البشرية في الدول النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص لم يكن بالشكل المطلوب،إذ حرصت معظم هذه الدول علي إنتاج الموارد البشرية بتحسين نوعية الحياة وتوفير التعليم والرعاية الصحية وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ويتضح ذلك من خلال هجرة كفاءاتها إلي الدول الغربية مما يفرز أثار سلبية علي واقع التنمية في الدول النامية.(عبد العالي بوحويش، 2010م). ويرجع سبب اهتمام واستقطاب هذه الكفاءات من طرف الدول المتقدمة إلي التطور النوعي الذي عرفه النظام الرأسمالي حيث أصبح اقتصاد المعرفة هو رافعة التنمية. وهكذا وفي إطار الرأسمالية التي تنعت بالمعرفية أصبح البحث العلمي والابتكار التكنولوجي أكثر من أي وقت عاملا رئيسيا في ازدهار التنمية. (التقرير الإقليمي ، 2014) .ولا يجادل احد في ان هناك علاقة جدلية بين المعرفة والتنمية هذه العلاقة تزكيها عدة تقارير من أبرزها التقرير السنوي للتنمية للبنك الدولي عام 1998-1999 الذي نشر تحت عنوان " المعرفة في خدمة التنمية" والذي ورد فيه ان (الفقر لا ينحصر فقط في قلة المال ولكن كذلك في قلة المعرفة) ونظرا لأهمية الموضوع زاد الاهتمام به منذ السبعينات من

القرن الماضي حيث أصبحت محور النقاشات في الشمال المتقدم والجنوب النامي وكذلك لدي المنظمات الدولية .

1 -الهجرة والتنمية:-

تعتبر نظرية علاقة الهجرة بالتنمية علاقة قديمة ،إلا انه تم تسليط الضوء من جديد علي الروابط بين الهجرة الدولية والتنمية ، وقد اظهر من جانب ، ان الهجرة من الدول النامية إلي الدول المتقدمة إنما يأتي من تأخر تلك الدول وتطور الهجرة والمهاجرين ،من جانب آخر تقول النظرية ان الهجرة الدولية تساهم في تنمية دول المقصد (الاستقبال) كما تسهم أيضا في تعزيز النمو والتنمية في بلدان المنشأ (الأصل) فتفتح فرصا للعمل لتصبح الهجرة مكسب للجميع ،ووسيلة لموازنة الاحتياجات الاقتصادية في كل من بلدان المقصد وبلدان المنشأ(فاطمة مانع ،فاطمة الزهراء، 2011).

فبالإضافة إلي إسهامات المهاجرين في مجال تحقيق الرفاهية ورفع معدلات التنمية في بلدان المقصد فان لهم دور مهماً كذلك في تدعيم التنمية والحد من الفقر في بلدان المنشأ، لذا يجب ان يتم وضع هذا الدور في الاعتبار وتعزيزه ،ويجب ان تصبح الهجرة الدولية مكملا للاستراتيجيات الوطنية والقطرية والعالمية للنمو الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة علي حد سواء، وقد قدموا لذلك مبررات عدة، أهمها ان الكفاءات تنقل الي مجتمع أكثر تقدما يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل ، مما يؤدي إلي ارتفاع إنتاجيتها ،لتسهم بدرجة اكبر في صنع المعرفة والتقدم الإنساني، وهذا معين تشترك فيه كل البشرية بما في ذلك بلدان الأصل(نادر فرجاني، 2000) . وتستمد الهجرة أهميتها في واقع التنمية من ان هناك 232 مليون مهاجر دولي يشكلون 3.2% من جملة سكان العالم في 2013م وفقا لتقرير الأمم المتحدة، وقد نمي هذا العدد

بشكل منتظم منذ العام 1990 . ومن واقع هذا الجدل حول ايجابية الهجرة لبلدان المنشأ أو سلبيتها سنتطرق إلي الايجابيات للهجرة أولا، ثم السلبيات والمقارنة بينهما.

2- الآثار الايجابية لهجرة الكفاءات:

تسهم الهجرة الدولية في التنمية لبلدان المنشأ من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي ، تقليل البطالة ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر(الاستقبال) للوطن الأم، والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية،تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية.

أ- تقليل البطالة ونقل المعارف والخبرات المكتسبة:

يرى البعض ان الهجرة الدولية تعمل علي توفير فرص عمل للمتعطلين عن العمل في البلدان النامية بشكل عام ،ذلك ان الاختلالات الهيكلية في سوق العمل في هذه البلدان ،وفي ظل زيادة نسبة الداخلين إلي سوق العمل، وعجز هذه المجتمعات عن خلق فرص عمل مناسبة لامتصاص هذه الزيادة السنوية في حجم الداخلين الجدد إلي سوق العمل، نتيجة إلي عدم التوافق والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل ،خاصة وان التعليم في هذه البلدان ينتج كفاءات صالحة للتداول في السوق العالمي للكفاءات ان صح التعبير – وهي بذلك تعتبر احد عوامل الطرد من بلدان المنشأ-. فمشكلة البطالة بشكل عام وتوظيف الخريجين بشكل خاص، تعتبر مصدر قلق كبير للبلدان النامية والمتقدمة علي حد سواء،ولعل القبول بمعدلات معيارية ثابتة للبطالة (اقل من 5%) أمر منطقي حيث لا توجد دوله في العالم قد وصلت لمستوى التوظف الكامل (عبد الناصر البدراني ، 2009).الا ان الدول النامية بشكل عام العربية بشكل خاص تعاني من نسب عالية للبطالة، حيث يعد معدل البطالة في الدول العربية هو الأعلى في العالم ،ويزيد الأمر تعقيدا ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع المستوى التعليمي.فمعدل البطالة في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا هو تقريبا ضعف المتوسط العالمي (12.7%) ، وقد ارتفع معدل البطالة بين الشباب في عام 2011م إلي (26.2%) أي ان أكثر من ربع الشباب عاطلون عن العمل علي الرقم من أنهم أفضل تعليما من الأجيال السابقة (التقرير الإقليمي، 2014). فالتفاعل المعقد بين النمو السكاني والتعليم وسياسات العمالة وقدرة الاقتصاد علي استخدام الأصول غير الملموسة، مثل المعرفة والمعلومات والأبحاث ، يؤثر تأثيرا مباشرا وعميقا علي الحراك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . ونظرا لان نمو السكان يفوق معدل النمو الاقتصادي ، يواجه الكثير من العرب ضرورة الحراك (الهجرة) إلي الخارج بحثا عن فرص الرزق وسبل العيش المستدام (التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية ، 2014) . الأمر الذي اعتبره بعض الباحثين في مجال الهجرة أمرا ايجابيا . حيث يمكن ان تكون هجرة هذه الكفاءات ذات فائدة اكبر بحيث تعمل علي زيادة الإنتاجية العالمية بعد ان كانت إنتاجيتهم تعادل صفرا بسبب البطالة. وبالتالي تخفض من حجم البطالة التي تعاني منها دول المنشأ. . وهنا يري البعض ان هذا الأثر الايجابي لا أساس له من الصحة، بحجة ان اغلب المهاجرين كانوا يشغلون وظائف قبل هجرتهم إلي الخارج ، مما أدى إلي إفراغ مؤسسات دول الأصل من كفاءاتها .

وعلي جانب أخر ،بما ان رأس المال الفكري يعتبر رافداً للتنمية فهجرة الكوادر المؤهلة تمكن الدول المستقبلة من تقوية رصيدها المعرفي، وان كان علي حساب الدول المرسلة ، الا ان عمليات نقل الثقافة والمهارات والخبرات المكتسبة من دول المهجر تعد احد الوسائل المهمة لاستفادة بلد المنشأ من المغتربين ، والتي تؤثر تأثيرا ايجابيا في رأس المال البشري في بلد المنشأ. فبقدر ما تودي التغيرات السريعة للعولمة(المعرفة) إلي زيادة استقطاب وجذب الكفاءات نحو الدول المتقدمة ، بقدر ما أتاحت من فرص وإمكانات فعلية وأخرى محتملة للاستفادة التنموية من هذه الكفاءات المهاجرة .فالمهاجر يستفيد من الدول

المتقدمة التي يهاجر إليها لان إمكانيات البحث العلمي والتقدم التكنولوجي متوفرة مما يكسبها المزيد من الخبرات والتدريب العلمي في كافة الاختصاصات (عمر إسماعيل حسين، 2012) وذلك من خلال العودة للوطن والتي ترتبط بمدى اتصال المهاجر بوطنه ،ومدي إرادته ،خاصة إذا كان الدافع وراء الهجرة اقتصادي، لتصبح الهجرة مجرد وسيلة لتحقيق وفورات مالية يمكن استخدامها بشكل أفضل في بلد المنشأ ، وهذا ما تتسم به اغلب هجرات الدول العربية حيث تكون ذات طابع مؤقت. كما يمكن ان تسهم هذه الكفاءات في تنمية بلدانها بخبراتها المكتسبة أينما وجدت دون اشتراط تواجدها الدائم داخل أوطانها من خلال تكوين شبكات تواصل بين الكفاءات في الداخل والخارج .ويدعم هذا الفكر اعتبارات هامة : الأول: ان الكفاءات التي هاجرت من بلدانها حصلت علي المعارف والخبرات والمواقع المهنية والإدارية لم يكن بإمكانها تحصيلها لو ظلت داخل حدود وطنها.والثاني:ان التغيرات السريع ة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأدواتها المبهرة ،حررت الكفاءات المهاجرة من ارتباط مساهمتها في تنمية مجتمعاتها بتواجدها الفيزيائي المباشر في مجتمعاتها التي هاجرت منها ، وبكل ما يترتب عليه من تبعات فقد مكنتها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من بدائل متنوعة لهذه المساهمة ، دون الإخلال بطموحاتها وما اكتسبته من مواقع إدارية مهنيه وفنية بالخارج فمكنت الكثير من الدول النامية الاستفادة المتراكمة من كفاءاتها المهاجرة ، مما ساهم في إحلال مفهوم الاستفادة من العقول (Brain Gain) محل نزيف العقول (Brain Drain) (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، 2008). وتختلف قدرة المهاجرين علي نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المنشأ وكذلك علي جودة القنوات التي تو فرها بلدان المنشأ لتسهيل نقل الخبرات .ومثال علي ذلك الصين في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما عاد الكثير من علمائها فكان دافعا قويا لنمؤ الصناعات وازدهارها حتى يومنا هذا(عمر إسماعيل حسين، 2012) ، ومثل

جنوب أفريقيا عبر(شبكة جنوب إفريقيا للكفاءات المهاجر بالخارج). لذا ففي عالم أصبحت فيه المعرفة هي رافعة التنمية فان المهارات الفنية المكتسبة في بلاد المهجر والإمكانيات المهمة لخلق أنشطة جديدة مولدة لفرص العمل تمثل أوراقاً مربحة تستحق الاهتمام.وهنا أيضا يدور الجدل حول ايجابية نقل المعرفة وإمكانيتها، إذ يرى البعض انه حتي لو تجاهلنا التناقض الواضح بين مصالح بلدان المهجر المتقدم ، وبلدان الأصل المتخلف في سياق النظام العالمي الجديد الذي تعتمد فية القوة علي اقتصاد المعرفة ، فكثيرا ما تكون مساهمة الكفاءات المهاجر ة في إنتاج المعرفة خاضعة لبراءة اختراع ، أو علامة تجارية ،لا يتاح لبلد الأصل الاستفادة الحرة منها ، وفي أحيان يمنع بلد الأصل من الاستفادة لأسباب تتعلق بالأمن القومي لبد المهجر ، وفي ح الات أخري قد تكون مصممة لخدمة أغراض ونمط احتياجات بلد المهجر المتقدم حيث لا يستطيع بلد الأصل الاستفادة منها، لأنها لا تلاءم احتياجاته.

ت التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية:

أكدت بعض الدراسات ان قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية في بلد المنشأ سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه ، حيث تسهم استثمارات المهاجرين العائدين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل في بلد المنشأ التي تعاني من البطالة والتي ربما تكون بديلا للهجرة في المستقبل. ذلك أن اغلب العائدون يفضلون العمل كرجال أعمال(في استثمارات خاصة) خاصة إذا كانت دوافع الهجرة اقتصادية فتصبح مجرد وسيلة لتحقيق وفورات مالية،لاستخدامها كاستثمارات عند العودة. وتعتمد هذه الوفورات علي حجم المدخرات المتراكم خلال سنوات الهجرة، كما ان قدرة مشروعات استثمارات المهاجرين العائدين علي الاستمرار اكبر مقارنة بمشاريع غير المهاجرين بسبب الخبرة التي اكتسبها المهاجرين العائدون خلال مدة الإقامة بالخارج، إلا أن الدراسات التي تركز علي استخدام التحويلات

وجدت باستمرار أنها تستخدم في الغالب للاستهلاك. ولإيجاد الأثر الحقيقي للتحويلات ينبغي النظر إلي ما وراء استخدامها المباشر. حيث وجدت الدراسات التي تقارن بين النفقات في الأسر المعيشية مع الهجرة الدولية ودونها ان الأسر التي يوجد فيها مهاجرون تستثمر قدرا اكبر ،وتخصص قدرا اقل للاستهلاك ،مما تفعله الأسر الأخرى التي علي مستوى الدخل ذاته. فتؤدي إلي تخفيض عوائق القروض عند إقامة مشروع تجاري جديد(التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، تقرير الأمين العام، 2006م) ، أو القيام بجهود تطوعية في مختلف المجالات يمثل حلولاً وسطاً بين صعوبة العودة والرغبة في رد الجميل . فتلك الأنشطة تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتسهم جزئيا في تحويل نزيف العقول Brain) Drainإلي كسب لها. كما تتيح تلك الأنشطة للمهاجرين دعم جهود التنمية في بلد المنشأ من ناحية، إضافة إلي الاحتفاظ بمواقعهم في بلد المقصد من ناحية أخرى (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2014م). كما ان بعض الباحثين اعتبر ان الهجرة عامة تشكل عاملا مهما من عوامل إزالة الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات ،حيث تساعد علي تداخل واندماج المجتمعات المختلفة بما يثري الثقافة البشرية ويزيد من التعاون بينها.(ميسون زكي فوجو، 2012م). إذ يشير احد التقارير الصادرة من دائرة الهجرة والإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية بان عدد الجنسيات فيها قد وصل إلي (65) جنسية ولكل منها مؤسساتها ومدارسها ومجالاتها وصحفها الخاصة بها ، ويتفاعل الجميع مع بعضهم في إطار الحضارة الأمريكية الواحدة ، وهكذا يجد المهاجر المجال لتعميق التفاعل والتعاون والصداقة بينة وبين غيره من الناس ،علي نطاق الإفراد والجماعات (عمر إسماعيل حسين ، 2012). مما يؤثر ايجابيا في الأنشطة الاستثمارية التي يمكن تنفيذها، بتأسيس فرصا للتعاون والشراكات مع مراكز البحث الوطنية

والاستثمارات الممكنة في بلدان الأصل ، مع تلك التي في البلدان الصناعية،بحيث تكون هذه الكفاءات جسور تواصل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لصالح تنمية مجتمعاتها .

ت- التحويلات : الواقع ان هناك اتفاقاً عاماً علي ان احد أهم التأثيرات الاقتصادية الرئيسية للهجرة الدولية هو تدفق تيار التحويلات من ا لدول المستقبلة للمهاجرين إلي دول المنشأ، والتي تمثل الميزة الكبرى والملموسة التي تجنيها دول منشأ. تتمثل أهمية التحويلات وأثرها علي التنمية في كونها احد أهم التدفقات المالية علي مستوى العالم اجمع ، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية المقدمة للدول النامية. كما تمثل احد الأدوات الهامة التي يمكن أن تسهم مساهمة ايجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات الدول المستقبلة لها ، إذا ما توفرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة ، والتي تمكنها من أداء هذا الدور علي مستوى الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلة لها، إضافة إلي دورها الهام الذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول . و اتسامها بالاستقرار النسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة علي التيقن بالحجم المتوقع للتحويلات ، كما تلعب التحويلات دورا هاما في دعم احتياطات النقد الأجنبي للدول المستقبلة لها. أما علي المستوى الجزئي فالتحويلات تلعب دورا هاما في تكوين رأس المال اللازم للمهجرين للقيام بمشروعات اقتصادية، إضافة إلي الارتقاء بمستوى معيشة حامليه وذويهم، والإنفاق علي التعليم والصحة ، بشكل أفضل منها في حال غيابها (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، 2014). وسنتطرق لها بشيء من التفصيل في الفقرات القادمات.

مفهوم التحويلات : تعتبر التحويلات مفهوما مبهما يصعب ضبطه .وذلك بسبب تنوع أشكالها والقنوت المستخدمة في التحويل.فهناك مسالك مهيكلة تتكون من القنوات الرسمية المسجلة في ميزان الأداء لبند

للتحويلات بدون مقابل. إضافة إلي التحويلات العينية للمهاجر والتي تمثل الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلي بلد الأصل (مثل الأثاث أو الأجهزة الكهربائية والعربات) .ومسالك غير مهيكلة ،وهي لا تظهر ضمن الإحصاءات الرسمية لبند التحويلات منها ما يتم تحويله عبر الوكلاء والصرافات الأهلية (المقاصة بين المواطنين) ،أو ما يدخل من قبل المهاجر عند عودته في أوقات العطلة ، أو ما يرسله مع الأشخاص. وهذا التباين ما يجعل حجم التحويلات غير قابل للتحديد بدقة.

وهناك اتفاق عام من جانب المؤسسات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) المعنية برصد وإحصاء تحويلات المهاجرين إلي أنها تتكون من مجموع ثلاثة بنود فرعية تعرف كالأتي وفقا لتعريف البنك الدولي في 2010م هي:

ث تحويلات العاملين 'Remittances of Workers : وهي التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين لا يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلي المتلقين في بلدهم الأصلي.

ج تعويضات المستخدمين Compensation of Employees

ح تحويلات المهاجرين Migrant Transfers :هي القيمة الصافية لما يقوم المهاجرين بتحويله من أصول من بلد لأخر عند وقت الهجرة ،لفترة زمنية محددة لا تقل عن العام.

إذا كان المهاجرين يعيشون في البلد المضيف لعام واحد أو أكثر فإنهم يعتبرون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بوصفهم مهاجرين ، أما إذا كانوا قد عاشوا لأقل من عام واحد في البلد المضيف فينبغي تصنيف كامل الدخل الذي يحصلون عليه في البلد المضيف باعتباره تعويضات للعاملين. ولكن كثير من البلدان تقوم بجمع المعلومات علي أساس جنسية المهاجرين وليس علي أساس نوع إقامتهم أو مدتها(خالد لورد ، 2012م).

حجم التحويلات : وهنا يجب ان نذكر ان تحويلات المهاجرين تعاني من مشكلات عديدة تتعلق بالقياس .ذلك ان حساب حجم التحويلات غالباً ما يتم وفق لحساب التحويلات التي تمر عبر القطاع المالي الرسمي (البنوك) الامر الذي يعني ان حجم التحويلات المعلن من قبل والجهات الرسمية (دول ، الهيئات الدولية والإقليمية)، يكون اقل من حجم التحويلات الحقيقية.ذلك ان نسبة كبيرة من التحويلات تتم بطرق غير رسمية .ومن ثم ان الآثار الحقيقية للتحويلات علي التنمية غالبا ما تكون أقوى من حيث التأثير ، وأكثر شمولا من حيث النطاق مما يتم الإعلان عنه ودراسته.

ويقدر البنك الدولي ان التحويلات ازدادت علي المستوى العالمي ، أكثر من الضعف خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفعت من 102 بليون دولار في العام 1995 إلي ما يقدر ب232 بليون دولار في العام 2005م ، كما ازدادت حصة التحويلات العالمية الذاهبة إلي الدول النامية أيضا، من 58 بليون دولار (57% من التحويلات)إلي 167 بليون دولار بنسبة 72% من قيمة التحويلات في عام 2005م . كما أورد البنك الدولي في دراسة له أن تحويلات المهاجرين بلغت في العام 2011 حوالي 440 مليار دولار منها حوالي 325 مليار دولار ذهبت إلي الدول النامية ، وقد أثبتت تدفقات التحويلات إلي البلدان النامية إنها أكثر مرونة وصمود في أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ انخفضت بنسبة لا تزيد عن (5.5%) في العام 2009م وسجلت انتعاشا سريعا في 2010م وفي المقابل كان هناك انخفاضاً بنسبة (40%) في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (46%) في التدفقات الديون الخاصة والاستثمارات في أسهم رأس المال في العام 2009م. (المرجع السابق). وقد تركزت التحويلات في عدد قليل من البلدان ، حيث شكلت أكثر 20 بلدا متلقي للتحويلات ما نسبته 66% من الإجمالي العالمي في العام 2004م ثماني منها من البلدان المتقدمة النمو . وقد حصلت الهند والصين والمكسيك وفرنسا حسب الترتيب من حيث الاهمية

علي ثلث التحويلات العالمية. والجدول رقم (2) يوضح ان معظم العشرين بلدا التي تشكل التحويلات فيها ما لا يقل عن عشر الناتج المحلي الإجمالي ،هي من الاقتصاديات النامية الصغيرة .

جدول رقم (2) تطور التحويلات إلي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفتر ة (1995 - 2010م)

التحويلات بالمليار دولار	1995	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	13.3	13.1	23.2	25.1	26.5	32.1	35.9	33.7	35.4
جميع الدول النامية	55.2	81.3	159.3	192.1	226.7	278.5	324.8	307.1	325.4

المصدر: البنك الدولي 2011، ميسون ذكي فوجو، 2012.

العوامل المحددة لحجم التحويلات:

ان العلاقة بين التحويلات والتنمية علاقة مركبة وغير واضحة المعالم ،تتاثر بالعديد من العوامل التي تحدد شكلها واتجاهاتها ، وقوتها ،مما يضيف صعوبة أخرى إلي التحويلات بجانب صعوبة التعريف والقياس، تتمثل في عدم القدرة علي تحديد جميع الدوافع والمتغيرات التي تتحكم في متوسط الميل للتحويل ،ذلك ان حجم التحويلات دالة في العديد من المتغيرات التي ترتبط بالعوامل الشخصية للمهاجر، أو العوامل المؤسساتية أو العوامل الاقتصادية

- العوامل الشخصية : وهنا يجب التركيز علي ان الهجرة تشكل في غالبيتها مشروعا اقتصاديا هدفه الحصول علي اكبر قدر من الادخار .ولكن قدرة المهاجر علي الادخار وميله إلي تحويله إلي بلد الأصل ، إضافة إلي مدى انتظامه ، يختلف حسب نماذج المهاجرين(محمد الخشاني، محمد بن سعيد 2010) ، وتبعا للعوامل التالية:

أ – مدة الإقامة (مؤقتة أو دائمة).

ب طبيعة العمل الذي يقوم به المهاجر ودخله، نسبة الأجر الحقيقي والامتيازات التي يتمتع بها .

ت المستوي التعليمي للمهاجر وأسرته.

ث الحالة الاجتماعية ، مرتبطة بعدد الأشخاص الذين يعيلهم ، ومكان إقامتهم في بلد الأصل أو الهجرة .

ج نسبة اندماج المهاجر وتبنيه لنموذج الاستهلاك السائد في بلد المهجر.

ح قرار العودة وتوقيته، يحدد حدة الميل للادخار والتحويل .– بحيث يظل سلوك المهاجر كمدخر هو السلوك الرئيسي والسائد علي الاستهلاك.

- العوامل الاقتصادية: ان الدوافع الشخصية للمهاجرين التي تمثل التحليل الجزئي قد لا تكون ذات فاعلية كبيرة في رسم السياسات الهادفة إلي تعظيم التحويلات وتغيير مكوناتها لذا لابد من مناقشة المتغيرات الاقتصادية علي المستوي الكلي ، وهذه المتغيرات متعددة وبعضها متداخل كما ان بعضها غير قابل للقياس (حافظ عمر محمد، 2011م) و منها الأتي:

أ –أسعار الصرف وتطوراتها، وقيود أو إعفاءات صرفها.

ب –تكلفة التحويل، ومدي انتشار شبكات التحويل الرسمية(بنوك ،صرافات).

ت –مناخ الاستثمار ،ومدي توفر الفرص أمام المهاجرين.

ث –استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

- العوامل المؤسساتية: وهذه تتعلق أساسا بالقيام بالمبادرات التالية:

أ -إحداث مؤسسات مهمتها تقوية العلاقة بين المهاجرين وبلدهم الأصل.

ب -إحداث هياكل وسياسات لتشجيع الاستثمار ، والتحويل عبر الطرق الرسمية، في محاولة لاستقطاب هذه التحويلات عبر الطرق الرسمية.

نوافذ التحويل: هناك نافذتين رئيستين تتدفق من خلالهما التحويلات المهاجرين إلي دول الأصل وهي:

1. التحويلات الرسمية: وهي التي تتم عن طريق البنوك، مكاتب البريد ، والمؤسسات المالية غير البنكية ومكاتب التحويل.مثل ويسترن يونيون (Western Union) التي تستحوذ أكثر من 170.000 فرع لها في العالم وبالتالي على حوالي 30% من حجم التحويلات في العالم، وكذلك شركة مونيغرام (Money Gram). وهذا النوع من التحويلات هو الذي يمكن حسابه وهو ما يعتمد عليه البنك الدولي في حساب التحويلات الرسمية إلى دولةٍ ما.
2. التحويلات غير الرسمية: المقصود بالتحويلات غير الرسمية كل انتقال للأموال لا يأخذ شكلاً رسمياً ولا يتم تسجيله في الحسابات القومية، وهذه القناة يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لأنها تتم بوسائل مختلفة مثل أن يحضر المهاجر معه (بعض) ما ادخر من مال خلال قضاء إجازته، أو أن يتم التحويل عبر المسافرين إلى الدول النامية من الأهل والأصدقاء، أو عبر قنوات تحويل غير قانونية لكنها منظمة بشكل جيد وفعال تضمن تسليم المبلغ المحدد في وقت وجيز مقابل رسوم زهيدة نسبيا، وكذلك عبر آلية تسليم المبلغ في البلد المستورد لأغراض تجارية لأفراد من نفس الجنسية مقابل تسليم ما يعادله لمن يليه في البلد المصدر بالعملة المحلية. ولا شك إن الوضع غير القانوني لبعض المهاجرين قد يشكل عائقا أمام التحويل عبر القنوات الرسمية الذي يتطلب إبراز أوراق ثبوته للشخص المحول. وتتسم هذه التحويلات بالسرعة وأيضاً بالاقتراب

بصورة أكبر من العميل كما أنها لا تشترط أن يكون لدى من يحول الأموال حساب مصرفي، إلا أنها في المقابل تفتقد نظريا لعنصر الأمان الذي يتوافر لدى القنوات الرسمية للتحويلات. ويقدر البنك الدولي التحويلات عبر القنوات غير الرسمية بحوالي 50% من جملة التحويلات عبر القنوات الرسمية ويقدر البنك الأوروبي للتنمية التحويلات غير الرسمية في المغرب بحوالي 34% من نسبة التحويلات الرسمية، ونسبة 20% في تونس، 57% في الجزائر، و 56% في مصر. وتقول الدراسات إن التحويلات عبر الطرق غير الرسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي. فكلما كان الفارق قليلا كلما زاد التحويل عبر القوات الرسمية، وكذلك كلما كان الاقتصاد منفتحا كلما قل التحويل عبر القنوات غير الرسمية.(عثمان حسن عثمان، 2012م)

3 **خصائص التحويلات في البلدان العربية :**

بالرغم من ان المنطقة العربية تشارك بأقل من 5% من التدفقات التجاريةِ العالمية ، الا أنها تسهم بشكل كبير في تدفقات التحويلات العالمية ، حيث تقدر بحوالي 16% تقريبا من جميع التحويلات التي تصرف للمهاجرين في العالم تأتي من الدول العربية ، بينما يتلقى المقيمون في الدول العربية 10% من التحويلات العالمية. إذ تحتفظ المملكة العربية السعودية بالمركز الأول في المنطقة العربية فيما بتعلق بخروج تدفقات التحويلات بمستوى 16.4 مليار دولار أمريكي ، والرابع عالميا بعد الولايات المتحدةوروسيا ، وسويسرا. ذلك انه وفقا لبيانات البنك الدولي فان تكلفة التحويلات الصادرة من السعودية من بين ادني المعدلات في العالم، بينما تحتفظ المغرب بمكانتها التنافسية فيما يتعلق بالتحويلات التي بلغت 6.7 مليار دولار أمريكي

في عام 2007 ، حيث تعد احد الدول الثلاثة الرئيسية (المغرب ومصر ولبنان) المتلقية للتحويلات بما يقدر في المتوسط بأكثر من خمسة مليار دولار لكل منها ،والتي تقدر بأكثر من ثلثي إجمالي تدفقات التحويلات التي جمعت في العام 2007..(التقرير الإقليمي 2014). كما تعد المنطقة العربية من اكبر المناطق الجغرافية المستقبلة للتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،حيث تصل نسبة التحويلات إلي إجمالي الناتج العربي إلي حوالي 2.2% ، وترتفع تلك النسبة في دول شمال إفريقيا لتصل إلي 3.5%، وهي بذلك تعتبر من اعلي النسب العالمية. كما تشير بعض البيانات إلي ارتفاع نسبة التحويلات إلي الناتج الإجمالي في بعض البلاد العربية مثل الأردن التي وصلت فيها النسبة في المتوسط إلي 23% ،تليها اليمن لبنان والمغرب بنسبة 10% . مما يؤكد مساهمة التحويلات في الاقتصاديات العربية.وذلك لاتسامها بالثبات النسبي خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية .فعلي سبيل المثال انخفضت التحويلات في الدول المستقبلة للتحويلات بنسب بسيطة تتراوح بين 1.4% إلي 5.2% أبان الأزمة المالية العالمية .بل ان التحويلات قد زادت في حالة بعض الدول العربية مثل تونس حيث ارتفعت التحويلات بنحو 8% خلال الفترة من يونيو 2008م إلي يونيو 2009م (المرجع السابق ، 2014). إلا ان الدول العربية المتلقية للتحويلات تعاني من مشكلة ، وان اختلفت حدتها من دولة إلي أخري .مفادها ان غالبية هذه التحويلات لا تأتي بالطرق الرسمية، وان معظمها يستخدم في الأنشطة الاستهلاكية خاصة في العقارات، والإنفاق علي التعليم والصحة. ذلك ان طبيعة التحويلات في المنطقة العربية شديدة التأثر بالروابط العائلية ،مما يؤدي إلي إيجاد ما يسمي بالسلسلة الهجرية ، أي أن استمرار تدفق التحويلات يؤدي إلي خلق

تدفقات متتالية للهجرة وبشكل منتظم تساهم بدورها في انتظام تدفقات التحويلات من جانب وفقد كفاءات جديدة من جانب آخر. كذلك علي الرغم من ان اغلب الدول العربية المستقبلة للتحويلات تعتبرها مصدرا هاما للعملة الصعبة ،إلا إنها لم تنجح في إنشاء اطر مؤسسية منظمة لتعبئة هذه التحويلات بفاعلية للمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية في هذه البلدان. علي العكس من دول ككوريا الجنوبية، والفلبين ، وتايلاند.

4 -**أثار التحويلات علي اقتصاديات دول الأصل:**

اتفق الباحثين الخبراء في مجال التحويلات علي ان تلك التحويلات لها اثار ايجابية وأخرى سلبية علي الدول المستقبلة لها، سواء كان ذلك علي المستوى الجزئي الو الكلي.

اثار التحويلات علي المستوى الكلي : من الآثار علي المستوى الكلي الدور الذي تلعبه التحويلات في تخفيف حدة الفقر في الدول المستقبلة لها، حيث أكدت بعض التقديرات أن زيادة التحويلات الرسمية بنحو 10% تؤدي في المتوسط إلي تخفيف حدة الفقر بحوالي 3.5%. كما بينت دراسة أجريت في العام 2000 في المغرب الأقصى ان زيادة بنسبة 10% من المهاجرين تقلل من الفقر بنسبة 1.9%، وتساعد في انحدار نسبة الفقراء 4% من السكان (حوالي مليون شخص) دون خط الفقر، حيث انخفضت نسبة الفقراء من 23% إلي 19% في فترة 15 سنة . ولعل 9.8% من سكان ريفي مصر قد تجاوزوا خط الفقر بفضل الهجرة(ميسون ذكي فوجو ، 2012) . وتزداد أهمية التحويلات في فترة الاضطرابات السياسية والاقتصادية نظرا لما تتمتع به دون غيرها من التدفقات المالية بالثبات النسبي ، والوصول المباشر إلي الأسر ،فضلا عن ارتفاع قيمتها في أوقات الأزمات. لكن هناك بعض الجدل القائم حول قدرة التحويلات علي تخفيف الفقر نظرا لان المهاجرين يأتون من اسر قادرة علي تحمل تكاليف السفر،أي ليسوا يعانون

من الفقر المدقع. لكن حتى إذا سلمنا بصحة هذا الرأي فان اثر التحويلات لا يتوقف عند الشخص أو الأسرة المتلقية للتحويلات مباشرة ، بل يمتد إلي بقية الاقتصاد والمجتمع عبر اثر مضاعف الإنفاق ، عند إنفاق هذه التحويلات ،لان التحويلات تنفق غالبا علي سلع وخدمات يقوم آخرون بتزويدها في الاقتصاد المحلي ، حيث تزيد من الإنتاج وعناصره ، فيؤدي ذلك إلي تخفيف حدة الفقر بطريقة غير مباشرة.حتى وان كانت هذه السلع تأتي من الخارج (تستورد) فان التأثيرات المضاعفة ستؤدي إلي زيادة الدخل . بسبب الانتشار خلال الاقتصاد الوطني وزيادة الطلب ،علية فان اثر التحويلات يمتد علي نطاق واسع من الاقتصاد ، لكن مع التسليم بالدور الايجابي للتحويلات في تخفيف حدة الفقر ، إلا أن قدرتها علي التغلب علي سوء توزيع الدخل في الدول المستقبلة لها يثير بعض الجدل .ذلك ان تقليل الفرق بين الطبقات الاجتماعية يعتمد الطبقة التي ينتمي إليها متلقوا التحويلات. فإذا كانوا ينتمون الي الطبقات الفقيرة فان هذا من شانه ان يؤدي إلي تحسين توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر بشكل مباشر أو غير مباشر، اما إذا كانوا من الطبقات المتوسطة والغنية فان هذا من شانه ان يزيد من سوء توزيع الدخل، بالرغم من تخ فيف حدة الفقر بشكل عام.- فالاستقصاء الذي تم إجراءه للأسر في الفلبين يبين ان التحويلات التي تتلقاها الأسر الفلبينية تؤدي إلي :تخفيض عمالة الأطفال ،وزيادة التحاقهم بالمدارس ، وزيادة معدلات الأشخاص الذين يقومون بمشروعات استثمارية كثيفة باستخدام رأس المال، (عائدة عزت ، 2011م).كذلك من الآثار الايجابية للتحويلات في الدول المستقبلة لها، الدور الذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول ، واتسامها بالثبات النسبي يساعد الدول المستقبلة لها علي التيقن بالحجم المتوقع منها ومن ثم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة عليها إضافة إلي دورها في توفير الاحتياطي من النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات. وهذان الأثران لهما دور كبير في استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية للدول

المستقبلة لها .اي ان التحويلات تقوم بدور هام في مساندة حكومات الدول المستقبلة في إدارة اقتصادها . الا ان هذا الدور يعتمد علي سياسات الدولة تجاه الاستيراد ،فإذا تم تقييد الاستيراد يمكن توجيه التحويلات نحو الاستخدامات المستهدفة،اما إذا ترك حرا قد يؤدي إلي زيادة السلع الاستهلاكية وبالتالي، زيادة التضخم بزيادة الميل الحدي للاستهلاك مع كل تحويل جديد.

وعلي الرغم من الأثر الايجابي للتحويلات الا انه من الممكن ان يكون لها عددا من الآثار السلبية. إذ ان معظم هذه التحويلات تنفق علي الأنشطة الاستهلاكية ،خاصة العقارات و التعليم استعداداً للهجرة ، أكثر من استخداماتها في الأنشطة الاستثمارية التي يمكن ان تخلق فرص للعمل مما يساعد علي استمرار تيارات الهجرة. فقد أكدت بعض الدراسات في الحالة المصرية ان ما يقرب عن 74% من التحويلات ينفق علي المصروفات المعيشية اليومية يليها الإنفاق علي شراء أو تجديد المنازل 7.3% ، وأخيرا علي تعليم الأطفال 3.9% .

فقد تؤدي التحويلات إلي خلق ثقافة اعتمادية لدى الأسر المستقبلة لها حيث تقل الرغبة في العمل ، إضافة إلي رفع أسعار بعض السلع صاحبة النصيب الأكبر في استخدام التحويلات ، والتي غالبا تتمثل في العقارات ، وهو ما يسهم في حد ذاته في ارتفاع مستوى التضخم. الأمر الذي أكدته بعض الدراسات التطبيقية ، مثل تلك التي ،أجريت علي تحويلات المهاجرين الهنود المتواجدين في المملكة العربية السعودية و وإقبالهم علي شراء وبناء البيوت في منطقة (كبريلا)في الهند مما أدى إلي ارتفاع أسعار الأراضي بهذه المنطقة. أما عن اثر التحويلات علي النمو الاقتصادي فان الأدلة التطبيقية لم تتمكن من الوصول إلي نتيجة حاسمة يمكن تعميمها حيث تنوعت الآثار ما بين ايجابي ومحايد وسلبي. وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي أثبتت ان هناك علاقة ارتباط قوية بين التحويلات

، والعوامل الديموغرافية (الاجتماعية) في الدول العربية ،حيث أثرت التحويلات علي ارتفاع سن الزواج ،وزيادة حجم وقيمة المتطلبات المالية المرتبطة به، وكذالك تقليل معدلات الإنجاب والخصوبة ، والاهتمام بالتعليم كأحد شروط الهجرة وارتفاع قيمة الراتب بالخارج ومن ثم التحويلات(التقرير الإقليمي، 2014م). والجدير بالذكر اتساع دائرة آثار التحويلات لتنعكس أيضا علي أسواق العمل في الدول المستقبلة لها ،من خلال زيادة الطلب علي العمالة غير الماهرة، وارتفاع أجورها. وبالتالي تبني سياسات استجلاب العمالة الأجنبية .مثال علي ذلك الأردن التي فتحت المجال للهجرة غير المشروطة للعمالة العربية لتغطية النقص في العمالة،خاصة في قطاع الزراعة والبناء والتشييد.

اثر التحويلات علي المستوى الجزئي:

بشكل عام تظهر المزايا الاقتصادية للتحويلات ، في دول الأصل العربية ،علي المستوى الشخصي والأسري (المستوى الجزئي) بشكل أساسي . وهنا تلعب التحويلات دورا هاما في التغلب علي المشاكل المالية للمهاجرين وأسرهم. وفي تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين . فتمكن المهاجرين العائدين من القيام بمشروعات اقتصادية لم تكن الفرصة سانحة لإقامتها ما لم تتواجد هذه التحويلات ، وما لم يهاجروا بالأساس، الأمر الذي يرجع إلي فرق الدخل بين بلدانهم الأصلية والبلدان التي هاجرو إليها. وعلي الصعيد الاستهلاكي تمكنهم من الارتقاء بمستوى المعيشة بشكل أفضل و أسرع منه في حال غياب هذه التحويلات – فتزيد من قدرة المهاجرين وأسرهم في الحصول علي مسكن، وتعليم ، وعلاج أفضل – وان كان الأثر الاستهلاكي يغلب علي الأثر الاستثماري.

كما هو علي المستوى الكلي فللتحويلات مآخذ علي المستوى الجزئي والتي تتمثل في النمط الاستهلاكي للأسر المستقبلة لها، والذي لا يتناسب مع قدرتهم الإنتاجية (الإنتاجية الحدية لهم) بحيث تخلق حالة من

التواكل والاعتماد الزائد علي التحويلات كبديل للعمل، فتفقد دول الأصل العمالة المهاجرة ، والعمالة التي كان يمكن ان تتولد من ذويهم المستقبلين للتحويلات، كما ترتفع أسعار بعض السلع صاحبة النصيب الأكبر في استخدام هذه التحويلات و بعض التكاليف الاجتماعية (مثل الزواج). ومن الملاحظ ان أثار التحويلات ايجابية كانت أو سلبية. تبدأ علي المستوى الجزئي لتمتد إلي الاقتصاد ككل، فيتأثر بها المجتمع الاقتصادي في دولة الأصل. وإجمالا فان التحويلات يمكن زيادة فاعليتها بتعزز التنمية في بلدان الأصل ،بتوجيه الايجابي منها وتلافي أو تقليل السالب منها ،من خلال توفير البيئة الاقتصادية اللازمة لجذب هذه التحويلات، وتطبيق النوع السليم من السياسات،التي تهيئ بيئة مالية سليمة تتسم بالموثوقية ،التي من شانها خلق مناخ جاذب يساعد علي استقطاب وتوظيف هذه التحويلات .خاصة وان الغالب الأعم منها يأتي بطرق غير رسمية.

5 -الآثار السلبية لهجرة الكفاءات:

ان اثأر هجرة الكفاءات ،لا تقتصر علي الدول النامية فقط إذ ان دولا متقدمة كبعض دول أوربا وكندا واستراليا تعاني من هجرة كفاءاتها باتجاه الولايات المتحدة في الغالب. لكن حجم الضرر الواقع علي الدول النامية اكبر منه علي الدول المتقدمة ذلك لان الأخيرة ،اقدر علي تعويض كفاءاتها المهاجرة باستقطاب كفاءات من الدول النامية بتكلفة اقل ، ولان الدول المتقدمة قد حققت مستويات متقدمة من التنمية بحيث بات مسار التنمية فيها اقل تأثرا بهجرة كفاءاتها ، فيما لم تحقق الدول النامية التنمية بعد ، الأمر الذي يسهم في مزيد من تأجيل انطلاق عملية التنمية فيها (ميسون ذكي فوجو ، 2012). بالرغم من ان الدافع الأساسي للهجرة في اغلب الدول العربية ، والنامية، يعد اقتصادياً، وفقا لما أثبتته كثير من الدراسات، الا ان هناك نواحي سلبية لهجرة الكفاءات،علي هذه الدول المرسلة للكفاءات، إضافة للخسارة

المادية ، فان المجتمعات المرسلة تفقد مكونات رأسمالها البشري الوطني الذي يكون له انعكاسات مباشرة علي غياب تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تدعم التنمية في هذه البلدان. من هذه الآثار الأتي:

- **التكلفة التاريخية لإنشاء هذه الكفاءات:**

ينجم عن هجرة الكفاءات خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل في التكلفة التاريخية التي يتكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة حتى وقت الهجرة. وهذا ما يميز المقاربة العربية وهو النظرة الاقتصادية لهجرة الكفاءات المبنية علي التقييم المستمر لحجم الخسارة المادية للظاهرة ،كما تبين من خلال الدراسات الاقتصادية عن واقع الهجرة الكفاءات العلمية في كثير من الدول العربية والتي تعتبر ابسط أنواع الخسارة لهذه الدول. ففي تقرير لمنظمة العمل العربية 2006 وصلت خسائر الدول العربية من جراء هجرة العقول العربية إلي حوالي مائتي مليار دولار لتصبح هجرة الكفاءات من أهم العوامل التي توثر علي الاقتصاد العربي في الوقت الذي تحتاج فيه التنمية العربية لمثل هذه العقول في شتي مجالات التنمية ،خاصة وان أفضل العناصر هي التي تهاجر. ويشير بعض الخبراء إلي ان هناك ارتباط لا يمكن تجاهله بين الهجرة والأمن القومي للبلد،لان هجرة الكفاءات أصبحت تعرض النظم السياسية والاقتصادية في عدة بلدان نامية للخطر، وقد تتفاوت حدة خطر هجرة العقول من دولة إلي أخرى ، الا ان التأثيرات تظل متشابهة، من حيث ان هذه الهجرة تحرم الدول الأصل من الاستفادة من استثمارات ضخمة في مواردها البشرية،كما ان الأمر الأكثر سؤً هو ان القطاع المؤسساتي في دول العالم المتقدم ،بات يعتمد علي نحو متزايد علي الخبرات من الدول النامية.(فاطمة مانع وفاطمة خبازي، 2011).

وتشير تقديرات منظمة الهجرة العالمية إلي ان بعض الدول الإفريقية والعربية تتكلف 100 ألف دولار لإعداد الفرد الواحد من الكفاءات المهاجرة ، إذا ان المبعوث للحصول علي الدكتوراه في الطب الإكلينكي يكلف مصر مثلا 750 ألف جنية ، أي خسرت مصر 50 مليار دولار بسبب الهجرة ،أي ان الغرب ، وعن طريق الهجرة حصل من مصر علي أكثر من ديونها له تقريبا. اما الجزائر فقد تكبدت خسائر بقيمة 700 مليار دولار وهي قيمة تكاليف تكوين طلبة جامعيين وباحثين جزائريين تم إرسالهم إلي الخارج علي مدى 40 سنة السابقة.اما جنوب إفريقيا فان هجرة محترفيها تكلفها حوالي 8.4 بليون دولار(المرجع السابق). وقد كان لهذه التقديرات الاقتصادية لهجرة الكفاءات رواج كبير وصل إلي حد مطالبة الدول المستقطبة للكفاءات الأجنبية المنحدرة من الدول النامية ،بما فيها العربية ،بضرورة تعويض هذه الدول عن الخسائر المالية الناتجة عن هجرة كفاءاتها ،أو عدم عودة الطلبة بعد انتهاء دراستهم في الخارج.

- **ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية لهذه الكفاءات :**

إذ تمثل هجرة العقول اقتطاعا من حجم القوى العاملة الماهرة المتوفرة في الوطن العربي ، مما يؤدي إلي خسارته لقسم مهم من القوى المنتجة في مختلف الميادين ،وبالتالي التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى. إذ انه إلي جانب فقدان التكلفة التاريخية لإنشاء هذه الكفاءات فان دول الأصل تفقد الإنتاج المادي والمعرفي لهذه الكفاءات، إضافة إلي فقدان وفورات الحجم الكبير في المعرفة الناتجة عن اضمحلال مجتمع الكفاءات . وبالتالي فقدان الدور الخلاق والمباشر لهذه الكفاءات في رفع مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي التنمية في هذه البلدان ، (حتى وان كان المهاجر لا يعمل في مجال تخصصه المعرفي (مثل الطبيب أو المهندس يعمل سائق تاكسي في بلد الأصل) ،وبالتالي فقدان الإنتاجية المتوقعة لدرجة التأهيل العالية، فان هجرته تمثل خسارة حتى وان مارس في بلد المهجر عمله المؤهل له،

ذلك ان من المنطقي ان تعتبر الهجرة إلي الخارج هو احد القرارات المتعلقة بالمساهمة في النشاط الاقتصادي لبلد الأصل. إضافة إلي شعور القلة المتبقية بالغبن والتهميش بالتالي ضعف العائد الإنتاجي لهم (الإنتاجية الحدية). وكل هذا يؤدي إلي ضعف الإنتاج، إضافة إلي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات ، مما يزيد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. في هذا الصدد تذكر بعض الدراسات ان الوطن العربي يفقد إنتاجية العالِم في وطنه والمقدر ة بحوالي 50 ألف دولار لكل عالم سنويا ، ومع افتراض ديمومة عطاءِ قد تصل إلي 40 عام فان الخسارة– المنظورة فقط – لكل عالم مهاجر تصل إلي مليوني دولار.(ميسون ذكي فوجو، 2012م).

واستنادا إلي تقييم الخدمة الأمريكية في الكونجرس الأمريكي باعتماد سنة 1972 كسنة أساس تكسب الولايات المتحدة الأمريكية 20,000 دولار كل سنة لكل مه اجر من العالم النامي ، ويستنبط من ذلك ان إفريقيا وحدها فقدت حوالي 1,2 بليون دولار ، بمعني ان الأفريقي الذي يعمل في الولايات المتحدة يساهم في الاقتصاد الأمريكي بحوالي 150,000 دولار سنويا وهي نسبة تبلغ 40 ضعفا لما يسهم بة في اقتصاد بلده.

- **هدر الموارد بالاستعانة بكفاءات أجنبية:**

بالإضافة إلي الخسارة المتعلقة بفقد الكفاءات وإنتاجيتها الاقتصادية والاجتماعية في بلد الأصل ، تتحمل بلدان الأصل تكلفة أخري تتعلق بمحاولة سد النقص في هذه الكفاءات،عن طريق استجلاب كفاءات أجنبية لدعم النشاط الاقتصادي ،بما يترتب علية تكلفة مادية واجتماعية كبيرة. وتزيد حدة الأمر عندما تعود الكفاءات المهاجرة لبلادها كخبرات أجنبية تحت علم بلد أخر، وفي هذا الخسارة العظمي(نادر فرجاني ، 2000م). أي ان بلدان الأصل ومنها العربية تتحمل تكلفة مزدوجة بضياع ما أنفقته من أموال وجهود

في إعداد هذه الكفاءات المهاجرة ، ومواجهة النقص فيها باستيراد كفاءات أجنبية بتكاليف عالية . فمثلا يقدر البنك الدولي بان هناك مائة ألف وافد من الدول الصناعية يعملون في إفريقيا بتكلفة تبلغ أربعة مليار دولار(فاطمة مانع وفاطمة خبازي، 2011م)،

- **ضعف وتدهور قطاع التعليم ، والإنتاج العلمي:**

بشكل عام تقسم النظرية الاقتصادية الغرض من تخصيص الموارد لدي الفرد والمجتمع إلي غرضين أساسيين هما ،الاستهلاك والاستثمار ، وأساس التفرقة بينهما هو طبيعة العائد المنتظر من كل منهما،حيث ان الاستثمار هو نفقة تصرف اليوم ينتظر استخلاص عوائد نقدية منها في المستقبل علي عكس الاستهلاك الذي هو نفقة ليس لها عوائد نقدية بل عوائد سيكولوجية ونفسية مباشرة ،غير قابلة للقياس النقدي. والتعليم من هذا المنظور يمكن اعتباره استثمار في الإنسان له مردود علي مستقبل التنمية(محمد دهان ، 2010م)، وهو ما يسمي برأس المال البشري.ذلك ان الدولة عندما تقرر الإنفاق علي التعليم ، فان الغاية الاقتصادية من ذلك هي زيادة الإنتاجية لدى أفراد المجتمع وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلد . عليه يمكن القول ان التعليم هو القاعدة الرئيسية التي يبنى عليها التطور في أي مجتمع باعتباره نواة المعرفة والابتكار ومن ثم التطور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. حيث ان الزيادة في متوسط سنوات التعليم للأفراد العاملين بسنة واحدة تؤدي إلي زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20% تقريباً، وهو ما أكدته دراسة أجريت علي كل من كوريا وتايوان (شيخاوي سنوسي ، 2011). ونظرا لان التعليم يمثل احد العوامل الرئيسية التي تؤثر علي دخول الأفراد إلي سوق العمل علي المستوى الوطني والأجنبي، يلعب التعليم دورا مهما في تسهيل حراك الشباب أو إعاقته في جميع أنحاء العالم . غير ان تعرض البلدان العربية والنامية عامة إلي هجرة كثيفة للكفاءات المتخصصة والعاملة في قطاعات تنموية حيوية، مثل قطاع التعليم

وخاصة الجامعات ،وقطاع الصحة، في رأي مختلف التنمويين خسارة مهمة ونزيف حقيقي يعيق بشدة أي جهود تنموية قائمة او مستقبلية (التقرير الإقليمي، 2008) ،إذ تمثل الهجرة خسارة للتعليم في جميع مراحله ،والأخطر ان الهجرة ينتظر ان تصيب العناصر الأكثر استعدادا من الأجيال الأصغر من كفاءات بلدان الأصل المتخلفة، خاصة أولئك الذين ينتمون إلي فئات اجتماعية اقدر بما يتيح لهم قربا اجتماعيا وثقافيا من بلدان المهجر المرتقبة من خلال وسائل الاتصال الحديثة، ويمكن ان ينتظموا في مساقات علمية تقربهم مهنيا وثقافيا من بلدان الهجرة المصنعة ، مما يعني ان التطور المرتقب سلب مجتمع الكفاءات من البلدان المتخلفة أكثر شرائحه الحيوية ، مما يترتب عليه قصور إنتاج المعرفة واكتسابها علي وتيرة متصاعدة في المستقبل .فمن المعلوم ان البلاد العربية من أكثر مناطق العالم أمية ،بمعدل 49% مقارنة 30% في الدول النامية ، 1.4% في الدول المتقدمة.مما يعني وجود 70 مليون أمي في الوطن العربي،الأمر الذي يمثل عائقا حقيقيا أمام التنمية العربية في عصر أصبحت فيه الكفاءة العلمية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية، التنافسية الاقتصادية،ذلك ان هجرة الكفاءات اشد ما تصيب هذه القطاعات الحيوية في الاقتصاد والتي يعول عليه ا في عملية التنمية خاصة ،مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والتطوير . وبما ان تكوين هذه الكفاءات مكلف ويحتاج إلي الوقت،إلا انه يصعب تحديد قيمتها بدقة ، نظرا للافتقار إلي الإحصائيات عن الكفاءات ، إضافة إلي ميزانيات التدريب والإعداد لكل المؤسسات التعليمية ،ابتدأ من ما قبل المدرسي إلي الجامعات والمعاهد العليا، وكمؤشر علي ذلك يعتمد ، النفقات العمومية علي التعليم التي تقترب من 10% من الناتج المحلي في المتوسط ،كما هو الحال في الأردن بنسبة 9.3%، مصر 5%، السودان 7.3%، وبشكل عام لا يمكن النهوض بالتعليم، الا في ظل ميزانيات عالية، وهذا هو سر تراجع المستوى التعليمي في كثير من دول العالم العربي التي لم تمنح

التعليم حقه من المخصصات المالية(طارق علي جماز ، 2009)، فالمبالغ التي تنفقها الدولة علي البحث العلمي والتطوير بالنسبة إلي دخلها القومي تعد مؤشرا أساسيا لقياس مدي تقدم الدولة وتطورها . إضافة إلي ان الهجرة تفقده خيرة كفاءاته ، مما يزيد من تراجعه . ، وعلي الرغم من ان قيمة هذه الكفاءات لا تقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادي ولكن بمؤشرات اجتماعية وسياسية أيضا ، فان الدول العربية ، والنامية علي حد سواء خسرت الكثير من فرص التطور في مجال البحث العلمي بسبب نقص الباحثين ،مما أخر عجلة التنمية ، فقد أثبتت إحصاءات الأمم المتحدة ارتباطا شديدا بين فجوة الفقر ألمعلوماتي للدول العربية ومستوى التنمية البشرية حسب فئاته الثلاثة (مرتفع ،متوسط، منخفض).والجدول التالي يوضح الفرق بين الدول العربية في مستوى الفقر ألمعلوماتي.

جدول رقم (3) الفرق بين الدول العربية في مستوى الفقر ألمعلوماتي.

المستوى	القيمة المتكافئة	الدولة
الدول ذات مستوى فقر معلوماتي منخفض	اكبر من 5	الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين
الدول ذات مستوى معلوماتي متوسط	3-5	الكويت،قطر،تونس،الأردن ،عمان،السعودية،لبنان،المغرب ،مصر،الجزائر، سوريا
الدول ذات مستوى فقر معلوماتي مرتفع	اقل من 3	اليمن، السودان

القيمة المتكافئة تمثل القيمة المتكافئة لأوزان عناصر مؤشرات الفقر ألمعلوماتي الثلاثة للدول العربية وهي، مؤشرات البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات، مؤشرات المنظومة الاقتصادية الوطنية ، مؤشرات الموارد البشرية الوطنية.

المصدر: نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدول غرب اسيا (الاسكوا)، 2007

أما بالنسبة للإنتاجية العلمية في الوطن العربي فقد أظهرت احد الدراسات ان ما ينشر سنويا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحثاً ، حيث تبلغ الإنتاجية العلمية والتكنولوجية للدول العربية 0.3 % فقط بينما في الدول المتقدمة فقد بلغت 10%. وكذلك من أوجه أثار الهجرة علي التعليم، انه علي

الرغم من وجود 3000 جامعة عربية تضم أكثر من عشرة ملايين طالب جامعي ، الا ا ن ايا منها لم تحظ بشرف الانتساب إلي قائمة الخمسمائة جامعة المرموقة والأفضل في العالم طبقا لتقييم شنغهاي (فاطمة مانع ،وفاطمة خبازي ، 2011م).

إذ تسبب الهجرة ولا تزال في تخلف حقول المعرفة في العالم العربي وفي إضعاف الفكر العلمي والعقلاني، وعجزه عن مجار ات الإنتاج العلمي العالمي مما يزيد من التخلف السائد أصلا في هذه المجتمعات وذلك بعد ما بات مقياس التقدم متصلا اتصالا وثيقا بمعدل تقدم المعرفة وإنتاجها.

وأخيراً تزيد هذه الخسارة حدة ، لكون الدول العربية باندماجها المستمر في الاقتصاد العالمي وانخراطها في مناطق التبادل الحر مع الدول المتقدمة، تزداد حاجتها إلي كفاءات في مختلف الاختصاصات تكون قادرة علي الإبداع وتمكين بلادها من قدرات تنافسية تؤهلها اقتصاديا لمواجهة هذا الانفتاح. ففي ظل هذه الظروف تبقي هجرة الكفاءات من اكبر التحديات التي تواجهها الدول العربية ، والتي تأخذ شكل النزيف الحقيقي.

- **بعض الآثار الاجتماعية السالبة للهجرة :**

أ –توثر علي المكون الرئيسي للمجتمع وهو الأسرة، إذ ان غياب الأب يؤثر سلبا علي تربية الأبناء ، والتماسك الأسري.حيث تشير بعض الدراسات التي أجريت في السودان ،علي الإقليم الشمالي ، ان هناك أثار سلبية لغياب الآباء وان كثير من حالات الطلاق سببها الغياب الطويل المتواصل لرب الأسرة. كما أشار بحث أخر تم خلاله مقابلة مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة ان نسبة التحصيل بين أبناء وبنات المغتربين اقل من التلاميذ الذين يعيشون حالة من الاستقرار مع الأب وألام.(حسن بابكر، 2015).

ب -تؤثر الهجرة أيضا علي التكوين الديموغرافي للمجتمع ، من خلال التأثير علي معدل الخصوبة نسبة لغياب رب الأسرة لفترات طويلة متواصلة ، وكذلك التأثير علي نسبة الإناث إلي الذكور، ونسبة الكبار السن إلي نسبة الشباب ليصبح المجتمع اغلبه من الإناث وكبار السن.

ج -خلق ثقافة اعتمادية لدي المتلقين للتحويلات مما يزيد من البطالة ، وقلة الإنتاج.

ح -خلق ثقافة الاستهلاك التفاخري، وأسلوب المحاكاة والتعليم الاجتماعي حيث يمتد اثر الأنماط الاستهلاكية إلي الأسر التي لم تهاجر إفرادها لتجد نفسها أسيرة الضغط الاجتماعي.(المرجع السابق).

وأخيرا: هناك سؤال يطرح نفسه كيف يمكن النظر إلي الهجرة، هل تعتبر نزيف لمورد حيوي يضعف من فرص التنمية، أم هي صمام أمان لتدفق كفاءات مجتمع متخلف لا يستفيد منها بأي حال، إلي حيث تكون ذات فائدة اكبر للبشرية جمعا، لإجراء هذه الموازنة بين آثار الهجرة الايجابية والسلبية نجد ان بعض الاقتصاديين يؤكد علي ان الهجرة لا يمكن ان تكون ذات اثر ايجابي باي حال، علي الرغم من الايجابيات المذكورة، فمثلا فيما يخص صنع المعارف ونقلها والمساهمة في تقدم البشرية جمعا ، يؤكد هؤلاء الاقتصاديون انه حتى لو استبعدنا تناقض المصالح بين بلدان المهجر المتقدم وبلدان الأصل النامي ففي سياق النظام العالمي الجديد ، فان كثيرا ما تكون مساهمة الكفاءات الماهرة في إنتاج المعرفة خاضعة لبراءة اختراع ،أو لعلامة تجارية لا تتيح لبلدان الأصل الاستفادة الحرة منها، وفي أحيان يمنع بلد الأصل من الاستفادة منها لدواعي خاصة بأمن بلد المهجر ، اما في الحالات التي لا تقوم فيها عوائق دون التوصل إلي المعرفة أو الفن الإنتاجي، تواجه بلد الأصل عقبة ، أنها غالبا ما تكون هذه المعارف مصممة لخدمة أغراض ونمط احتياجات بلد المهجر المتقدم بما لا يتواءم مع احتياجات بلدان الأصل المتخلفة.

(نادر فرجاني، 2000)وعلي صعيد آخر فان للكفاءات دور مجتمعي بالغ الأهمية في مجتمع الأصل ،ذلك ان الإنتاجية المجتمعية لفئة الكفاءات في بلد نامي هي اكبر من مجمل الإنتاجية الخاصة لعناصرها، ويعود ذلك للدور الذي يمكن ان تلعبه بعض هذه الكفاءات في إطار التصور الحركي للتغيير الاجتماعي والسياسي الذي هو صلب عملية التنمية –إذا توفرت لها الظروف – من خلال تبني مبادرات العمل لتطوير مجتمعاتها بتضحية وإنكار ذات بعيدا عن مصالحها الذاتية، ومن ثم التفاف المجتمع حول مبادرتها لتصبح للكفاءات ذات الإنتاجية الحدية الضعيفة دور مجتمعيا مهما يزيد من الإنتاجية المجتمعية(المرجع السابق). كما ان التحويلات والتي تعتبر الفائدة الرئيسية للهجرة يمكن ان تؤدي في النهاية إلي ارتفاع معدل التضخم نتيجة لعدم وجود إنتاجية مقابلة لها في بلد الأصل ،إذ أن اغلبها يذهب للاستهلاك .

وفي إطار السعي لتشخيص شامل لظاهرة نزيف الكفاءات ،تبلورت مدرستان تنظر كل منهما إلي الظاهرة من زاوية مختلفة تماما عن الأخرى هما :-

مدرسة النموذج الشخصي المحور(النموذج العالمي): تعالج هذه المدرسة الظاهرة من منظور فردي مؤداه ان ذوي الكفاءات هم أفراد متميزون يسعون إلي تحقيق ذاتهم فكريا ومهنيا ، والي ضمان ظروف عمل ومعيشة أفضل تكفل لهم حرية التفكير وإمكانية الإبداع ، وترى هذه المدرسة ان العوامل الرئيسية التي تدفع الكفاءات إلي الهجرة من العالم الثالث تتمثل في انخفاض مستوى الدخل، والإحباط العلمي والمهني نتيجة لعدم توافر إمكانيات البحث وغياب حرية التفكير والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع. وقد تبلور في إطار هذه المدرسة جناحان:-

أ –الجناح الغربي : ويركز علي العوامل الدافعة للهجرة ويرى ان الحل يتمثل في ضرورة تلبية برامج التعليم في الدول النامية للطلب المحلي بصورة أوفى ويتبني أسلوب تطبيقات العلم والتقنية المقترحة في مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتقنية لأغراض التنمية.

ب جناح العالم الثالث: ويفضل رؤية مشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بفرض رسوم علي النقل العكسي للتقنية ،بحيث تفرض رسوم علي المهاجرين والدول المضيفة لهم (دول الاستقبال) ، لتعوض الدول النامية عما لحقها من خسائر بسبب هجرة كفاءاتها.

وينطوي هذا النموذج علي أوجه قصور عديدة ،أبرزها انه يعالج مسالة استجابة الأفراد لعدد من المتغيرات دون ان يأخذ في الحسبان الهياكل التي تم في ظلها اتخاذ القرارات الفردية المتعلقة بالهجرة . وابرز هذه الملامح هو وجود سوق دولية للمهارات يتم علي صعيدها دمج الصفوة المتعلمة من أبناء العالم الثالث بحيث يتساوون في المرتبات مع سائر من يروه نظير لهم .

وشرط الاندماج في هذه السوق هو فقط حيازة مؤهلات قابلة للتداول علي الصعيد الدولي.

مدرسة النموذج الوطني المحور:وهذه تنظر إلي ظاهرة هجرة الكفاءات بوصفها عاملا من عوامل السياسات الثقافية والعلمية والإنمائية ، ويركز أنصارها علي الأسباب التي تدعو إلي تبني أنظمة تعليمية معينة ،ذلك ان الدول النامية تبنت أنظمتها التعليمية ضمن إطار علاقة التبعية التي تربطها بالدول التي كانت تستعمرها ، مما جعل هذه الأنظمة نسخة معدلة من الأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة، ويرى أنصار هذه المدرسة ان السبب الرئيسي لهجرة الكفاءات يتمثل ببساطة في الارتباط العضوي لدول العالم الثالث بمركز النظام الرأسمالي العالمي في علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية.

الفـــصل الـــثالـــث

هجرة السودانيين الدولية

مقدمة ، الإطار العام للاقتصاد السوداني

المبحث الأول : تطورات الهجرة الدولية للسودانيين

المبحث الثاني : أسباب هجرة الكفاءات السودانية وآثارها.

المبحث الثالث: سياسات الدولة تجاه قضية الهجرة .

هجرة السودانيين الدولية

المقدمة:

الإطار العام للاقتصاد السوداني : يعكس الإطار العام للاقتصاد السوداني اقتصاد دولة نامية تسعي لاستغلال مناخ (العولمة) الانفتاح والتطور العالمي المعرفي ، في محاولة للحاق بركب التقدم في العالم. فالبنية الضعيفة المشوهة للاقتصاد السوداني ، والتي ظلت علي شكلها الذي ورثته من الاستعمار دورا مؤثرا وضارا بأداء القطاعات المنتجة بشكل خاص ، والاقتصاد بشكل عام ،والتي تؤكد علي إنتاج ادني من القدرات الاقتصاد الإنتاجية الزراعية والصناعية، وبطء في النمو يلازمه تذبذب واضح في الإنتاج الزراعي صاحب النصيب الأكبر من الإنتاج. ففشل الإدارات الوطنية المتعاقبة في تغيير تركيبة الاقتصاد، الذي انشأ ليكون اقتصادا تابعا لاقتصاد المستعمر يمده بالمواد الخام الزراعية والصناعية الرخيصة رهن مصير الاقتصاد الوطني لمشيئة الاقتصاد العالمي، والذي بدورة يتسم بعدم استقراره من حيث أسعار المواد الخام ، وكذلك أسلوب الحماية الذي مارسته اقتصادياة الدول الكبرى التي تنتج نفس نوع المحاصيل و تعرضها بأسعار متدنية . كما بات مستوى الإنتاج في ظل اقتصاد رهين بحركة الأسواق العالمية لا يملك مقومات توفير الصادرات بالحجم الذي يجعلها منافسة. ذلك ان اغلب محاصيل الصادر مطرية، لا تتوفر في أوقاتها . مما يجعل الاقتصاد السوداني مهددا وخاضعا لظروف الطبيعة، (قسوم خيري بلال ، 2005)إضافة إلي ظروف الحرب الداخلية ، الأمر الذي جعل الاقتصاد السوداني غير قادر علي الاستفادة من قدراته، مما اظهر تدني في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم العوامل الداخلية التي أثرت سلبا علي تطور الإنتاج وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي فقد كانت السياسات الاقتصادية، وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط

والبرامج الاقتصادية، و التي أدت إلي الاختلال بين الطلب والعرض الكليين والخلل في الهيكل الاقتصاد، والتطورات السالبة في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف. وهذا الوضع هو نتاج تدهور تدريجي استمر خلال فترة طويلة عجز الاقتصاد السوداني خلالها توليد إنتاج معتبر ومستدام، وقد ترادف مع هذا الوضع توسع في الطلب الكلي تمت مقابلته بالاستدانة قصيرة المدى داخليا وخارجيا حيث بلغت الديون الداخلية من القطاع المصرفي حوالي 31 بليون جنية مع نهاية العام 1990، وفي العام 2006 بلغ إجمالي الدين العام 21% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتقرير بنك السودان للعام 2006 ، وفي العام 2014 أعلن محافظ بنك السودان عبد الرحمن حسن عبد الرحمن عن أن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي بلغت 7,1 مليار دولار ، مما انعكست أثارها علي الاقتصاد الكلي و علي مزيد من الأعباء علي خدمة الدين الخارجية وتسارع معدلات التضخم وبالتالي المزيد من الاختلال بين العرض والطلب . ولقد أفرزت هذه التطورات السالبة في البيئة الاقتصادية والعوامل الخارجية ،الجمود في الاقتصاد السوداني خاصة في القطاعات الإنتاجية(عبد الوهاب عثمان ، 2001) ولعل الصورة تبدو أكثر وضوحا عند تطرقنا لبعض هذه القطاعات . فالقطاع الزراعي الذي بشر بان يكون سلة غذاء الأمة العربية مما دفع الدول العربية لتهيئة الموارد المالية لتحقيق ذلك الحلم ، اذ ان النشاط الزراعي يستوعب اغلب العمالة في السودان بنسبة بلغت 80% من حجم القوى العاملة، حيث تمثل مساحة الأرض الصالحة للزراعة قبل انفصال الجنوب 200 مليون فدان، والمراعي والغابات حوالي 400 مليون فدان ويساهم بنسبة تفوق 39% من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل الرقعة الزراعية المستقلة 40 مليون فدان حتى العام 2013 ، فقد فشل السودان في تحقيق هذه الآمال نتيجة لتشوهات التي أفرزتها نظم أسعار الصرف غير المحفزة للإنتاج والتصدير والقيود الإدارية المكبلة

لحركة الاقتصاد إضافة للصدمات الخارجية .أما النشاط الصناعي فقد ظل محدود الأثر علي الاقتصاد ، حيث يعتمد علي الصناعات التحويلية ، والتطور الوحيد الملموس الذي طرأ علي هذا القطاع وهو وجود قاعدة صناعية لبعض المنتجات التجميعية كقاعدة جياد الصناعية التي قفزت بإسهام هذا القطاع إلي 34% من الناتج المحلي ، وجعلت تصنيف السودان الثالث إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، ومصر من حيث النشاط الصناعي.إضافة إلي إنتاج النفط الذي يسهم ب20% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 ،إلا أن 75% من عائدات النفط ذهبت مع انفصال الجنوب مما قلل مساهمته في الناتج المحلي. كما برز النشاط التعديني للذهب الذي بلغ إنتاجه 71 طن في عام 2017 ،و دعم اقتصاد السودان بحوالي 4 مليار دولار للثلاثة سنوات متتالية 2011–2014، والتي كانت سببا في سد بعض نسب فقدان السودان ل (75%) من عائدات النفط التي ذهبت مع انفصال الجنوب.(حسن بابكر ، 2015). كان لذلك تأثير واضح منذ بدايات الإنتاج في 1997 علي الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة الإنفاق علي مشروعات التنمية في السودان، كما ساهم قطاع النفط في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلي السودان حيث يمثل 57% من دخل الحكومة ،والذي يظهر أثره جليا علي ميزان المدفوعات. لكن بعد انفصال الجنوب تداعى كل ذلك. والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني (2015–2000)

جدول رقم (4) بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني من(2000-2015) (بالمليون جنيه)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	الناتج الإجمالي المحلي(GDP) بالسعار الجارية	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الادخار
2000	6.35	33662.7	1083.1	-977.7
2001	6.50	40658.6	1274.0	1962.4
2002	6.43	47756.1	1457.4	3775.8
2003	7.73	55733.8	1656.4	3204.7
2004	3.88	68721.4	1991.2	5591.6
2005	7.49	85707.1	2421.2	478.1
2006	10.06	98291.9	2707.2	6770.0
2007	11.52	119837.3	3215.4	10797.6
2008	7.80	135511.7	3461.0	16152.4
2009	3.24	139387.5	3439.8	6826.9
2010	3.47	160646.5	3802.6	24226.0
2011	-1.97	185370.3	5455.3	43599.5
2012	0.52	221090.1	6306.1	27485.5
2013	4.39	304012.5	8407.4	29793.3
2014	2.68	471295.4	12638.9	31333.9
2015	4.91			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

المبحث الأول : تطورات الهجرة الدولية للسودانيين

قبل الحديث عن هجرة السودانيين الدولية سنذكر أنواع التعاقدات التي تتم بها هجرة السودانيين، وهي.

أ - الإعارة: وتتم عن طريق الاتفاق علي مستوى الحكومات تلبية لاحتياجات الأقطار الشقيقة والصديقة ، والتي يحدد مداها قانون الخدمة العامة لسنة 1973، واللائحة المنفذة له الصادرة عام 1974م ، وقد عقدت مع العديد من الدول منها اليمن والكويت والعراق .كما تمت إعارات مماثلة مع المنظمات الدولية كمنظمة الصحة والزراعة والأغذية واليونسكو ومنظمة العمل الدولية وعلي المستوى الإقليمي تمت العديد من الإعارات لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة العمل الدولية.

ب -التعاقد الشخصي : ويتم علي مستويين هما :

- تعاقد شخصي منظم: ويتم عبر القنوات الرسمية الذي تنظمها وزارة العمل عن طريق مكتب الاستخدام الخارجي الذي يعمل وفق قانون القوى العاملة والاستخدام لسنة 1974 .
- تعاقد شخصي غير : وله عدة أشكال منها، الذهاب للعمرة أو منظم الحج والتسرب للبحث عن فرصة عمل،عن طريق تأشيرات الزيارات التي تتم عبر الأهل والأصدقاء المهاجرين بعقود نظامية، التي تتيحها لهم دول الاستقبال.

ت - إجازة بدون مرتب والتقاعد الاختياري: حيث اشتمل قانون الخدمة لسنة 73 علي منشور من ديوان شئون الخدمة يبيح منح إجازة سنوية بدون مرتب ،حتى يتمكن العاملين في أجهزة الدولة من تحسين أوضاعهم المعيشية إذا أرادوا الهجرة إلي الخارج ومدتها سنتان. كما أجاز القانون التقاعد الاختياري

عند الوصول إلي سن 50 سنة أو عند قضاء 25 سنة في الخدمة المدنية وذلك للحد من تسرب العاملين في الخدمة العامة دون إذن.

ث -تبادل الأيدي العاملة عبر الاتفاقيات الثنائية :وفقا لاتفاقية تبادل الأيدي العاملة بين الدول العربية لسنة 1967م والتي تنظم انتقال الأيدي العاملة في الوطن العربي ، وقع السودان اتفاقيات ثنائية عام 1981م مع كل من سلطنة عمان والأمارات وقطر ،تنظم استخدام الأيدي العاملة السودانية في هذه الأقطار ، بما يضمن عدم استغلالهم .(محمد جبريل، 2005م)

ان تاريخ الهجرة الدولية للسودانيين قديمة ، ترجع إلي القرن التاسع عشر وان اختلفت في طبيعتها وخصائصها . ومن هذه الهجرات هجرة النوبيين إلي مصر بعد إبطال تجارة الرقيق حيث سادة فترة من الرخاء، خلفت مجالات واسعة للاستخدام مما دفع ب أعداد كبيرة من النوبيين للهجرة إليها بحثا عن سبل عيش أفضل ،فانخرطوا في مهن لا تحتاج لمهارات عالية بسبب محدودية التعليم والمهارة (مثل أعمال الضيافة والطبخ في الفنادق والمطاعم)، وهذه الهجرة كان يغلب عليها الطابع الاستيطاني ، كما كان للجامع الأزهر الشريف دور في هجرة السودانيين إلي مصر طلبا للعلم،حيث أسسوا رواق السنارية ، ورواق دارفور. ولم تقتصر الهجرة الدولية للسودانيين إلي مصر فقط، بل هناك هجرات إلي بلدان أخرى منها، لبنان التي كان عدد السودانيين بها يقدر بأكثر من ألفين قبل الحرب الأهلية الأخيرة في لبنان. وكذلك هناك أعداد كبيرة اتجهت إلي اليونان، والمكسيك (كجنود). (مستورة سهل ، 2011م) . اما حديثا يأتي الحديث عن هجرة اقتصادية في اغلبها لقوة العمل السودانية بمختلف مجالاتها ، بدأت منذ الثلاثينات من القرن الماضي ،حين كان السودان يمد بعض الدول خاصة العربية بالعمالة المهرة والموظفين . الا ان هذه الهجر ة لم تتطور لتصبح ظاهرة الا في العام 1973م نتيجة لارتفاع أسعار

البترول ،مما سرع بعملية التنمية في الدول النفطية خاصة العربية منها (دول الخليج وليبيا) حيث ارتفعت أسعار النفط إلي اثني عشرة مرة بحلول عام 1975م حيث وصلت إلي 57 بليون دولار ثم إلي 205 بليون دولار في العام 1980م،الأمر الذي شجع عمليات التوسع في البنيات التحتية ومشروعات التنمية والتجارة في الدول مما خلق فرص عمل تفوق مقدرة سوق العمل الوطني في هذه الدول (المرجع السابق) ،الأمر الذي جعل من دول الخليج النفطية احد أهم المناطق الجاذبة للعمالة خاصة السودانية. والجدول التالي يوضح تقديرات المرصد العربي للهجرة السودانية حتى العام 2003.

جدول رقم (5) تقديرات للهجرة السودانية (2003)

الفترة الزمنية	التقديرات بالآلاف
بداية الألفية الثالثة	614
بداية التسعينات	440
بداية الثمانينات	250
منتصف السبعينات	100

المصدر:المغيرة فضل الله السيد، 2005م، تقديرات المرصد العربي

- **خصائص وتقديرات حجم الهجرة السودانية:**

ان دراسة هجرة السودانيين الدولية تحفها الكثير من المعوقات والصعوبات المتعلق ة بعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقة عن حجم والتوزيع المهني لهذه الهجرات، وذلك نتيجة لتعدد أنماطها واتجاهاتها. البعض منها يتم بالطرق الرسمية المنظمة تحت إشراف وموافقة أجهزة الدولة، كما هو الحال للمعارين من الموظفين والمعلمين وغيرهم. وأخري تتم بطرق غير رسمية وتمثل تسربا من قوة العمل ،

وتتم عن طريق التعاقدات الشخصية ، أو أثناء البعثات الدراسية ، أو من بعثات الحج والعمرة أو الزيارات . الأمر الذي يجعل من الصعب الوصول حقيقة لأعداد السودانيين العاملين بالخارج، حيث يوجد الكثير من التضارب بين أجهزة الدولة المعنية بأمر الهجرة،(وزارة العمل ، جهاز تنظيم شئون العملين بالخارج، وغيرها). لكن بشكل عام فان هجرة السودانيين الخارجية كظاهر ة بدأت بأعداد قليلة قدرت بحوالي 90 الف سوداني في جميع أنحاء العالم يتوزعون علي 108 دولة بنسب متفاوتة(مستورة سهل ، 2011)، لكن مع تسارع وتيرة التنمية في البلدان النفطية خاصة العربيةنتيجة لارتفاع عائدات النفط، تزايدت هذه الأعداد لتصبح ذات اثر علي مؤسسات الدولة مما دعا للاهتمام بها كظاهرة.

ويقدر جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج حجم عقودات العمل الجديدة للسودانيين خارج الدولة في العام 2014 والذين خرجوا بالطرق الرسمية بعدد (93,100) مهاجر. اما البنك الدولي فيقدر عدد المهاجرين السودانيين بحوالي 1.8 مليون مهاجر (الطاهر سليمان ، 2015م)، والجدول التالي يوضح أعداد السودانيين الذين تصدق لهم بالسفر خلال القترة (1971 – 2002)

جدول رقم (6) أعداد السودانيين الذين تصدق لهم بالسفر خلال الأعوام (1970 -2002)

السنة	العدد الكلي	السنة	العدد الكلي
1971	863	1993	2486
1972	66	1994	1563
1973	54	1995	4622
1974	364	1996	13273
1975	876	1997	10370
1976	1962	1998	66061

1977	1865	1999	38637
1978	6204	2000	37591
1979	NA	2001	28896
1980	NA	2002	27512
1981	NA	2003	NA
1982	NA	2004	NA
1983	9264	2005	NA
1984	7081	2006	NA
1985	11719	2007	NA
1986	4258	2008	NA
1987	7259	2009	30476
1988	NA	2010	32061
1989	7259	2011	30547
1990	23868	2012	53297
1991	18899	2013	50479
1992	NA	2014	90862

المصدر : دار الاستخدام الخارجي – وزارة القوي العاملة السودانية (2005 ،2015)

(NA) = البيانات غير متوفرة

اما تقديرات تقارير وزارة العمل والإصلاح الإداري للعام 1995م جاءت كالأتي(27,520) وفي العام 1999 م(40,815)فرد ، اما عام 2002 م فكان عدد المهاجرين السودانيين الدوليين (30,615) بينما عام 2014 كان 90862 ،الأمر الذي يظهر حجم التباين في تقديرات أعداد المهاجرين. وعلي جانب أخر

يؤكد التقرير الإقليمي للهجرة العربية في 2014م علي ارتفاع عدد المهاجرين السودانيين بحوالي 724 ألف بأعلى معدل تغير سنوي (12.6%) علي مستوى الوطن العربي. أما تقديرات جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج لنفس العام ، فتقدر بحوالي أربعة مليون سوداني لأصحاب العقود الرسمية فقط.(حسن بابكر، 2015).

وفيما يتعلق بخصائص الهجرة الدولية السودانية فتتميز بأنها هجرات فردية ذكورية في الغالب ،إذ ان نسبة الذين يصطحبون أسرهم تمثل نسبة قليلة من المهاجرين، بل تنحصر غالبا في فئة الكفاءات ذوي التخصصات العالية(كالأطباء ، أساتذة الجامعات، وغيرهم) –إذ تمثل الفئة من المهاجرين التي يسمح لها باصطحاب أسرهم – كما ان الأعراف والتقاليد تضع الكثير من التحفظات علي هجرة الإناث ، علي الرغم من تناميها خلال العقود الأخيرة. وأيضا تتميز هجرة السودانيين إلي الخارج بالطابع المؤقت، الناتج عن الظروف الاقتصادية ، وضرورة تحسين الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته ومن ثم العودة إلي أحضان الوطن . وان كان هناك بعض الهجرات ذات الطابع السياسي الا أنها قليلة . كما تنشط في الآونة الأخيرة الهجرة الدولية بين فئة الشباب المقبلين علي العمل(خريجين الجامعات) نسبة لتعثر سوق العمل في السودان لاستقبال هذه الفئة ، خاصة في ظل ثورة التعليم العالي، والنسبة الكبيرة من الخر يجين في مختلف التخصصات، التي لا تقابلها ثورة مماثلة في الإنتاج وبالتالي معدل التشغيل .وتمثل دول الخليج النفطية الوجهة الأولى للمهاجر السوداني. وتستقبل المملكة العربية السعودية السواد الأعظم من السودانيين الدوليين ، إذ تحتضن اكبر جالية سودانية مهاجرة عبر العالم ، حيث أن هناك 69.5% من السودانيين المسجلين في امانة العاملين في الخارج للعام 2010 يعملون في المملكة العربية السعودية وفقا لتقرير منظمة الهجرة للعام 2015، وبلغ عددهم في العام 2013 (80,307) مهاجر وفقا لتعدد جهاز تنظيم

شئون العاملين بالخارج. والجدول التالي يوضح إجمالي أعداد السودانيين العاملين حسب المهن الرئيسية خلال (2008-2015).

جدول رقم (7) الإجمالي التراكمي لهجرة السودانيين حسب المهن الرئيسية خلال الأعوام (2008-2015م)

الدولة		السعودية	الأمارات	قطر	الكويت	عمان	ليبيا	أخري	الإجمالي
المجالات المهنية	مدراء وإداريون	214	163	62	9	17	17	19	501
	اختصاصيون وعلميون	26543	1560	603	378	975	727	138	30924
	فنيون	16688	617	176	157	142	502	38	18320
	أعمال البيع والخدمات	1863	571	153	15	28	4	195	2829
	أعمال كتابية وحسابية	138	809	127	16	9	0	28	1172
	أعمال الزراعة والرعي وتربية الحيوانات	131420	3406	3274	3872	32	415	59	142478
	تشغيل وتجميع الماكينات	92083	618	1205	435	45	26	24	94436
	الحرفيين	76050	676	1312	1557	164	8922	363	89044
	مهن أولية	22119	1051	1615	864	80	506	89	26324
	الإجمالي	367118	9471	8527	7303	1492	11119	953	405983

المصدر: وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، مركز المعلومات، 2015.

يوضح الجدول رقم (7) ،ان الهجرة للخارج قد طالت اغلب المهن في الاقتصاد السوداني . إضافة إلي أنها في تنامي مستمر، الأمر الذي يستدعي ضرورة الالتفات لها من قبل الدولة ومحاولة ت أطيرها والاستفادة منها.

اما فيما يتعلق بهجرة الكفاءات فقد تطورت هي الأخرى مع تطور الهجرة،إذ ان الهجرة الحديثة والمرتبطة بعصر العولمة، تجتذب ذوي الخبرة ،والكفاءة والتعليم العالي، ففي دراسة حديثة أجراها حافظ عمر الباحث في مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ، في العام 2009 تبين ان نسبة المتعلمين تشكل اعلي نسبة بين المهاجرين في عينة الدراسة،حيث بلغ 38% من الجامعين، 35% للثانوي. وفي بحث أخر في العام 1997م وجد ان حوالي 22.4% من المهاجرين السودانيين من العمالة الماهرة المدربة، حيث يمثل المهاجرون الذين تلقوا تعليما جامعيا حوالي 90% من العمالة الماهرة المدربة. وعلي الرغم من تنامي هجرة الكفاءات لتصبح ظاهرة في المجتمع السوداني، إضافة إلي حاجة السودان لهذه الكوادر لتحقيق نهضة تنموية شاملة، الا أنها لم تنل حظا من الاهتمام السياسي في البلاد الأمر الذي زاد من حدتها وأثارها السالبة علي مختلف المجالات. كما ان اغلب هذه الكفاءات تمثل مهن يعاني منها السودان نقصا حادا ،و تشير بعض التقارير ان 39% من الأطباء، 36% من المهندسين ،58% من المعلمين وخريجي كلية التربية قد تركوا البلاد.(حسن بابكر ، 2015م). إما تقرير الأمم المتحدة للعام 1992م فقد أوضح ان السودان فقد حوالي 20% من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، بينما يشير تقرير أداء الجامعات السودانية للعام 2014 أن حجم التسرب في هيئة التدريس 1379 أستاذ بزيادة قدرها 16% عن العام السابق (المرجع السابق، 2015) . والجدول التالي يوضح أعداد السودانيين

المهاجرين من أصحاب الكفاءات (وفقا لإحصائيات جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج) خلال الفترة (1990- 2000).

جدول رقم (8) أعداد المهاجرين السودانيين من أصحاب الكفاءات وفقا لإحصاءات جهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج للفترة 1990-2000

المهن / الدولة	اطباء	مهندسون	صيادلة	بياطرة	أساتذة جامعات	معلمون	خبرات منظمات	مديرون	قانونيون	مستثمرون	رجال أعمال	مجموع
السعودية	2355	4936	403	294	818	572	14	24	237	9	210	9872
الامارات	226	1627	65	64	92	76	3	17	121	3	123	2418
العراق	2	91	-	1	2	10	-	-	-	-	26	123
سلطنة عمان	104	376	23	51	79	105	2	3	56	-	5	804
اليمن	86	226	11	15	56	2814	2	-	5	-	9	3224
البحرين	6	30	10	40	8	1	-	2	7	-	2	106
قطر	45	272	37	13	35	18	-	6	70	4	7	507
مصر	1	12	1	-	1	-	-	-	2	-	8	25
ليبيا	239	93	20	53	184	124	1	1	5	1	70	791
المجموع	3064	7663	570	531	1275	3720	22	53	503	18	460	17879 / 17772

المصدر : جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، 2001.

ويلاحظ من الجدول رقم (8) ارتفاع هجرة الكفاءات بشكل عام ، مما يستدعي ضرورة الانتباه لها من قبل الدولة والمهتمين. الا ان هناك فئات بعينها تزيد هجرتها عن غيرها، وفي نفس الوقت تمثل خسارة علي صعيد الموارد البشرية اللازمة لعمليات التنمية والنمو الاقتصادي، مثل الأطباء والمهندسين، وأساتذة الجامعات والمعلمين ، إذ ان هذه الفئات تمثل الرصيد الذي ترتكز علية التنمية في أي دولة. فبالرغم من

ان السودان يعد من الدول الكبيرة التي ترفد الخارج بالموارد البشرية وهو من الدول المساهمة في بناء الكثير من المجتمعات الا أنه لم يعرف كيفية الاستفادة من عائد هذه العمالة في تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية.. وبشكل عام تتميز هجرة السودانيين بالخبرة العلمية والعملية في المقام الأول، وحتى الأميين منهم قد اكتسبوا خبرات واسعة من خلال الممارسة، في مجال عملهم، مثل الحدادين، وعمال الكهرباء والذين يعملون بميكانيكا السيارات، إذ أنهم اقتطعوا من قوة العمل في الاقتصاد السوداني.

المبحث الثاني :أسباب هجرة الكفاءات السودانية وآثارها

1 -أسباب هجرة الكفاءات السودانية:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي دعت السودانيين للهجرة إلي خارج منها ما هو اقتصادي ، واجتماعي، وآخر سياسي ، وترتبط هذه العوامل بشكل عام بعوامل النقص في مجال السياسات التنموية العامة في البلاد، خاصة سياسات إعداد رأس المال البشري وتوظيفه في استدامة التنمية ، وتمكينه من المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي من جانب ، والتحويلات المعرفية والتقنية علي الصعيد العالمي وتداعيات العولمة علي أسواق العمل والقدرة علي المنافسة فيها من جانب آخر، والتي لا تكتمل فقط بالخبرة والمهارة ، وإنما أيضا بطريقة التفكير والقدرة علي التعليم الذاتي المتواصل واستيعاب المستجدات في العمل والوعي بمتطلبات زيادة الإنتاجية والقدرة علي الابتكار. وهذا ما تفسره نظرية عوامل الطرد والجذب احد أكثر النظريات شيوعا وواقعية في تفسير أسباب الهجرة، فعامل الطرد ،(داخلي) يدفع بالكفاءات خارج الوطن بحثا عن أفق أفضل، ودافع الجذب (خارجي) يساعد في جذب الكفاءات إلي تركك وطنهم لتحقيق طموحاتهم (المادية والعلمية)، مثل انفتاح أسواق العمل الخليجية وحاجتها للكوادر الإدارية والفنية والتعليمية، نتيجة للطفرة التي شهدتها المنطقة .علية يمكن اختصار عوامل هجرة السودانيين الدولية في النقاط التالية:

الدوافع الطاردة:

أ -التغيرات المتعددة في التجربة السياسية ، والانتماءات إليها،(من نظام اشتراكي ، رأسمالي إسلامي إلي مختلط).

ب -انعدام الحريات في الرأي وقبول الرأي الأخر.

ت قلة فرص العمل وتزايد معدلات البطالة خاصة بين الخريجين الجامعيين.

ث عدم كفاية الدخل وارتفاع متطلبات المعيشة.

ج -انعدام العدالة في التوظيف ونظام الترقيات.

ح -المحسوبية والفساد الإداري.

خ -الإحباط العلمي وغياب المناخ الملائم للبحث والتطوير والابتكار في السودان.

د -عدم إدراك دور البحث العلمي في دعم الكفاءات الاقتصادية وتطوير الإنتاج.

ذ -ضعف الإنفاق علي البحث العلمي . (خالد لورد، 2012، ، عبد الرحمن ايوبية، 2012، حاجة عبد الرحمن 2010)

الدوافع الجاذبة:

أ -توفر فرص العمل في الدول المستقبلة.

ب -توفر مستوى اعلي من الأجور و معيشة أفضل في دول المهجر.

ت -فرص التفوق العلمي والتكنولوجي، إضافة إلي فرص تنمية القدرات في البلدان المستقبلة.

ث -توفر فرص العدالة في التوظيف وحرية إبداء الرأي في اغلب البلدان المستقبلة. (مستورة سهل، 2011،الصوفي ولد الشيباني،2001)

والجدول التالي يوضح أعداد المهاجرين السودانيين إلي الخارج حسب سبب الهجرة وفقاً لمسح القوة العاملة لسنة 2011

جدول رقم (9) أعداد المهاجرين السودانيين حسب أسباب الهجرة، وفقا لمسح القوة العامل لسنة 2011م

سبب الهجرة	العدد	النسبة %
يبحث عن عمل	73084	54.1
يعمل	33496	24.8
للأسرة	9540	7.1
الدراسة	8190	6.1
أخرى	9592	7.1
غير مبين	1201	0.8
المجموع	135103	100

المصدر: مسح القوى العاملة لسنة 2011

2 آثار الهجرة الدولية للسودانيين:

وفقا للجدل القائم حول هجرة الكفاءات علي بلدان الأصل خاصا إذا كان بلدا ناميا كالسودان تزيد فيه الحاجة لهذه الكفاءات لتدعيم مسار التنمية فيها ، بحيث هل يمكن اعتبارها نزيف وخسارة مادية واقتصادية إنتاجية، ام هي مكاسب يجنيها بلد الأصل من انتقال هذه الكفاءات إلي مجتمع يوفر لها ظروف أفضل تزيد من إنتاجيتها في صنع المعرفة والتقدم الإنساني وهذا معين تشترك فيه كل البشرية. وبشكل عام تؤثر الهجرة الدولية علي الاقتصاد الأصل إيجابا أو سلبا من خلال عدة محاور هي تدفق التحويلات المهاجرين ، وسوق العمل ، والإنفاق العام علي الكفاءات

، وهذه المحاور تفرز آثرها علي المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الصرف والبطالة ، والاستثمار والإنفاق علي التعليم علي سبيل المثال:

فتحويلات المغتربين تعتبر من أهم مصادر إيرادات العملة الأجنبية لمساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات ، وتخفيض العجز في الحساب الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم تحويلات المغتربين في تخفيف مستوي الفقر والبطالة بتوفير فرص عمل، وإيجاد مصادر للدخل الاستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والإلمام بالمهارات المختلفة عن طريق التجربة والتدريب.

- **آثار الهجرة علي البطالة:**

البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية وسياسية أمنية بلغ معدلها العالمي 12.2% ، وفي الوطن العربي حوالي 25% حيث تزيد بمعدل 3% ، ووفقا لتعداد السكاني لسنة 2008 بلغ حجم السكان شمال السودان 30,1 مليون نسمة ، وكان معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي هو 37.4% بينما بلغ معدل البطالة 16.8%(الطاهر ايدام ، 2015) . اما وفقا لمسح القوي العاملة لسنة 2011 فقد بلغ حجم قوة العمل حوالي 9.3 مليون مقارنة بحوالي 5.3 مليون في مسح الهجرة والقوى العاملة 1990 أي بمعدل نمو سنوي 2.1% ويقدر معدل نمو المشتغلين لذات الفترة بحوالي 2.8 (من 4.4 مليون إلي 7.5 مليون)، اما عدد المتعطلين فقد تضاعف من 0.9 في علم 1990 إلي 1.8في العام 2011م أي بمعدل نمو سنوي 3.3% وقد عرف المتعطل عن العمل وفقا لمسح القوة العاملة لسنة (2011) بانه هو الفرد القادر علي العمل ويرغب فيه ويبحث عنه خلال اسبوع الإسناد الزمني سواء عمل سابقاً او لم يعمل (ويميز بين

المتعطلين الذين سبق لهم العمل والذين لم يسبق لهم العمل) اما معدل البطالة فقد زاد من 16.5% في بداية العقد الأخير من الألفية الماضية إلي 18.8% ، اما عدد المهاجرين بغرض العمل وفقا لمسح القوي العاملة لسنة 2011 فقد بلغ 106,580 مهاجر من جملة 135,103 أي بنسبة 78.9% (الطاهر سليمان، 2015). فالبطالة تعد شكل من أشكال الهدر في الموارد البشرية ، إذ ان جميع الموارد تتضاءل أمام العنصر البشري باعتباره أداة التنمية المستدامة، الذي تتصدر مسؤولية نظم التعليم ، الذي يتأثر بجملة من العوامل الخارجة عن نطاق سيطرته ، كالتغير المفاجئ في السياسات السكانية، الأمر الذي يضعف الرابط بين أجهزة التعليم ونظيراتها لتخطيط القوى البشرية العاملة. مما افرز عدد كبير من الخريجين الذين لا يوجد لهم مكان في سوق العمل الداخلي ،خاصة مع ثورة التعليم العالي التي تبنتها الدولة في بدايات 1990، فيتجهون إلي الخارج بحثا عن عمل وظروف أفضل ، الأمر الذي يفرز أثاراً ايجابية بتخفيض الضغط علي سوق العمل وتقليل معدل البطالة في الداخل ، إضافة إلي الأثر الجانبي للهجرة في تخفيف معدلات الفقر لكثير من الأسر عبر التحويلات والاستثمارات ، أي ان هجرة فائض العمالة يكون لها مردود ايجابي صافي ،خاصة إذا كانت تعفي الدولة و ذويهم من خلق وظائف وهمية مقابل دخول تخلق قوة شرائية جديدة ،دون ان يقابلها إنتاج مادي يمتصها ،وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. والجدول التالي يوضح مؤشرات القوى البشرية السودانية للفترة 1998 -2011 .

جدول رقم (10) مؤشرات القوى البشرية السودانية للفترة 1998 -2011(مليون نسمة)

البيان	1998	1999	2000
السكان في سن العمل	16,5	17,1	17.6
القوى العاملة	8,6	8,9	9.2
المشتغلين	7,3	7,5	7.8
فرص التشغيل	-	0.2	0.3
المتبطلين	1,3	1.4	1.4
معدل البطالة	15,1	15.7	15.2

المصدر : وزارة العمل والإصلاح الإداري، إدارة التخطيط والمتابعة، 2011

وبشكل عام ساهمت الهجرة وتدفق التحويلات في حدوث فجوة في مستوى الأجور المحلية، فقد أدى الطلب الخارجي المتزايد علي الأيدي العاملة السودانية إلي إحداث نقص في الأيدي العاملة المؤهلة المحلية ، هذا إلي جانب غياب التدريب مما نتج عنه خلل في سوق العمل المحلي نتيجة نقص في العمالة المؤهلة ، فادى ذلك إلي ارتفاع الأجور المحلية وارتفاع في تكاليف الإنتاج وزيادة وتيرة التضخم (حاجة إبراهيم، 2010). إضافة إلي أن اغلب المهاجرين يتم اقتطاعهم من قوة العمل، حيث يتمتعون بوظائف حقيقية ،كسبوا من خلالها كثير من الخبرات العملية والتدريب، مما يعني أنهم ليس في بطالة حقيقية ، فادي ذلك إلي ان تعاني الكثير من المؤسسات من النقص الحاد في التخصصات والمهارات المهنية والفنية، إضافة إلي إضعاف قدرة الدولة علي التنظيم والإدارة والتخطيط ، ومن ثم قدرة الاقتصاد علي

إحداث النمو والتنمية. كما ان من بقي ولم يهاجر ، أصابه الإحباط ، فأصبح أداءه للعمل يتسم باللامبالاة وعدم الرغبة في الإبداع ،أملا في فرصة للهجرة .

- **الأثر علي سعر الصرف:**

يلعب سعر الصرف دورا كبيرا وهام في تحفيز المهاجرين الدوليين لتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية (المرجع السابق). حيث نفترض ان تعمل مدخرات المهاجرين المحولة علي توفير النقد الأجنبي وبالتالي عدم الانخفاض والاستقرار في سعر الصرف للجنيه السوداني ، مما يزيد من تنافسية منتجات الصادر السودانية، الأمر الذي يحدث التوازن في ميزان المدفوعات للدولة . ولهذا سعت الحكومة السودانية من خلال إقرار العديد من السياسات المحفزة، لاجتذاب مدخرات المهاجرين السودانيين مثل سياسة السعر التشجيعي وهو سعر صرف اقل من السعر الرسمي للجنية السوداني مقابل الدولار ، وعند استبدال السعر الفعال بالسعر الموازي ليصبح قيمة الأخير، الجنية يعادل 1.25 دولار وخفض السعر الرسمي إلي 2.00 دولار للجنية في العام 1979، تم توحيد السعر التشجيعي للمهاجرين مع السعر الموازي . وقد استمر تخفيض قيمة الجنيه السوداني منذ ذاك الحين، كما استمر العمل بأكثر من سعر صرف للجنيه السوداني. ونتيجة لظهور سعر أخر جديد هو سعر السوق السوداء (السوق الحر) أصبح سعر الصرف التشجيعي غير جاذب للمهاجرين لتحويل المدخرات عبر الطرق الرسمية (البنوك والصرافات) ذلك لان سعر السوق السوداء كان وما يزال اعلي من مما تدفعه البنوك . كما ان نتيجة للتضخم تكون معدلات الفائدة الحقيقية علي الودائع سالبة مما يعني انخفاض القوة الشرائية لها بالعملة المحلية بمرور الوقت ، لذا يفضل المهاجرون الاحتفاظ بمدخراتهم بالنقد الأجنبي أو شراء الأراضي

والعقارات. وعلي الرغم من سعي الدولة لجذب مدخرات المهاجرين من خلال التخفيض المستمر في قيمة العملة الوطنية،الا انه لم يجد استجابة تذكر ، خاصة وان السعر الحر مازال اعلي وأكثر إغراءا.

- **اثر الهجرة علي التعليم:**

يعكس مسار الإنفاق علي التعليم واقع اقتصاديات الدول ، إذا كانت نامية أو متقدمة لذا يعد الضعف في التعليم احد معوقات النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. كما ان قضية توجيه التعليم لغرض الإنتاج وتحسين الأداء والاقتصاد ليس كما يتصورها البعض مجرد علاقة رياضية بين المنتج وسوق العمل أو من الوظائف التي تستدعي بناء برامج تعليم جيدة ، أو حجم ونوع المنشاءت التعليمية المطلوبة ، أو التوسع في التعليم المهني والفني ، انما المسالة تنحصر في صياغة فلسفة وأهداف تربوية تلبي الحاجات المستقبلية فالمحتويات التعليمية والأساليب يجب ان تلبيا فلسفة البعد الكيفي للتعليم، فالتعليم لن ينجح إذا لم يكن وظيفيا ، الا ان التعليم الموجه نحو العمل المنتج يحتاج إلي إمكانات مادية وبشرية تعينه علي السير في تنفيذ خطط وإعداد القوي العاملة. وهذا يستدعي التنسيق مع القطاعين الاجتماعي والاقتصادي من منظور التوافق مع فلسفة الأهداف التربوية. كما ان تبادل المعلومات بين التربية وسائر القطاعات المجتمعية من خلال بناء نظام فاعل للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية،لا شك يعطي صورة واضحة عن الأوضاع الاقتصادية ، وبنية العمالة ، ومشاكل سوق العمل وكل ما له علاقة بتطوير الاقتصاد لأهداف التنمية (خالد لورد، 2014) . الأمر الذي يتيح ويساعد في تقرير الإنفاق علي التعليم ،إذ ان الإنفاق علي التعليم هو الذي يحدد نوع التعليم وجودته ومدى كفاءة مخرجاته، ارتباطها باحتياجات سوق العمل. وتشير الكثير من الإحصاءات إلي التباين الواضح في الإنفاق علي التعليم بين الدول النامية

والدول المتقدمة، حيث وصل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي في الدول المتقدمة 490 دولار في مقابل 28 دولار للفرد في الدول النامية.

أما التعليم في السودان كأحد الدول النامية لا ينفك يختلف عن بقية الدول النامية ، فعلي الرغم من التطور الكبير في قطاع التعليم بشقية العام والعالي، بزيادة عدد المدارس والجامعات وانتشارها بشكل واسع الا انه توسع كمي ، دون التركيز علي التطور النوعي، ذلك ان البنيات التحتية التعليمية من (معمل ، مكتبات ، وكوادر وكتب) لم تكن بالقدر الكافي الذي يتلاءم مع التوسع الكمي ، فالبيئة التعليمية ترتبط بشكل مباشر بالميزانيات المعدة للإنفاق علي التعليم من قبل الدولة ، التي كانت في تدني مستمر، حيث كانت تمثل 15% من الميزانية العامة ، تم انحسرت إلي 6.6% في العام 1989م حتي وصلت إلي 1.03 في العام 1996، الا انها عادت للارتفاع مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة إلي 6.4%، ولم يكن التعليم الجامعي بأحسن حالا فقد توسعت الدولة في إنشاء الجامعات والمعاهد العليا، والتوسع في إعداد الطلاب المقبولين في التعليم الجامعي ، دون النظر إلي البيئة الجامعية، التي كانت تعاني من نقص المكتبات والمعامل بسبب ضعف الإنفاق علي التعليم كنسبة من الإنفاق الكلي، ففي تقرير منتدى سياسة الطفل الإفريقي للعام 2010 (ACPF)صنف السودان كأسوأ دولة افريقية من حيث الإنفاق علي التعليم (محمود عابدين، 2013) . مما افرز مخرجات غير مؤهلة بالقدر الكافي لتلبية احتياجات سوق العمل . والجدول رقم (11) يوضح تطور الإنفاق علي التعليم في السودان كنسبة من الإنفاق الكلي.

جدول رقم (11) تطور الإنفاق علي التعليم في السودان بالدولار

السنة	الإنفاق علي التعليم	الإنفاق الكلي	نسبة الإنفاق علي التعليم من الإنفاق الكلي
1980	297,422,542	8,574,285,341	3.468774
1981	330,134,963.5	10,876,527,106	3.035295
1982	326,7990,49.5	10,594,697,615	3.084553
1983	297,513,405.6	9,366,164,539	3.17647
1984	346,833,962.3	10,848,838,514	3.196969
1985	392,762,710.7	13,223,699,526	2.970142
1986	318,707,330.1	16,522,591,642	1.928919
1987	412,735,565.3	21,788,997,412	1.894238
1988	307,890,189.2	16,114,724,029	1.910614
1989	299,640,756.1	15,907,834,960	1.883605
1990	235,411,928.3	12,786,448,116	1.841105
1991	201,789,537.2	12,335,222,199	1.635881
1992	127,755,133.9	7,677,331,253	1.664057
1993	165,579,734.8	9,147,904,942	1.810029
1994	245,428,906.9	13,462,795,339	1.823016
1995	266,593,009.6	14,498,959,884	1.838704
1996	75,218,352.8	9,766,515,179	0.770166
1997	98,452,102.2	12,518,898,233	0.786428
1998	94,512,261.98	12,203,216,413	0.774486
1999	88,797,585.76	11,660,044,854	0.761554
2000	98,161,345.57	12,663,140,066	0.775174
2001	107,325,878.1	14,408,728,043	0.744867
2002	118,954,091.5	15,903,035,285	0.747996
2003	142,675,679.7	18,534,062,253	0.769803
2004	173,610,489.6	22,512,752,330	0.771165

0.732873	30,096,306,388	220,567,638.8	2005
0.720706	40,372,320,357	290,965,665.7	2006
0.755117	48,287,652,209	364,628,492.2	2007
0.787662	57,595,042,058	453,654,436.3	2008
0.740183	57,791,626,155	427,764,014.2	2009
2.1444	61,511,116,557	1,319,044,585	2010
2.133715	65,964,858,434	1407,501,989	2011
1.96184	66,968,941,254	1,313,823,811	2012
1.939481	71,608,541,183	1,388,833,706	2013
1.967371	78,873,562,098	1,551,735,302	2014

المصدر: البنك الدولي(2015، 2016)

ان التعليم بإمكانه المساهمة بفاعلية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من مشكلات التنمية في أي دولة ،لأنه الأداة التي من خلالها يتم استخدام الموارد وتطويرها وتطبيق مبدأ كفاءة الاستخدام. لكن في دولة كالسودان ونتيجة لعدم توفر الظروف الاقتصادية الملائمة لإبقاء المعلمين والأساتذة، شهد هذا القطاع تسربا ملحوظا في أعداد المعلمين للمرا حل الأولي وأساتذة الجامعات خاصة إلي دول الخليج النفطية ، بطرق شتي (الإعارة ،والتعاقد الشخصي) ذلك بسبب كثير من الدوافع الداخلية الطاردة قبل الدوافع الخارجية الجاذبة ، فالي جانب الظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة التي كان من الممكن التكيف معها ، فقد تردت بيئة التعليم بشكل كبير مما زاد من دوافع الطرد، هذا إضافة إلي تدهور المكانة الاجتماعية للمعلم. وهذا نتج عنه افتقار المؤسسات التعليمية لذوي الخبرة والتأهيل ، الأمر الذي يؤدي إلي استخدام حديثي التخرج الذين يفتقرون إلي الخبرة الكافية والتأهيل، مما افرز أثار سالبة علي التعليم ومؤسساته ومخرجاته ،المعين الأول للتقدم والتنمية. كما ان الدولة إضافة إلي فقدان ذوي الخبرة تفقد الموارد المالية التي أنفقتها في إعداد هذه الكوادر وتأهيلها . وفقا لتقديرات تقرير أداء الجامعات السودانية

لسنة 2014 فقد بلغ حجم التسرب(الهجرة) في هيئة التدريس حالي 1379 أستاذ بزيادة قدرها 6% عن 2013 . حيث يمثل حملة الدكتورة 55% وحملة الماجستير 45%. هذا يوضح حجم الهدر الاقتصادي والمادي الذي يحدث نتيجة لهجرة ءؤلاء الأساتذة.

- **اثر الهجرة الدولية علي الاستثمار:**

ونواجه هنا بمشكلة عدم توفر المعلومات عن حجم استثمارات المغتربين ، وان وجدت فهي غير حقيقية خاضعة للتقدير. علي الرغم من ان الدولة قد عملت علي جذب رؤوس الأموال المهاجرة للاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية ،عبر شراكة فاعلة تقوم علي المنفعة المتبادلة وتشجيع السودانيين العاملين بالخارج علي الإسهام بصورة فاعلة في دعم الدولة لمجابهة التحديات ولكن وفق منهجية واضحة تعلي من أولوية مصلحة المغترب وحقه في توفير بيئة آمنه لاستثماراته ومردود ربحي جيد.وهذا الأمر يتطلب جملة من الإجراءات المنظمة للتعامل مع هذا القطاع بشكل عام ،وعلي وجه الخصوص ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية للسياسة المالية والنقدية وذلك من اجل تقديم مجموعة من الحوافز القادرة علي حث السودانيين العاملين بالخارج علي تطوير خياراتهم بشان التركيز علي توجيه استثماراتهم نحو الداخل. الا ان تدفقات رؤوس الأموال من هذا القطاع لم تحدث الاثر المطلوب ولم تصل للمستويات المتوقعة، نسبة لعزوف اغلب السودانيين العاملين بالخارج عن الاستثمار لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالظروف الاقتصادية الداخلية مثل ارتفاع معدلات التضخم والاختلال وتشوه سعر الصرف حيث يتبني بنك السودان نظام أسعار صرف المعوم المدار (نظريا) الا ان ألدوله في الواقع تتبني أسعار صرف غير واقعية تجعل سعر السوق الموازي أكثر جاذبية من السعر الرسمي ، بالتالي يؤدي إلي تحويل مدخرات واستثمارات السودانيين المقيمين بالخارج بعيدا عن النظام المصرفي، كما ان ضعف الرقابة علي توظيف

الودائع بالنقد الأجنبي أدت لإخفاق النظام المصرفي في سداد العديد من الالتزامات تجاه المودعين بالنقد الأجنبي ، وطرح خيار سداده بالعملة المحلية ،وبالسعر الرسمي أدى لإحجام السودانيين العاملين بالخارج عن الاستثمار أو التعامل مع النظام المصرفي(احمد رفعت عدوي ، 2012). وتدني معدل العائد من الاستثمارات ، أو لأسباب شخصية تتمثل في محاولة رد الجميل بدعم الأسرة ، أو نسبة لضعف الدخل. وان وجدت فئة قليلة فإنها تفضل الاستثمارات ذات العائد المضمون مثل العقارات ، أو الاستثمار في مشروعات فردية صغيرة ذات رأسمال محدود خاصة المشروعات الخدمية، (مثل المطاعم ووسائل النقل والمواصلات) فلح بعضها وتعثر البعض لضعف الإدارة ، والرقابة المباشرة من المهاجر. عليه فالمشاركة المباشرة للمهاجرين السودانيين في الاستثمار تكاد لا تذكر ، بل تتركز في قطاع العقارات مما أدى إلي تضخم مستمر في هذا القطاع خاصة في المدن الرئيسية كالعاصمة (الخرطوم). الا ان تحويلات المهاجرين يمكن ان تلعب دورا مهما في توفير النقد الأجنبي اللازم للحصول علي المعدات الاستثمارية خاصة الصناعية منها للمستثمرين المقيمين داخل الدولة ، من خلال توفير الرصيد الكافي لسد احتياجات الوارد من السلع الاستثمارية ، إذا توفرت لها السياسات اللازمة لجذبها عبر الطرق الرسمية،الا ان اغلب التحويلات تتم بالطرق غير الرسمية مما يشكل عب ء علي الاستثمارات من خلال التأثير علي سعر الصرف و معدل التضخم بالزيادة مما يزيد من تكلفة الاستثمارات ، وبالتالي إما ان تتوقف هذه الاستثمارات أو ان تكون من الاستثمارات كبير الحجم، حتى تستفيد من وفورات الحجم في تخفيض التكاليف. حيث لا توجد سياسة توجيه لاستثمارات المغتربين تجاه القطاعات المهمة والمستهدفة من قبل الدولة ،كسلع الصادر أو تلك الاستثمارات التي توفر فرص عمل، إضافة إلي عدم وجود سياسة

إستراتيجية وطنية واضحة لاستيعاب الفوائض المالية للسودانيين العاملين بالخارج واستخدامها في تطوير البني الهيكلية للاقتصاد السوداني ، التي تعاني من الضعف المعوق سلفا (للإنتاج والاستثمار).

3 تحويلات السودانيين العاملين بالخارج:

كما ذكرنا سابقا فان الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بأمر الهجرة والمهاجرين يعتبرون التحويلات هي الميزة الكبرى التي تجنيها بلدان الأصل من هجرة مواطنيها باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية ، وتخفيف للعجز في ميزان المدفوعات ، إلي جانب مساهماتها الأخرى من تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والبطالة. إلا أن هذه الايجابيات وغيرها تعتمد علي استمرارية تدفق هذه التحويلات ، و ما يرتبط بها من سياسات في كل من دول الأصل ودول الاستقبال ، ،لكن بشكل عام تكون التحويلات مرتفعة في السنوات الأولي للهجرة وتنخفض تدريجيا مع الاندماج في مجتمع بلاد المهجر ،وتعاود الارتفاع مع التفكير في العودة النهائية، إضافة إلي أوقات الأزمات، أو في حالة الوضع غير القانوني للمهاجر مقارنة بذوي الوضع المستقر(صديق مضوي ، 2016) مثل الأزمة العالمي ة، الجفاف والتصحر الذي ضرب السودان في 1983، وفي1988 مع السيول والإمطار. وفي هذا الإطار فان هجرة السودانيين للخارج قد ارتبطت بحجم مساهمة التحويلات في الاقتصاد القومي ، حيث تحتل التحويلات الخاصة تحت بند المتحصلات الخاصة ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، والتي تمثل التحويلات عبر الطرق الرسمية ، مكانة رفيعة خاصة بعد تراجع دور المنح والمساعدات الخارجية نتيجة لعجز السودان عن سداد ديونه الخارجية مما أدى إلي تراكم الأخيرة. إلي جانب تراجع موارد الصادر لعدد من الأسباب الداخلية والخارجية .لكن ظلت تحويلات المغتربين السودانيين دائما اقل من مستوى التطلعات ،ولا تتناسب مع الوجود السوداني بالخارج من حيث الإعداد ، حيث يقدرها البنك الدولي

ب 1,8 مليون مهاجر، أما التقديرات المحلية تشير إلي أكثر من أربعة ملايين، أو مستويات التعليم والتأهيل والوضع الوظيفي،كما يصعب الاعتماد عليها كمصدر مالي دائم لان إنفاقها استهلاكي أكثر منه استثماري، إضافة إلي انها تعتمد علي القرارات الفردية للمهاجرين.

وتغطي التحويلات التي تتم عبر الطرق الرسمية حوالي 30% من احتياجات السودان من النقد الأجنبي، اما مجموع التحويلات عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية تحتل 80% من مصادر النقد الأجنبي بالسودان حسب التقرير الاستراتيجي للسودان عام 1998م(مستورة سهل، 2011) . ففي فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظلت تحويلا ت السودانيين العاملين بالخارج تشكل 30% من إجمالي موارد النقد الأجنبي بالبلاد ، الا ان الأهمية النسبية للتحويلات قد تراجعت خلال هذه الفترة خاصة التحويلات الرسمية بسبب الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية النفطية نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها بعد حرب الخليج الأولي والثانية ،باعتبار ان الدول الخليجية وعلي رأسها السعودية والكويت كانت المستقبل الأول للعمالة السودانية، قبل حرب الخليج والتي أثرت علي الأوضاع الاقتصادية لبعض دول المنطقة، وانخفاض ألطلب علي النفط وانخفاض عائداته ، وبالتالي تقليص الإنفاق الحكومي في هذه الدول ،مما نتج عنه تخفيض العمالة الوافدة، بما في ذلك السودانية . أما بعد اكتشاف البترول في السودان تراجعت مكانة التحويلات كمصدر للعملة ، بل أصبحت في المرتبة الثالثة في قائمة مصادر النقد الأجنبي بعد البترول والاستثمارات الأجنبية، لكن الان وبعد خروج نسبة كبيرة من إيرادات البترول بانفصال الجنوب يمكن ان تعود إلي المقدمة في توفير موارد النقد الأجنبي ، واستعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، عن طريق سياسات التحفيز والتشجيع. حيث ان هناك نوعين من التحويلات ، الأول : يمثل التحويلات السلعية والنقدية الخاصة بالقطاع العام ، أما النوع الثاني من

التحويلات هى تحويلات القطاع الخاص التي تشمل الشركات متعددة الأغراض وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج لذويهم .

وعلي الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه تحويلات العاملين بالخارج في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والاستثمار والأسعار. فان هناك تفاوت كبير في تقديرها من دراسة إلي أخرى ، ذلك ان جزء كبير من هذه التحويلات يأتي بطرق غير رسمية وتظهر ضمن حساب الأخطاء والمحذوفات في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلي تضخيم هذا البند . وفي هذا الصدد قدر البنك الدولي ان نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من احتياطي النقد الأجنبي تقدر بحوالي 208 %، اما مدخرات العاملين بالخارج خلال الفترة من 1980 – 1990 بلغت 46 بليون دولار ، تم تحويل 27 % منها 14.8 بليون دولار . ولكن بوجه عام ان تحويلات العاملين بالخارج تتجه للصعود بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 16% وقد تسارع هذا النمو في النصف الثاني من العقد الأول في الألفية (والتي تمثل فترة انتقالية للسودان تمهيدا لانفصال الجنوب) وكان أسرع ما يكون أبان الأزمة المالية وما بعدها. حيث ارتفعت التحويلات من 1,02 مليار دولار إلي 3.2 مليار دولار بنسبة بلغت في هذه الفترة 51% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص. وكان ذلك بسبب استقرار الوضع الاقتصادي وثبات سعر الصرف، والمناخ الاستثمار الجيد الذي كان سائدا(صديق مضوي ، 2016)،إذ بلغ معدل النمو خلال تلك الفترة 25% ، وهذان المعدلان يفوقان معدل النمو في الاقتصاد ككل خلال العقد الماضي الذي كان حوالي 7-8% ، بل يفوق معدل التضخم في معظم السنوات مما يعني ان الاقتصاد السوداني قد استفاد فائدة حقيقية من تحويلات المغتربين الجارية. والتي بلغت في مجملها ما يزيد عن 18 مليار دولار بمعدل سنوي 1.7 مليار دولار كان اغلبها في الأعوام الأخيرة من العقد الماضي. حيث بلغ نصيب الفرد من هذه التحويلات

456 مليون دولار، فإذا أخذنا في الاعتبار من ينتمون إلي المغترب بصلة القرابة تكون استفادتهم من هذه التحويلات أكثر من نصيب الفرد منها عموما من كل سكان السودان(عز الدين حسن ،2011). وهذه الأرقام وان كانت غير دقيقة، تدل علي الاثر الكبير للتحويلات المغتربين في الاقتصاد السوداني والوضع الاجتماعي . ذلك ان هناك الكثير من هذه التحويلات لا يدخل ضمن الحساب الجاري مثل التحويلات العينية ،أو تلك التحويلات التي تأتي عبر الطرق غير الرسمية.(المرجع السابق، 2012). الجدول التالي يوضح تطور أداء تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006-2011 .

جدول رقم (12) تطور أداء تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2006 – يونيو 2011) (القيمة بملايين الدولارات)

البند	2006	2007	2008	2009	2010	(Jan.-June) 2011	الاجمالى
إجمالي التحويلات الجارية	2,346	2,500	4,024	2,974	3,360	859	16,062
تحويلات القطاع الخاص	1,958	2,322	3,348	2,307	2,165	641	12,740
حجم تحويلات المغتربين	1,217	997	1,588	1,365	1,196	211	6,575
تحويلات المنح النقدية	723	555	247	201	319	102	2,147
تحويلات أخرى	19	769	1,513	741	649	328	4,019
نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من إجمالي تحويلات القطاع الخاص	62.1	43.0	47.4	59.2	55.3	32.9	51.6

المصدر : بنك السودان المركزي، 2012 .

الشكل رقم (2) يوضح نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من إجمالي تحويلات القطاع الخاص خلال الفترة (2006 – يونيو 2011).

الشكل رقم (2) نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من إجمالي تحويلات القطاع الخاص خلال الفترة (2006 – يونيو 2011).

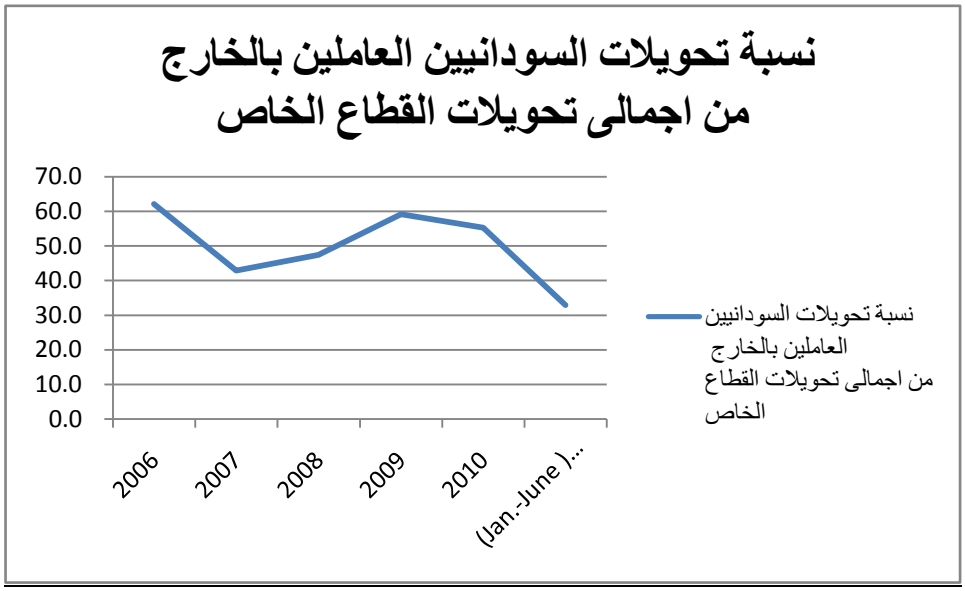

المصدر : بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، (2012)

يتضح من الجدول رقم(12) انه منذ العام 2006 ، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى حجم تحويلات المغتربين لعام 2008 الي 1,588 مليون دولار ولكن هنالك انخفاض مستمر فى حجم التحويلات ، حيث انخفضت من 1,217 مليون دولار فى عام 2006 إلى 997 مليون دولار بنهاية العام 2007 ، بمعدل 18% .كما أن الحجم الإجمالي لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية (البنوك والصرافات) خلال الفترة المذكورة قد بلغ 6,575 مليون دولار بنسبة 51% من إجمالي تحويلات

القطاع الخاص ، ويمثل ذلك رقما مقدراً يساهم فى زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي ، ويعزى ذلك الانخفاض الملحوظ فى حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلى زيادة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي أو الحر والعكس صحيح. لأن العلاقة بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والفجوة بين السعرين علاقة عكسية ، أي كلما قلت الفجوة زادت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية.(محمد الحسن الخليفة ،2011). والجدول رقم (13) يوضح حجم التحويلات بملايين الجنيهات ،وفقا لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء خلال الفترة من (1980 -2014).

جدول رقم (13) حجم التحويلات بالمليون دولار ، خلال الفترة (1980 – 2014)

السنة	حجم التحويلات	السنة	حجم التحويلات
1980	309.9	1998	710.9
1981	357.3	1999	1026.4
1982	390.9	2000	595.8
1983	286.5	2001	964.9
1984	513.0	2002	1718.1
1985	925.5	2003	1867.8
1986	954.4	2004	2901.0
1987	784.9	2005	3522.3
1988	976.5	2006	2730.7
1989	1505.8	2007	770.6
1990	1175.4	2008	805.3
1991	850.7	2009	2354.6

1992	17966.6	2010	5045.0
1993	23800.0	2011	2970.6
1994	14596.7	2012	5598.7
1995	4151.06	2013	13358.3
1996	46.0	2014	9244.2
1997	199.2		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، (2015).

من الجدول رقم (13) نلاحظ التفاوت الواضح في حجم التحويلات بين الزيادة والانخفاض من سنة لأخرى علي الرغم من الزيادة في حجم الهجرة فمثلا في عقد الثمانينات كانت التحويلات في زيادة مستمرة ما عدا سنة 1983، 1987 م حيث بلغت قيمة التحويلات فيها علي التوالي(286.5، 784.9) مليون جنيه ، اما عقد التسعينات ، فقد كانت قيمة التحويلات فيه تتذبذب بشكل كبير من سنة إلي أخرى ففي عام 1992 بلغت قيمة التحويلات 17966.6 مليون جنيه بينما في العام 1996 كانت 46 مليون جنيه فقط كادني قيمة خلال فترة الدراسة. اما العقد الأول في الألفية الثالثة علي الوغم من الانخفاض في بعض السنوات الا انه يتميز بالزيادة المستمرة نسبيا في حجم التحويلات .

- **آثار التحويلات علي بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني:**

الأثر علي ميزان المدفوعات : ميزان المدفوعات هو سجل لكل المعاملات الاقتصادية للمقيمين داخل حدود الدولة مع بقية العالم خلال فترة محددة، وتستخدم فية أساليب المحاسبة ، فكل المعاملات تقيد وفقا لنظام القيد المزدوج كما ان المعاملات تصنف إلي دائنة إذا كانت عملات أجنبية يتم تحصيلها لصالح السودان ،ومدينة إذا كانت مدفوعات تنساب إلي الخارج، وتكون كافة

المعاملات الدائنة والمدينة في جملتها متساوية بحيث يكون المتحصل النهائي صفرا، وبذلك يكون ميزان المدفوعات ككل متوازنا، ومن ناحية ثانية يقسم ميزان المدفوعات إلي أربعة موازين فرعية يجمع في كل منها المعاملات المتجانسة. فالميزان الأول هو الميزان التجاري الذي يتضمن الصادرات والواردات بكل أنواعها، ثم ميزان الخدمات والتحويلات أو ما يعرف أحيانا بميزان المعاملات غير المنظورة، ويشمل تحويلا ت المغتربين المحصلة ، والسفر والسياحة، إضافة إلي تعويضات العاملين في السفارات والمؤسسات الدولية التي لا تندرج تحت بند التحويلات الجارية،وجملة الحساب التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة تشكل الحساب الجاري . اما الميزان الفرعي الثالث فهو ميزان راس المال الذي يشمل الاستثمار الاجنبي المباشر ،إضافة إلي استثمارات المحافظ قصيرة الاجل. وجملة هذه الموازين الثلاثة تشكل العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات الذي يجب موازنته لتكون محصلة الحساب صفر.(عز الدين حسن ،2011) .

ظل السودان يبحث عن تطوير طرق وبدائل مختلفة لتلافي العجز في ميزان المدفوعات ، والتغلب علي انعكاسات فقدانه لموارده النفطية والتي تعادل 75%من صادراته ، والذي ترتب عليه تدهور متزايد في ميزان المدفوعات وسعر الصرف للجنيه السوداني وعرض احتياطي النقد الأجنبي ، ومن ضمن هذه البدائل المقترحة ولعله أهمها وأكثرها فاعلية في المردود هو إشراك قطاع السودانيين العاملين بالخارج في دعم توجهات السودان للخروج من هذه الأزمة ، عبر شراكة فاعلة تقوم علي المنفعة المتبادلة ،وفق منهجية تعلي أولوية مصلحة المغترب.

أ –اثار التحويلات علي ميزان المدفوعات:

والواقع ان هذه التحويلات من الناحية النظرية البحتة تمثل مكسبا هاما من مكاسب الهجرة لدول الأصل.وعنصر فعال وايجابي في تنمية الاقتصاد.الا ان دورها الايجابي يعتمد علي مدى حسن أو سوء استخدامها وتوجيهها لأهداف التنمية. وتتمثل أهم الايجابيات لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي ميزان المدفوعات كالاتي :

1 -تلعب دورا متزايدا في الحلول محل التدفقات الرأسمالية من الخارج لسد العجز في ميزان المدفوعات ،وتعبئة الموارد المالية للازمة لتمويل احتياجات التنمية واستثماراتها. حيث يمثل ميزان المدفوعات حصيلة إفرازات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي المتعلق بالتصدير والاستيراد. كما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي للإنتاج والاستثمار والادخار.إلا انه يتأثر بالأداء المالي والنقدي و وما يصحبه من تغيرات في معدلات التضخم و أسعار الصرف ، إضافة إلي التفاعل المباشر مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد سلبا أو إيجابا. وقد بدا التدهور في موقف الحساب الخارجي في الاقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات نتيجة لعد ة عوامل داخلية وخارجية من أهمها :

- النمو المتدني والبطيء للإنتاج وسلع الصادر الأساسية.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين الخاص والعام ،والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية ، مما زاد أعباء خدمة الديون الخارجية والنمو الحاد لهذه الديون،نسبة لعدم القدرة علي سدادها.
- إضافة إلي نقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة العقول إلي الخارج.

- سياسة القيود علي الأجور وهوامش الربح التي أدت إلي التشوهات في الاقتصاد والتي أثرت سلبا علي الأداء الإنتاجي والصادر.
- الارتفاع الحاد في أسعار سلع الواردات ،خاصة الأساسية كالبترول والسكر، و مدخلات الإنتاج الزراعي، فقد شكلت فاتورة واردات الموارد البترولية وحدها خلال فترة السبعينات من القرن الماضي حوالي 70% من حصيلة الصادرات.
- نظم سعر الصرف غير الواقعي ، والذي يعتمد علي أكثر من سعر. (مستورة سهل،2011)

2- يمكن للتحويلات أن تلعب دورا كبيرا في رفع الطاقة الادخارية للمجتمع السوداني ، من خلال تقييم الهدف الفردي للهجرة، ومحاولة تحقيقه.

3- تلعب التحويلات دورا فعالا في تحسين الأوضاع المعيشية ، وتخفيف الفقر، لفئة كبيره من المجتمع. إذا أخذنا في الاعتبار المعالين من ذوي القربى، والالتزامات الأسرية والاجتماعية.

4- قد تودي التحويلات إلي تخفيف حجم التباين بين المناطق الريفية والحضرية إذا ما وجهت لتنشيط هذه الاقتصاديات.

علي الرغم من هذه الايجابيات للتحويلات علي ميزان المدفوعات الا ان لها تأثير سالب عليه يتمثل في الأتي:

1- علي الرغم من أهمية التحويلات في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات ورفع الطاقة الادخارية فانها تعتبر مصدر غير ثابت للدخل والادخار القوميين ، في الأجل الطويل، بسبب صعوبة التنبؤ بحجمها في الأجل الطويل، وحتمية تغير حصيلتها خلال هذه الفترة، ليصبح دورها مرحليا ، مما يجعل الاعتماد عليها يعرض ميزان المدفوعات لمخاطر عديدة ، ويسبب عدم استقراره . ذلك ان

التوقعات في الأجل القريب يمكن إجراءها اعتمادا علي رصيد المهاجرين في الخارج وتركيبهم العمري والمهني ومعدلات التحويل لمختلف الفئات ،الا ان إجراء توقعات جديد ة لآجال طويلة يعتبر شبه مستحيل (محمد جبريل ، 2005)، مع العلم ان قرار التحويل يخضع لاعتبارات شخصية وفردية بعيدة عن الاقتصاد والتنمية .

2 -يترتب علي نمط الإنفاق الاستهلاكي لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج تغذية الضغوط التضخمية في توزيع الدخل والفاعلية الإنتاجية، وسياسات الدولة فيما يتعلق بها.

3 -عادة ما يفوق الميل الحدي للاستيراد من قبل العاملين بالخارج الميل الحدي للاستيراد الممول من الدخل المكتسب محليا مما يرفع نصيب الواردات الكلية في الناتج القومي الإجمالي ويخفض بالتالي الفائض في الحساب التجاري أو يزيد من العجز فيه.خاصة إذا أنفقت التحويلات علي سلع الاستهلاك ،او إذا زاد استيراد غير المهاجرين بسبب المحاكاة.

4 -يمثل الخطر الرئيسي في الاعتماد علي التحويلات كمصدر حيوي للنقد الأجنبي في تواني الدولة عن تنمية الطاقات الإنتاجية المحلية، وتنمية الطاقات التصديرية للاقتصاد القومي، مما ينعكس علي الميزان التجاري مستقبلا.

5 -ومن جانب آخر تؤثر التحويلات علي سعر الصرف من خلال ما تلجا إليه بلدان الأصل من تخفيض لعملتها بهدف جذب مدخرات العاملين بالخارج ، فضلا عن كل المخاطر المتعلقة بتخفيض العملة ، فان إغراءات سعر الصرف في السوق السوداء تفقد هذا الإجراء فاعليته في جذب مدخرات العاملين بالخارج، الأمر الذي يدفع بصانعي السياسة إلي مزيد من التخفيض في قيمة العملة في فترات متقاربة للمحافظة علي مستوى التحويلات من الانكماش، خاصة في حالة

عدم وجود بدائل للحصول علي النقد الأجنبي . ويرجع ذلك إلي سوء إدارة الاقتصاد فيما يتعلق بالتوقعات بشان زيادة حجم الصادرات ، وانخفاض حجم الواردات. ومحصلة ذلك مزيد من الآثار السالبة علي ميزان المدفوعات (زيادة العجز) .

من هذا نخلص إلي ان للتحويلات ادوار مهمة في تقويم الاقتصاد الخارجي ومن ثم التنمية . إذا تم وضع السياسات الاقتصادية والمالية ، الكفيلة بوضعها في المسار الصحيح للتنمية، مع الأخذ في الاعتبار أثارها الهيكلية علي المتغيرات الاقتصادية الأخر ى خاصة الكلية منها، (كالطلب النهائي ، والاستهلاك والإنتاج الاستثماري).

ب -الأثر علي عائدات الصادر وحجم الواردات:

بما أن التحويلات إلي جانب زيادة الصادرات وتخفيض الواردات تمثل المكونات الثلاثة اللازمة لتقويم العجز في ميزان المدفوعات. وتزداد أهمية التحويلات نسبة للصعوبات التي تواجه قطاع الصادرات في السودان الذي اتسم بالجمود خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، نتيجة لجمود قطاع الصادر بسبب البطء والتدهور أحيانا في نمو قطاع الإنتاج ، خاصة أهم المحاصيل النقدية وهو القطن، الذي تزيد مرونة الطلب علي ه عالميا إلي جانب انخفاض إنتاجيته وحصيلته داخليا . بحيث لم تغطي حصيلة الصادرات السودانية سواء 46% فقد من حجم الواردات مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، إضافة إلي الفجوات التمويلية الحادة للنقد الأجنبي والمحلي علي حد سواء والذي ظهر في العجز في الميزانية العامة للدولة، بسبب ضغط الواردات، حيث وصل العجز في الميزان التجاري إلي 9% من الناتج الإجمالي خلال نفس الفترة .هذا الي جانب تفاقم حجم الديون الخارجية ،إلي الحد الذي يرى فيه البنك الدولي ان المطلوب من النقد

الأجنبي وصل في السودان حوالي ضعف ما أمكنه الحصول عليه لتصل خدمة الدين العام إلي ما يتراوح بين 50% إلي 100% من حصيلة الصادر. وفي النصف الأول من التسعينات فشلت الصادرات في تحقيق المستوى الذي وصلت إليه في السبعينات ، نسبة إلي العديد من الأسباب الداخلية والخارجية منها انخفاض حجم مساهمة السلع النقدية في تركيبة سلع الصادر خاصة القطن والصمغ العربي الذي تراجعت كميتها من 46% إلي 29% من جملة الصادرات(مستورة سهل، 2011). إضافة إلي عدم تنوع الأسواق إلي جانب السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر، خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود علي هوامش الإرباح ، فضلا عن نظام الصرف الغير واقعي، حيث كانت تعامل سلع الصادر بسعر الصرف الرسمي ، مع القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي مثل حجز نسبة من الموارد لتباع لبنك السودان بأسعار غير مجزية وغير محفزه للإنتاج والتصدير وغيرها من الأسباب(محمد جبريل ، 2005). إلي جانب كل ذلك فان توفر مصادر قطاع التصدير سواء من الداخل أو الخارج تشكل عاملاً هاما في بناء القاعدة الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات المصدرة والقابلة للتصدير ،ويكون الاعتماد قائم علي مصادر التمويل المحلية والخارجية مستمرا في هذا القطاع إلي ان يتمكن من مواكبة التغيرات العصرية والتكنولوجية في تلبية احتياجات السوق الخارجي .لذا يحتاج قطاع التصدير في السودان إلي الدعم والتشجيع المستمرين، فان الحاجة تتطلب زيادة الحرص علي توفير القدر الأكبر من مصادر التمويل المحلية والخارجية . وبما ان تحويلات العاملين بالخارج تشكل مصدرا مهما وأساسياً في بناء البنية التحتية لقطاع التصدير، وتوفير الاحتياطي النقدي اللازم له بما يسمح باستمرار نموه وتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج،. لذا صار بالإمكان

القول ان تحويلات العاملين بالخارج هي الأخرى تسهم فعلا في زيادة القدرة التصديرية ، هذا إلي جانب انها تمثل مصدرا هاما في تمويل الواردات، التي شكلت التحويلات نسبة كبيرة من تكلفة الواردات الأساسية .علي الرغم من نمط تخصيص هذه التحويلات الذي يخضع للاعتبارات الشخصية من قبل الفرد والأسرة ، وليس للاعتبارات الاقتصادية للدولة(مستورة سهل، 2011). إلا انه يمكن من خلال السياسات الاقتصادية والمالية، توجيه هذه المدخرات إلي القطاعات ، خاصة لفك الاختناقات في العملة الصعبة ولكن إلي حين ، وهذا هو فخ التحويلات، حيث أن نقصانها عن المستوي المطلوب يؤدي إلي العجز في النقد الأجنبي وبالتالي اللجوء إلي الاستدانة وطلب المعونة الخارجية . ويظهر هذا في التذبذب الواضح في حجم الواردات خلال فترة السبعينات الثمانينات و بداية التسعينات لعدم وجود سياسة مستقرة تجاه نظم الاستيراد، فعندما تشتد الضغوط علي الحساب الجاري تطبق سياسة تقليص الاستيراد ، ثم عندما تشتد ندرة الموارد الأساسية مثل الخبز والموارد البترولية وغيرها ، تقوم الدولة بتعديل نظام سعر الصرف لزيادة تدفقات التحويلات الخاصة أو تسمح بنظم استيراد جديدة .ومن كل ما تقدم نجد ان السودان يعاني ضعفا وعجزا مستمرا في الميزان التجاري ،حيث يستورد أكثر مما يصدر ، الأمر الذي يجعل هناك حاجة دائمة للنقد الأجنبي الذي يعتمد علي توفيره بدرجة أساسية علي مصدرين، هما الصادرات ، التي يجب ان تعكس القدرة الحقيقية للاقتصاد القومي في التعامل مع الاقتصاد الدولي، وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج. الا أن الصادرات السودانية تحتاج إلي جهد كبير ، علي الرغم من استمرار سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية الهادفة إلي تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الخارجية، بتقليل تكلفة التصدير بإلغاء الرسوم

والضرائب، والالتزام بمواصفات الصادر العالمية لتحقيق عائد مجزي للمنتج الصادر (محمد جبريل، 2005) .خاصة وأنها تعتمد علي المحاصيل الزراعية التي تخضع للقوانين المناخية ، كما تتطلب هي الأخرى بعض المدخلات من الخارج ،لتصبح تحويلات السودانيين العاملين بالخارج هي مورد هام وفعال في توفير النقد الأجنبي، وتمثل جانب العرض في سوق النقد متأثرة بسياسات سعر الصرف داخليا.

وبما ان التصدير والاستيراد يعكسان وضع الميزان التجاري يصبح من المهم عرض بعض النسب للمقارنة بين العائدات التصدير والتحويلات وحجم الاستيراد. والجدول التالي يوضح نسبة التحويلات إلي قيمة الصادرات والواردات للفترة من 1980 إلي 2014

جدول رقم (14) نسبة التحويلات إلي قيمة الصادرات والواردات للفترة (1980 -2014م)

(القيمة بملايين الدولارات)

السنة	قيمة التحويلات	قيمة الصادرات	نسبة التحويلات إلي الصادرات %	قيمة الواردات	نسبة التحويلات إلي الواردات %
1980	309.9	867.5	36	-1775	17
1981	357.3	1097.5	33	-2502.5	14
1982	390.9	425.56	92	-862.22	15
1983	286.5	514.62	56	-773.08	37
1984	513.0	519.23	99	-809.23	63
1985	925.5	445.22	208	-792.17	135
1986	954.4	326.8	292	-683.6	140
1987	784.9	252	311	-765.67	103
1988	976.5	427.11	229	-1019.33	96
1989	1505.8	731.56	206	-6402.22	24

120	-980	352	333.33	1175.4	1990
96	-885.71	281	302.86	850.7	1991
2189	820.62	5630	319.08	17966.6	1992
2519	944.87	5704	417.24	23800.0	1993
1332	1095.54	2725	535.62	14596.7	1994
350	1184.80	747	555.70	4151.06	1995
3	1504.50	7	620.30	46.0	1996
14	1421.90	34	594.20	199.2	1997
41	1732.20	119	595.70	710.9	1998
82	1256.20	132	780.10	1026.4	1999
44	1552.7	38	1806.7	683.2	2000
35	2108.7	43	1698.7	730.5	2001
40	2446.4	50	1949.1	970.2	2002
42	2881.9	48	2542.2	1218.4	2003
39	4075.2	42	3777.8	1580.2	2004
28	6764.4	39	4824.3	1880.5	2005
24	8073.5	35	5656.5	1958,4	2006
26	8775.5	26	8879.2	2321.5	2007
36	9351.6	29	11670.5	3347.7	2008
29	9690.9	34	8257.1	2775.1	2009
22	10044.8	19	11404.3	2614.6	2010
15	9235.9	14	10193.4	1380.1	2011
12	9230.3	27	4066.5	1088.5	2012
14	9918.1	29	4789.7	1376.5	2013
10	9211.3	20	4453.7	888.3	2014

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحث(من بيانات العرض الاقتصادي لوزارة المالية)

المبحث الثالث :سياسات الدولة تجاه قضية الهجرة

1 -السياسات الحكومية للهجرة

وضعت منظمات العمل والعربية الأسس اللازمة لهجرة القوى العاملة التي تستند إلي الحرص علي مصالح العاملين خارج أوطانهم ، باعتبار ان حق العامل المهاجر من الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (13) حيث نص الإعلان علي ان لكل فرد حق التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، ويحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها . وفقا لاتفاقية الدولية رقم 158/45 لسنة 1990 الخاصة بحماية المهاجرين وأفراد أسرهم تنص المادة (8) ان للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في مغادرة أي دولة بما في ذلك دولة المنشأ ، وهذا الحق لا يخضع لأي قيود الا تلك التي تنص عليها القوانين التي تكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا الجزء من الاتفاقية. وبما ان سياسات الهجرة تعد احد جوانب السياسة السكانية لذا تعمل الدولة علي وضع قرارات و قوانين تنظيم الهجرة منها والوافدة اليها(حاجة إبراهيم،2012). ففي ما يتعلق بهجرة المغادرة ، فقد أصدرت حكومة السودان قانون القوى العاملة لسنة 1974 والمعدل لسنة 1976م بعد تزايد الطلب علي العمالة من قبل الدول العربية النفطية لتنمية اقتصادياتها بعد الثورة النفطية في 1973م ، ويكفل هذا القانون حق الفرد في التنقل ، وقد نص في المادة (15) علي الأتي: يجب علي كل سوداني راغب في العمل خارج السودان ان يحصل ، علي إذن من المدير وفقا للوائح الصادرة بموجب أحكام هذا القانون ويقصد بالمدير مدير عام مصلحة العمل ، وفي اكتوبر من عام 1976م أصدرت الدولة قرار وزاري رقم (93) يقضي بعدم قانونية مغادرة موظفي الحكومة البلد دون موافقتها،

وطلبت التعاون المالي من الحكومات المستفيدة لمساعدتها في إنتاج كفاءات عالية بما يلبي حاجتها أيضا، واشتمل القرار الوزاري علي النقاط التالية: فتح مكاتب ملحقيه عماليه في كل من السعودية والأمارات كبديل لمكتبي ليبيا والكويت، وعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول التي تحتاج إلي أعداد كبيرة نسبيا من الخبرات السودانية ، علي ان تضمن هذه الاتفاقيات جوانب التدريب ومختلف النواحي الفنية وتوفير أعداد اكبر لسد حاجة البلاد وحاجة الدول من الأيدي العاملة علي ان يتولي السيدان وزير الخدمة العامة والداخلية إجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد ، والعمل علي دعم مؤسسات التدريب لتفي بالاحتياجات المحلية والخارجية من الكوادر السودانية المدربة. اما فيما يتعلق بهجرة العقول فقد وضعت الحكومة في عام 1977م مشروع تحسين وتقويم الوظائف و أملا في ان يمتص حجم التضخم في مستوى المعيشة وان يهيئ عائدا مجزيا للخبرات السودانية المدربة ، و ان يقوم المتدرب المهاجر بتعويض الدولة عن الخسائر التي تكبدتها في تدريبه ، إذا رأى ان يهاجر قبل ان يوفي بنصوص العقد الذي قام بتوقيعه، حيث طبقت إجراءات صارمة تجاه الذين هاجروا بلا إخطار لمواقع عملهم ، وصل إلي حرمانهم من بعض أو كل حقوق وامتيازات ما بعد الخدمة. كما قضت مصلحة العمل السودانية بمنع إعطاء تأشيرة خروج لاي مواطن يحمل عقد عمل بالخارج الا بعد توثيقه، وفي العام 1978 أصدرت مصلحة العمل مجموعة من الضوابط لتنظيم عملية الاستخدام الخارجي لحماية حقوق الع املين بالخارج وضمان سلامة الإجراءات ، تضمنت ان تكون المرتبات مجزية سواء للتعاقد الفردي أو الجماعي ، ان يشمل العقد توفير السكن المناسب أو بدل السكن، ومطابقة المهنة بالعقد للمهنة بجواز السفر. ثم جاءت لائحة الإجراءات التي يجب ان تتبع عند التعاقد الجماعي. تبعتها لائحة عام 1990 التي وضعت الأسس التي توضح كيفية التعاقد مع

النساء العاملات بالمنازل لانتشار الظاهرة في تلك الفترة، وتضمنت اللائحة أيضا شروط توثيق عقد العمل الفردي.

ومن جانب أخر وجدت الدولة ضرورة إنشاء جهة رسمية ممثلة لشريحة السودانيين العاملين بالخارج اثر الزيادة المتنامية في أعدادهم، حيث تم إنشاء الجهاز المركزي لشئون المغتربين في العام 1979 بموجب القرار رقم (681)، والذي تدرج ليصبح جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، بعد منحه صلاحيات أوسع لمواجهة المستجدات نسبة لزيادة أعداد المهاجرين وازدياد مشاكلهم. (المرجع السابق) والذي تم من خلاله عقد عدة مؤتمرات كان أولها في العام 1985 والذي خرج بعدة توصيات أهمها ضرورة مساهمة المغتربين في خزينة الدولة بفرض ضريبة بواقع 10% من الدخل السنوي علي كل المغتربين السودانيين باستثناء بعض الفئات التي تعمل في المنظمات الدولية والمعارين من قبل الحكومة ، والمقيمين في بلدان الازدواج الضريبي .وقرر ان السودانيين العاملين بالخارج يقصد بهم السودانيين الذين يعملون بالخارج لمدة تزيد في جملتها عن مائة وثمانون يوما ، غير أولئك الذين يعملون في السلك الدبلوماسي. وهذه الضريبة لم تكن مدروسة حيث لم يمضي عام علي فرض الضريبة ، حتى بداء جهاز المغتربين في تعديلها في المؤتمرات التالية لتزمر المغتربين وعدم قدرتهم علي الإيفاء بها في فترة زادت عن عشرين سنة ، حيث شرعت الكثير من القوانين ، وإصدار العديد من القرارات الوزارية التي تتعلق بتخفيض الضريبة حيث عدلت ضريبة بعض الفئات من 10% إلي 1% (للعمال)(المغيرة ،2005)م .كما صدر قرر وزاري في العام 1999 بإعفاء العاملين بالخارج من المتأخرات للفترة 1993-1997 كما تم الإعفاء الكامل لبعض الفئات من المساهمة الوطنية مع الإثبات، مثل حالات الأمراض المزمنة ، العاهات المستديمة، الأرامل. وهكذا توالت التخفيضات والتعديلات والإعفاءات علي الضريبة . كما

توالت المحفزات من قبل حكومة السودان لجلب مدخرات السودانيين الع املين بالخارج من خلال أسعار الصرف والإعفاءات الجمركية . فقد درجت الحكومة علي إعطاء المهاجرين سعر صرف خاص للجنية السوداني اقل من السعر الرسمي وذلك منذ بداية السبعينات ، فمثلا قبل عام 1978م عندما كان السعر الرسمي للجنية 2.87 دولار والسعر الفعال 2.50 دولار للجنية الواحد ، كان السعر التشجيعي للمهاجرين 1.75 دولار للجنية الواحد ، واستمر السعر التشجيعي للمهاجرين حتي العام 1979حيث ادخل السعر الموازي والغي السعر الفعال، ووضع السعر الموازي ليعادل الجنيه السوداني حوالي 1.25 دولار للجنيه وخفض السعر الرسمي إلي 2.00 دولار للجنية، ثم تم توحيد السعر التشجيعي للمهاجرين مع السعر الموازي. وكانت الإعفاءات الجمركية تتمثل في سياسة الاستيراد بدون تحويل القيمة، وهي احد السياسات السودانية لجلب التحويلات وهو نظام يتيح للأفراد استيراد سلع معينة بدون تحويل قيمة العملة بغرض التجارة للمغتربين طالما كان باستطاعتهم تدبير النقد الأجنبي اللازم لشراء السلع المسموح باستيرادها، بعد إبراز شهادة اغتراب موثقة من السفارة السودانية في القطر الذي يعمل فيه، علي ان تصدر التراخيص باسم المغترب دون غيره (حافظ عمر ،2011). كما ابتدعت الحكومة السودانية وسيلة اخر ى في محاولة لجذب مدخرات المغتربين أسمتها أراضي المغتربين في العام 1975 بهدف بيع أراضي سكنية للمغتربين من الدرجة الأولي والثانية علي ان تدفع قيمتها بالدولار بمتوسط سعر ثلاثة ألف دولار و بسعر اقل من سعر السوق وقد تدافع المغتربون علي الاستحواذ علي هذه الأراضي الا ان الحكومة لم تستطيع الإيفاء بمتطلبات المغتربون المتزايدة فقد تم بيع 1145 قطعة سكنية منذ 1975 إلي 1979 بحوالي 3.5 مليون دولار . وقد كانت سياسة بيع الأراضي هذه ، أفضل السياسات في جلب مدخرات المغتربين، لحاجة المغتربين لتوفير السكن الملائم في حال العودة. الا أنها لم تستمر لعجز الحكومة عن توفير الأراضي أو

لأنها عمدت علي رفع السعر لأعلي من سعر السوق أحيانا . علي نلاحظ ان الدولة قد أولت المغتربين و مدخراتهم بعضا من الاهتمام، الا أنها ما زالت تفتقر لسياسة قومية رشيد ة تعمل علي الاستفادة من هذه الخبرات المهاجرة في تحقيق تنمية شاملة سواء كان عن طريق التحويلات ،أو عن طريق الاستفادة من خبراتها وهي في أماكنها، حيث يلاحظ عدم استقرار السياسات تجاه العاملين بالخارج.

2 سياسات الدولة التشجيعية لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج:

تولي الدولة ممثلة في بنك السودان المركزي تحويلات المغتربين بالخارج اهتماما خاصاً لأنها تعتبر احد أهم مصادر النقد الأجنبي ، حيث كانت تمثل حوالي 6% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص خلال الفترة 1990–1999 اي قبل إنتاج وتصدير البترول . وقد كانت هناك ضوابط وإجراءات خاصة بهذه التحويلات ، ولكن بعد بداية تصدير البترول فـي عام 2008 تم تحرير هذه السياسات فـي إطار تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي ، وقد أصبح دور سياسات البنك المركزي تشجيعي، وفيما يل ي بعض هذه السياسات :–

أ–الاستيراد بدون تحويل العملة(القيمة):

ادخل هذا النظام في العام 1972م وذلك لتشجيع المغتربون السودانيين لاستيراد سلع معينة بدون تحويل لقيمة العملة بغرض التجارة ،طالما باستطاعة الأفراد توفير النقد الأجنبي اللازم لذلك ،واستحدث هذا النظام تحت تأثير الاختناقات والموقف المتردي لأرصدة النقد الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالشح في بعض السلع المستوردة (حيث لم يكن هناك أهمية بالغة للتحويلات). وقد كان هذا النظام يسمح لأي شخص بالاستيراد بغض النظر عن مصدر التمويل ، الا انه توقف العمل به بعد استمراره لمدة سنتين نسبة للشكوك التي أثير ت حول مصادر التمويل، ثم أعيد العمل به للأغراض التجارية للسودانيين العاملين

بالخارج بعد ان أدخلت علية بعض الضوابط ، حيث يتعين علي المستورد تقديم شهادة اغتراب موثقة من السفارة السودانية في القطر الذي يعمل فيه تثبت انه يعمل بصفة دائمة بالخارج ، ويكسب دخل ه من مصادر غير سودانية، علي ان يصدر الترخيص باسم المغترب وليس باسم مورد أو وكيل . و ان يتم الاستيراد وفقا للأسس الآتية:

- أن تكون السلع من تلك التي يمكن مقارنة أسعارها.
- أهمية السلعة ووضعها في سلم الأسبقيات ومدى تغطية المرصود لها في ميزانية النقد الأجنبي.
- أن تكون السلعة ذات عائد جمركي كبير.

وعدلت السلع المسموح باستيرادها وفقا لهذا النظام بمنشور وزارة التجارة في 1977/3/16م لتشمل 26 سلعة ، اغلبها من السلع الكمالية والترفيهية منها (التلفزيونات، الملابس النسائية الفاخرة، العطور، والحديد والخشب) حيث تقدر السلع الاستهلاكية والترفيهية بنسبة 65% من القائمة (مستورة سهل، 2011)، الأمر الذي ينم عن ضعف وقصور الجهاز الإنتاجي للاقتصاد السوداني ،وقد نص القرار علي تعديل القائمة من وقت لأخر، سواء بالحذف أو الإضافة وفقا لمتطلبات السوق .علي الرغم من الدور الفعلي لهذه السياسة في جذب التحويلات تنقصه الإحصاءات والمعلومات المفصلة عن التراخيص ومصادر البضائع المستوردة ، وليس هناك ما يثبت ان المهاجرين أنفسهم هم من قاموا بالاستيراد، ام اختصر دورهم في تمويل المستورد المحلي ، طالما انه مستعد لدفع مقابل مدخراتهم سعر يزيد عن السعر التشجيعي الذي تدفعه البنوك التجارية السودانية ،اذ تشير بعض التقديرات إلي ان قيمة التراخيص الصادرة للاستيراد ضمن هذا النظام عام75و 1976 ، قد بلغت حوالي 14.5مليون جنيه سوداني، أي حوالي أربعة مرات

قيمة التحويلات النقدية لذلك العام، وارتفعت قيمة هذه التراخيص في العام التالي مباشرة (76/ 1977م) إلي حوالي 35.8 مليون جنية بزيادة قدرها 147% خلال عام واحد ،بينما كانت الزيادة في التحويلات النقدية 120% ، واستمرت قيمة هذه التراخيص بالازدياد إلي ان وصلت 159 مليون جنية سوداني في العام 1981م . وتشير تقديرات أخرى إلي ان قيمة مساهمة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في تمويل الواردات وصلت 500 مليون دولار عام 1982م (محمد جبريل ، 2005م). مما يشير إلي فاعلية هذا النظام في جذب تحويلات المغتربين عن طريق استيراد بعض السلع التي كانت ستستورد كاملة أو جزء منها من الحصيلة العامة للنقد الأجنبي ،الأمر الذي يعتبر مساهمه كبيرة في تخفيف الضغط علي ميزان المدفوعات ، والواقع ان ما تم استيراده بدون تحويل القيمة يزيد عن 10% من حجم الاستيراد الفعلي في تلك الفترة، وهي نسبة كبيرة .وقد وجد الكثير من المستوردين في هذا النظام فرصة لتحقيق ارباح كبيرة مستقلين معدلات التضخم ،وانخفاض المعروض من السلع الاستهلاكية الترفيهية التي زاد الطلب عليها من بعض فئات المجتمع. حيث أصبحت شهادات الاغتراب سلعة في حد ذاتها تباع وتشترى بأسعار عالية لتمكين بعض المستوردين من دخول هذا النظام ، الذي تزيد فوائده عن تراخيص الاستيراد ، إلي إعفاء حاملة من التسجيل في سجل المستوردين ، ليتهرب المستورد الحقيقي من دفع الرسوم والضرائب المقرر عليه. وهكذا نجد ان سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة قد أدت إلي خلق سوق سوداء واسعة النطاق لشهادات الاغتراب المصحوبة بالإعفاءات الجمركية، و لمدخرات السودانيين العاملين بالخارج ،بل أكثر من ذلك فان هذه السياسة أدت إلي إيجاد سبل متعددة للحصول علي النقد الأجنبي لتمويل التراخيص الاستيراد بدون قيمة، بالإضافة إلي إمكانية التلاعب في أسعار الواردات (حافظ عمر ، 2011). ، وكانت عملية التبادل لهذه الشهادات تتم عبر مقاصة في موطن المهجر بين المستورد

والمغترب بالسعر السائد في السوق الحرة بالسودان ، وتحول القيمة بالجنيه السوداني لحساب المغترب ولأسرته . هذا علي الرغم من ان سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة قد أسهمت في انفراج الاختناقات علي بعض السلع الهامة الا ان آثارها السلبية كانت من الخطورة بما كان خاصة وان هذا النظام يعمل علي تشجيع استيراد السلع الاستهلاكية والترفيهية دون الاستثمارية وإغراق السوق بها .مما يزيد من حجم الاستهلاك ، وبالتالي ارتفع أسعار السلع المستورد ة الأمر الذي يعني زيادة تبديد حصيلة النقد الأجنبي ،ولكن ما يعنينا ان هذه السياسة تعتبر هي النواة لبداية تكوين السوق الحرة للنقد الأجنبي في السودان، الذي مازال يفقد الحصيلة العامة من النقد الأجنبي الكثير من مدخرات السودانيين العاملين بالخارج إلي يومنا هذا. لذا قامت الحكومة بإعلان برنامج إصلاح السياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي ، والتجارة الخارجية في 1979/15م ، والتعديلات المكملة له المعلنة في 1980/9/21م حيث الغي نظام الاستيراد بدون تحويل القيمة وإنشاء السوق الموازي للنقد الأجنبي لتشجيع تدفق المستثمرين الأجانب و رؤوس الأموال الأجنبية لدعم قطاع التصدير ، إضافة إلي جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج ، وخفض الواردات غير الرئيسية ، وكان الهدف المعلن هو علاج القصور في ميزان المدفوعات عن طريق تبسيط الإجراءات التعامل بالنقد الأجنبي وإصلاح سعر الصرف ، وإزالة التشوهات في الأسعار المحلية الناتجة عن نظام الاستيراد بدون تحويل القيمة. وقد ترتب علي هذا القرار تقسيم نظام الاستيراد إلي قسمين :-

1 -جزء يتم استيراده بالسعر الرسمي للدولار (50 قرشا آنذاك) للدولار يطلق عليه سوق السلع الرسمية وقد شملت 13 سلعة أساسية منها(السكر ،البترول ومنتجاته ،الدقيق ، الأدوية).وتتولى الحكومة استيراد السكر والقمح والدقيق

2 -سلع السوق الموازي ويتم استيرادها علي أساس سعر السوق الحرة (80 قرشا للدولار) وتشمل جميع السلع التي لم تدرج في قائمة السوق الرسمية. وتقسم إلي قسمين :

أ -الاستيراد من الموارد الذاتية للمستوردين الذين تم السماح لهم بفتح حساب بالنقد الأجنبي، وليس هناك قيود علي هذا الاستيراد، باستثناء سلع الحماية الكاملة ، مع ضرورة موافقة وزارة الصناعة بالنسبة لسلع الحماية الجزئية.

ب -الاستيراد من موارد السوق الموازي ، حيث تحدد فيها السلع وفقا لاعتبارات متجددة ومدى توفر السلعة في السوق المحلية، والمبلغ المرصود للبنك في ميزانية النقد الأجنبي ، وحجم الموارد المتاحة للسوق الموازي في البنوك.

لا شك ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج، هي أهم موارد السوق الموازي.و لها دور كبير في الاستيراد عبر نظام هذا السوق،خاصة بعد ان رحلت إليه معظم السلع السوق الرسمية والتي اقتصرت فقط علي (السكر ،القمح ،الدقيق والبترول) قبل توحيد سعر الصرف في 1981م . ويبدو ان نظام الاستيراد من خلال الموارد الذاتية ، يعد امتداد لنظام الاستيراد بدون تحويل القيمة، فقط الفرق بينهما ان المقاصة تتم داخل الدولة لا خارجها ووضعه في حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المحلية ليتم استخدامه في عملية الاستيراد. هذا الأمر زاد من المضاربة علي قيمة العملة ،حيث لجا المستوردون إلي عرض أسعار مرتفعة للحصول علي النقد الأجنبي من المغتربين. لكن تم إلغاء نظام السوق الموازي في 11/15/ 1989م وتعديل سعر الصرف الرسمي ليصبح(90 قرشا) للدولار ، حيث تم تطبيق هذا السعر علي كافة المدفوعات والإيرادات المنظورة وغير المنظورة اعتبارا من هذا التاريخ.

من هذا السرد نلاحظ الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه مدخرات السودانيين العاملين بالخارج، فيما يتعلق بالاستثمار والاستيراد من خلال توفير النقد اللازم . إذا توفرت لها السياسات الاقتصادية والمالية الجاذبة والمدروسة حتى لا تؤدي أثار عكسية علي الاقتصاد السوداني .

أسعار الصرف والإعفاءات الجمركية:

درجت الحكومة علي إعطاء المهاجرين سعر صرف خاص للجنيه السوداني اقل من السعر الرسمي منذ العام 1976م حيث تم منح المغتربين السودانيين 15% من ا لسعر الرسمي للجنية السوداني عند التحويل للداخل مع منحهم إعفاء جمركيا يبلغ (500) جنيه مرة في العمر وقد عدل ليصبح (700) جنيه ،فكان السعر الرسمي للجنية السوداني قبل تخفيض قيمة الجنيه السوداني في العام 1978م 2.87 دولار للجنية، والسعر الفعال 2.50 دولار للجنية الواحد ،فكان السعر التشجيعي للمغتربين 1.75 دولار للجنية ، واستمر هذا السعر التشجيعي حتى العام 1979م حيث عدل إلي 1.50 دولار للجنية السوداني ، لكنه ارتبط بإلغاء نظام الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمهاجرين.اما في يوليو لعام 1986 م تم تعديل تلك السياسات ،فأصبح المغترب يحصل علي حافز نقدي قدره 50% من السعر الرسمي بالإضافة إلي 15% التي تدفع عند تحويل للداخل ،ليصبح الحافز النقدي 65% من السعر الرسمي للجنية السوداني مع منح المغترب إعفاء جمركيا في حدود(1500) جنيه، بشرط ان يحول مبلغ مماثل للبنوك السودانية بالسعر التشجيعي، و20% مما زاد عن المبلغ المستحق. إلا أن المهاجرين لم يجدوا بدا من تحويل مبالغ إضافية للاستفادة من 20% من الإعفاءات الجمركية بعد ان كان يحصل علي إعفاء 100% . وقد كان لهذه السياسة اثر سلبي كبير علي الاقتصاد ، حيث سمحت هذه السياسة بدخول كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية لا تؤخذ عليها رسوم جمركية مما يعد خسارة لخزينة الدولة ، وبالتالي جانب كبير من

تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لا يدخل ضمن المدخرات القومية للعملات الصعبة (محمد جبريل ، 2005). وقد ألغيت هذه السياسة في العام 1979م بعد رفع السعر التشجيعي للتحويلات كتعويض للمهاجرين ،الا ان التعويض لم يكن كافيا فـزادت نسبة التحويلات المتجهة إلي السوق الحر بالداخل مما ساعد علي رفع سعر الصرف ومن ثم تخفيض قيمة الجنيه السوداني في هذا السوق لتصل إلي (85)قرشا بعد ان كانت(65)قرشا للدولار خلال عام واحد(مستورة سهل ، 2011). وفي دراسة لمحمد جبريل تشير عينة الدراسة للعمالة السودانية في السعودية ان 63% من مجتمع الدراسة كانت تحول مدخراتها عن طريق البنوك قبل إلغاء سياسة الإعفاءات الجمركية ، وانخفضت هذه النسبة إلي 23% لنفس العينة بعد إلغائها. وقد أعيدت هذه الامتيازات مرة أخرى خلال قانون تنظيم تحويلات وامتيازات السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1981م والذي نص في البند (3) من المادة(2) علي ان يمنح السودانيين العاملين بالخارج إعفاء جمركيا علي السلع والمنقولات وذلك وفقا لشروط معينة منها سداد الضرائب ، وتحويل مبالغ إضافية بالعملات الأجنبية لداخل السودان ، كما يشترط ان جميع المنقولات الشخصية المراد إعفاءها جديرة بالقدر الذي يحدده الوزير. إضافة إلي العديد من الإعفاءات والحوافز العينية الأخرى تمنح كالأتي :

- أي أمتعة شخصية تقدر تكلفتها بما لا يزيد عن (5652) جنيه ولا تحتاج لاستخراج رخصة استيراد شريطة ان تكون ذات صيغة تجارية.

- عندما يصل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر إلي مبلغ لا يقل عن خمسة وعشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة الأخرى يكون صاحب الكوبون مستحقا لان يمنح قطعة سكنية بالسعر الأساسي مرة واحدة تدفع بالعملة الحرة.

– عندما يعادل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر وفقا لما ورد في الفقرتين أعلاه إلي مبلغ لا يقل عن عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الحرة الأخرى يمنح المغترب بناء علي طلبه رخصة استيراد سيارة لمرة واحدة .(محمد الحسن الخليفة، 2012)

– وفي تعديل سنة 1986م عدلت الحوافز لتشمل الأمتعة الشخصية والسلع والمنقولات ، وأي أمتعة شخصية تقدر تكلفتها بين (800– 4200) جنيه لا تحتاج إلي رخصة استيراد وما زاد عن الحد الأدنى من التحويلات يعطي معه التمتع بإعفاء جمركي بنسبة تصاعدية علي كامل المبلغ المحول سنويا بتكلفة تراكمية، ويحسب هذا الإعفاء بالسعر الرسمي لاست غلاله في مقابلة الرسوم الجمركية علي السلع والمنقولات التي يجلبها مرة واحدة في السنة تصل الي 15%، وفي حالة العودة النهائية يمنح إعفاء جمركي للسلع والمنقولات حسب الفئات.(العمال ، الموظفون ، أساتذة الجامعات والمهنيين ، رجال الأعمال ،1500، 2000، 3500، 5000 علي التوالي).

– تخصيص الأراضي السكنية ، بعد الالتزام بسداد المساهمات الوطنية الإلزامية (الضرائب والزكاة ..الخ) يحق للعامل بالخارج الحصول علي ارض سكنية تتفاوت الأسعار حسب الموقع .

– **السياسات التشجيعية بعد سياسة التحرير الاقتصادي(بعد 1990) :**

- تسمح الضوابط بالتحويلات الواردة عبر الكاونتر (Counter) أو عبر الحسابات .
- يسمح للبنوك وشركات الصرافة بتسليم قيمة التحويلات الواردة حسب اختيار المستفيد بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- يتم دفع التحويلات الواردة بسعر الصرف المعلن في يوم صرف التحويل زائداً نسبة الحافز المحددة من قبل البنك المركزي.

- يحث بنك السودان المركزي ،البنوك وشركات الصرافة على جذب المزيد من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية ، وذلك بمنح العديد من الحوافز للبنوك النشطة فى هذا المجال .
- تسمح الضوابط والسياسات بتحويل أي مبلغ لداخل السودان دون تحديد ، وذلك بعد التأكد من مصدره، واستيفاء كل متطلبات التحريات المالية.

الدولة هدفت من خلال هذه السياسات التشجيعية إلي استخدامها كسياسات تعمل علي استغلال مدخرات السودانيين العاملين بالخارج في تمويل الواردات التي يعاني الاقتصاد من اختناقات في حجمها وإمكانية توفيرها عبر قطاع السودانيين العاملين بالخارج، ولعدم توفر النقد اللازم لدي الدولة للحصول عليها، أو في محاولة لادخار أو عدم إهدار حصيلة النقد الأجنبي للدولة علي بعض هذه السلع.لكن اغلب هذه السياسات اشتركت في تأثيرها السالب علي رفع أسعار السلع المستوردة ، ومدي تأثير ذلك علي معدلات التضخم.إضافة إلي تبديد حصيلة النقد الأجنبي لوجود أكثر من سعر للصرف الأجنبي ، مما أدى إلي تنامي السوق السوداء للنقد الأجنبي ، للفارق الكبير بينها وبين سعر البنوك والسعر التشجيعي.

وأخيرا علي الرغم من هذه السلبيات الا ان هذه السياسات نفسها تؤكد علي الدور الكبير لمدخرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي الاقتصاد والتنمية، من خلال التأثير علي حجم النقد الأجنبي المتداول للاستثمار والاستيراد وبالتالي الإنتاج والاستهلاك والأسعار. الا ان هذا الدور مرهون بالاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المتبعة داخليا، حيث لا يمكن لراسم السياسة ان يتجاهل آثارها الهيكلية علي المتغيرات الاقتصادية خاصة الكلية منها.

الـفـصل الـــرابـــع

الـدراسـة الـتـطبيقـيـة

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة

المبحث الثاني : تقدير وتقييم نموذج الدراسة

المبحث الثالث: تحليل الاستبيان

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة

يمر البحث في الاقتصاد القياسي بأربعة مراحل هي:

تعيين أو توصيف النموذج (أو مرحلة صياغة الفروض): ويقصد بتعيين النموذج، صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمي بالطرق القياسية. وتنطوي هذه المرحلة علي عدد من الخطوات أهمها

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج
- تحديد التوقعات القبلية ، فيما يتعلق بالإشارات وقيمة معلمات العلاقة الاقتصادية محل الدراسة " (عبد القادر عطية 2005)

وهنا يعتمد الباحث علي المنهج الاقتصادي الكمي، بوضع عدة نمازج للدراسة لتشخيص اثر هجرة العقول والكفاءات علي الاقتصاد السوداني ،باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) لنما ذج انحدار بسيط لمتغيرات الدراسة كل علي حدى كمتغيرات تابعة (البطالة، سعر الصرف، التحويلات ،أعداد المهاجرين ،الاستثمار، الناتج الإجمالي المحلي) بينما يمثل حجم الهجرة المتغير المستقل في كل النماذج ، لمعرفة الأثر الجزئي للهجرة علي هذه المتغيرات .ومن ثم استخدام نموذج انحدار متعدد للبيانات مقدرة من النماذج البسيطة لتأكيد اثر الهجرة عل ي الاقتصاد السوداني ككل، وذلك لتسهيل الوصول إلي نتائج أكثر دقة في إطار البيانات المتوفرة، والتي تمثل بيانات ثانوية منتقاة من المصادر الرسمية والأدبيات المنشورة ، التي يتم تحليلها ببرامج E-views .

يعتمد البحث في التحليل لتأكيد النتائج ، علي بيانات أولية لاستبيان يستهدف مجتمع الكفاءات السودانية المهاجرة إلي الخارج والموزعة في العالم ،وتم تصميم هذا الاستبيان عبر برنامج (Google form) لعينة عشوائية من الكفاءات الموزعة عبر العالم ،والتي تم الوصول إليها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (social media) بحيث تم الوصول إلي 100 مفردة من مجتمع الدراسة.

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:-

1 -نماذج الانحدار البسيط :

$$EE = a+b(EM) +U \quad (1) \qquad GDP = a -b(EM) +U \quad (2)$$

$$EX =a +b(EM)+U \quad (3) \qquad UN = a- b(EM)+U \quad (4)$$

$$I = a + b(EM)+U \quad (5) \qquad RE= a+ b(EM)+U \quad (6$$

حيث :EE = الإنفاق علي التعليم

EX = سعر الصرف الجنية

UN = معدل البطالة

I = الاستثمار

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

U = المتغير العشوائي

EM = أعداد المهاجرين للخارج.

RE = تحويلات المهاجرين

2 -نموذج الانحدار المتعدد: يوضح اثأر الهجرة علي الاقتصاد السوداني ، الذي يتمثل في الناتج الإجمالي المحلي كمتغير تابع ، (البطالة، سعر الصرف، التحويلات،أعداد المهاجرين،الاستثمار) كمتغيرات مستقلة

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 EE + \beta_2 RE + \beta_3 I + \beta_4 EX + \beta_5 EM + \beta_6 UN + U_t \quad (7)$$

التوقعات القبلية: فيما يتعلق بإشارات المتوقعة لمعالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية

b_s : تمثل معامل الهجرة في جميع النماذج البسيطة للانحدار وتتمثل التوقعات القبلية لها وفقا لعلاقتها بالمتغيرات كلا علي حدي كالأتي .

- معامل الهجرة بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي سالب الإشارة لان الهجرة تودي إلي نقص في القوى أللازمة لتحريك النشاط الاقتصادي .
- معامل الهجرة بالنسبة للإنفاق علي التعليم ، يكون موجبا لان زيادة الهجرة تعني إفراغ المجتمع من كفاءاته وضرورة تأهيل فئة جديدة من المجتمع لسد النقص ، بالتالي مزيد من الإنفاق.
- معامل الهجرة بالنسبة لسعر الصرف يكون موجب الإشارة نتيجة للتحويلات التي تزيد من رصيد العملات الأجنبية ، باعتبار أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية.
- معامل الهجرة بالنسبة للاستثمار يكون موجب الإشارة بسبب التحويلات التي توفر النقد اللازم لمستلزمات الإنتاج.
- معامل الهجرة بالنسبة للبطالة يجب أن يكون سالب لان زيادة حجم الهجرة يقلل من حجم البطالة.
- معامل الهجرة بالنسبة للتحويلات يكون موجب الإشارة كلما زادت الهجرة تزيد حجم التحويلات.

المبحث الثاني : تقدير وتقييم نموذج الدراسة

1 **تقدير النموذج** : يعني محاولة الوصول إلي تقديرات لقيم معاملات النموذج بالاعتماد علي بيانات واقعية يتم جمعها عن متغيرات النموذج .

وقد تم جمع البيانات بالاعتماد علي بيانات ثانوية لسلاسل زمنية لمتغيرات النموذج لفترة الدراسة 1980 ال2014 م من عدة مصادر (الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات بنك السودان المركزي، بيانات البنك الدولي، بيانات صندوق النقد الدولي)،حيث يتم فحصها لحل مشاكل التجميع . إضافة إلي بيانات أولية تم جمعها بواسطة استبيان لعينة عشوائية للكفاءات السودانية المهاجرة ،وتم الوصول إلي 100 مفردة من مجتمع الدراسة ، . حيث يتم استخدام طريقة المربعات ألصغري العادية (OLS) ، بواسطة تحليل الانحدار.

2 **تقييم النموذج**: وهنا يتم تقييم المعلمات المقدرة ،والمقصود هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معني من الناحية الاقتصادية، فيما يتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة حيث تضع النظرية الاقتصادية قيودا علي حجم وإشارة المعلمات بالاعتماد علي منطق معين، فإذا جاءت المعلمات المقدرة عكس ما تقرره النظرية مسبقا ، فان هذا يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة ما لم يكن هناك من المبررات المنطقية ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية ،وفي مثل هذه الحالة يجب عرض المبررات بوضوح. وكذلك لها مدلول من الناحية الإحصائية، لاختبار مدى الثقة الإحصائية في

التقديرات الخاصة بالمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية .وكذلك من ناحية الدلالة القياسية، للتأكد من ان الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع ، لتكسب المعلمات المقدرة صفات معينة ، أهمها عدم التحيز والاتساق(أي عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة) . وهنا يتم تقييم النموذج بواسطة التحليل الأولي للبيانات من خلال اختبارات السلاسل الزمنية.

اختبار سكون واستقرار السلسلة الزمنية:

ويمكن تعريف صفة السكون أو استقرار السلسلة لزمنية بوجود اتجاه عام واحد لبيانات السلسلة الزمنية (تزايد أو تناقص) يصعب معة الاعتماد علي قيمة المتوسط في القياس والتنبؤ. تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية ان هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة stationary ،، الا ان اغلب الدراسات التطبيقية للسلاسل الزمنية قد أوضحت ان معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها . وصفة الاستقرار أو السكون تتحدد ببعض الخصائص التي تتعلق بثبات متوسط وتباين السلسلة عبر الزمن ، واستقلال التباين والتغاير للسلسلة عبر الزمن. ففي حالة غياب صفة السكون فان الانحدار الذي نحصل علية بين متغيرات السلسة الزمنية غالبا ما يكون زائفاً Spurious ويحتوي علي ما يسمي بجزر الوحدة ، ويرجع هذا إلي ان البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر علي جميع المتغيرات، فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما، مما يؤدي إلي مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي. ومن المؤشرات الأولية التي تدل علي ان الانحدار المقدر من بيانات السلسلة الزمنية زائف، كبر معامل التحديد (R^2) وزيادة المعنوية

الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط سلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل ديربن واتسون(DW) (عبد القادر عطية ،2004) . وتوجد عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة الزمنية، منها دالة الارتباط الذاتي، Ljung–Box Statistic(LB) ، واختبار جزر الوحدة (Unit Root Test)، وهو من أهم وأكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية . ويحتوي اختبار جزر الوحدة علي عدة اختبارات فرعية يمكن استخدامها علي المستوى التطبيقي من خلال حزم البرمجيات الجاهزة، لاختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية، منها اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey– fuller) ،والموسع (Augmented Dickey– fuller)، واختبار فلبس بيرون (Phillips and peron) . و للتخلص من عدم السكون هناك عدة طرق منها إضافة متغير الزمن إلي النموذج لإزالة اثر الاتجاه العام أو إضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي. كما يمكن إزالة اثر الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات إلي (اللوغريثم أو الاس). كما يمكن إزالة السكون عن طريق استخدام طريقة الفروق المتكررة للسلسلة الزمنية. و في هذه الدراسة تم استخدم طريقة الفروق لاختبار ديكي فلر الموسع(Augmented Dickey Fuller) لبيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ،حيث يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من أعداد المهاجرين (EM) الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، سعر الصرف (EX)، الإنفاق على التعليم (EE)، معدل البطالة (U)، الاستثمار (I)، والتحويلات المالية (RE) خلال الفترة (1980 – 2014)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا. لذلك تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عبر اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller). وهذا

الاختبار يستخدم لاختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة (أي عدم سكون السلسلة الزمنية المستخدمة في هذا البحث).

جدول رقم (15): نتائج اختبار جذر الوحدة.

Augmented Dickey Fuller (ADF)							
القرار	**الفرق الأول**			**المستوي**			**المتغير**
	بدون الثابت والزمن	**بالثابت والزمن**	**بالثابت**	**بدون الثابت والزمن**	**بالثابت والزمن**	**بالثابت**	
I(1)	-5.230***	-5.121***	-5.228***	-0.767	-2.742	-2.794***	EM
I(0)	-11.778***	-11.698***	-11.736***	-2.639***	-4.468***	-3.813***	RE
I(1)	-5.869***	-6.276***	-5.970***	-0.157	-1.979	-2.364	I
I(1)	-3.595***	-4.881***	-4.167***	3.247***	-0.306	1.689	GDP
I(1)	-5.418***	-5.997***	-5.531***	0.892	-0.764	0.130	EE
I(2)	-0.379	-1.341	-0.843	0.904	-3.041	0.216	EX
I(2)	-1.987**	-2.097	-1.739	-0.176	-1.838	-3.051**	U

المصدر: إعداد الباحث *،،*** تعني معنوية إحصائية عند 1%،5%،10% على التوالي.**

من الجدول رقم (15) يلاحظ الباحث أن كل متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي سعر الصرف) لها جذر وحدة في المستوي (أي أنها غير ساكنة في المستوي) ولكنها مستقرة (ساكنة) في الفرق الأول جميعها. وسكون المتغيرات يشير إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها لتقدير النموذج القياسي، تعتبر نتائج ذات معني واعتبار. والأشكال التالية يوضح استقرار السلاسل الزمنية

لمتغيرات الدراسة (أعداد المهاجرين ، التحويلات المالية ، حجم الاستثمار ، سعر الصرف، الإنفاق علي التعليم ، معدل البطالة).

شكل رقم (3)استقرار السلسة الزمنية لأعداد المهاجرين (EM):

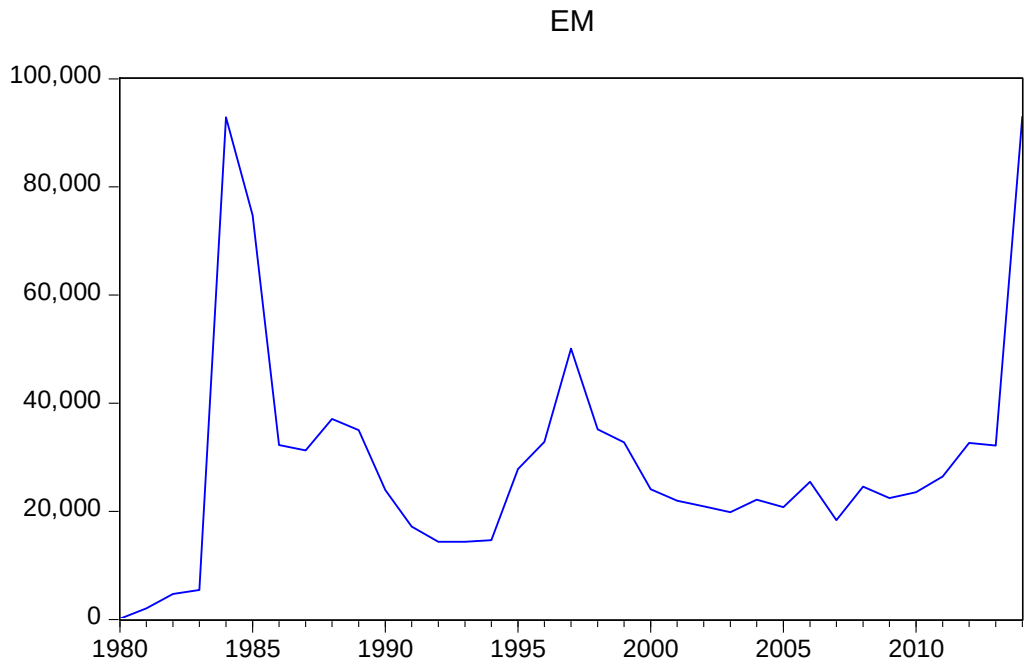

شكل رقم (4) استقرار السلسة الزمنية للتحويلات المالية (RE):

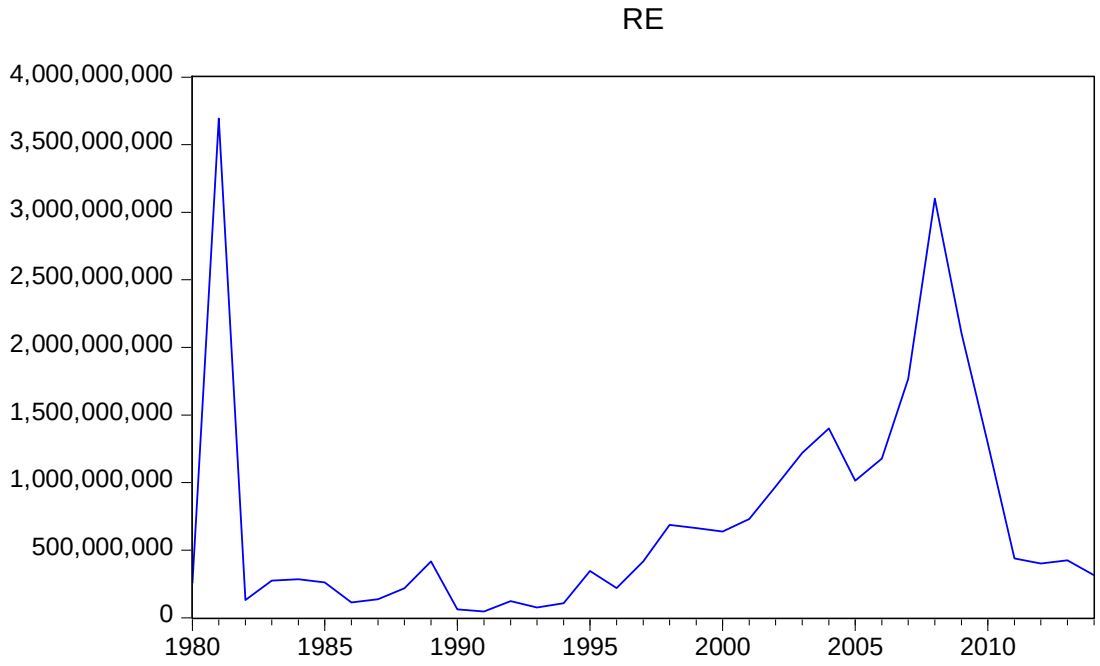

شكل رقم (5)استقرار السلسة الزمنية لحجم الاستثمار (I):

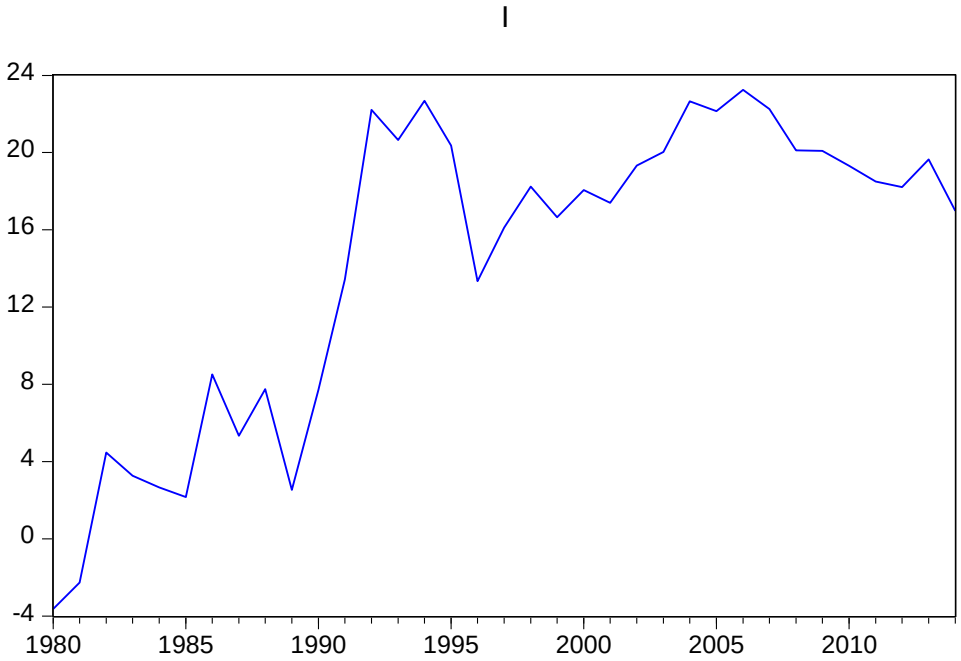

شكل رقم(6)استقرار السلسة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP):

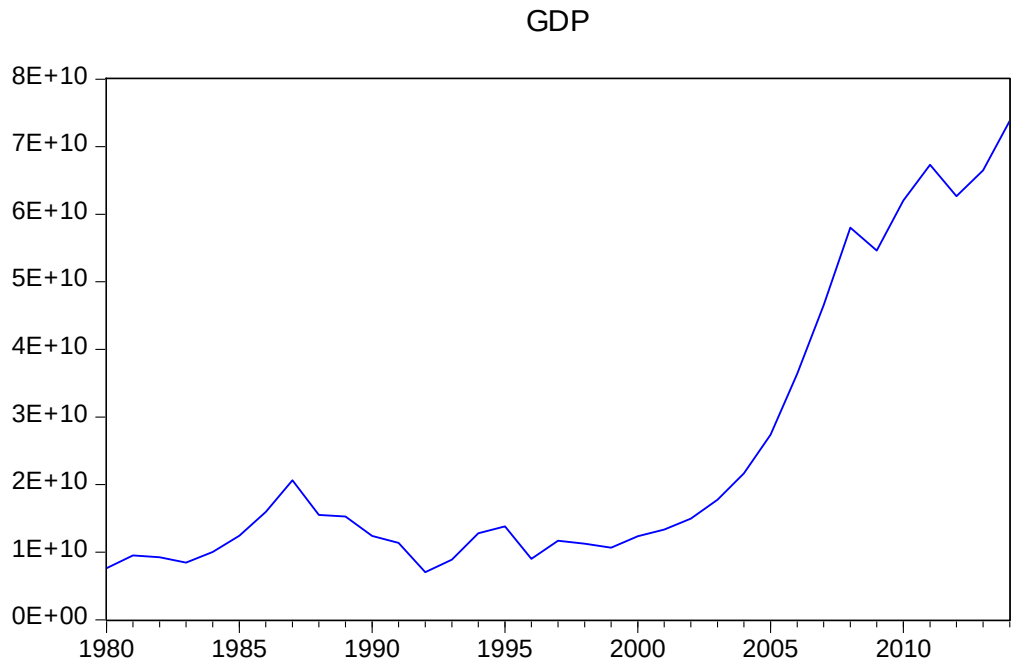

شكل رقم (7)استقرار السلسة الزمنية لسعر الصرف (EX):

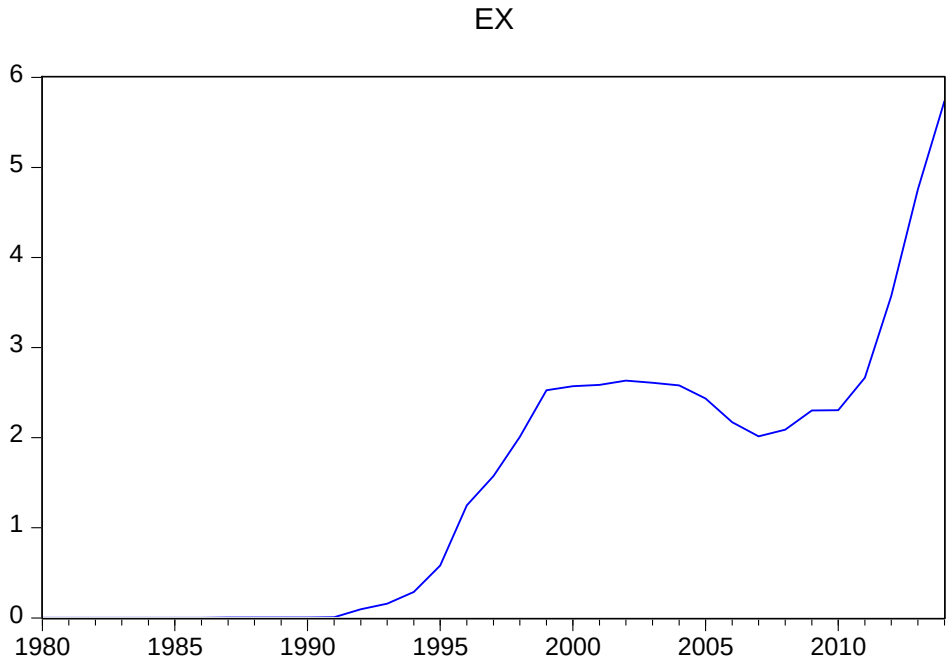

شكل رقم (8)استقرار السلسة الزمنية للإنفاق على التعليم (EE):

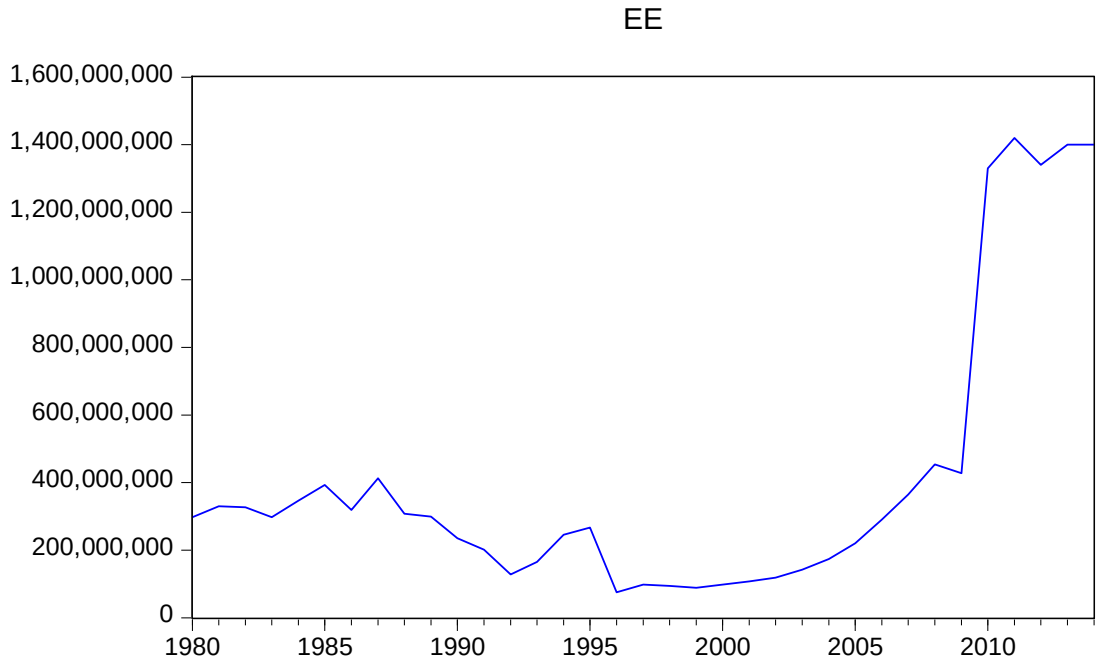

شكل رقم (9)استقرار السلسة الزمنية لمعدل البطالة (U):

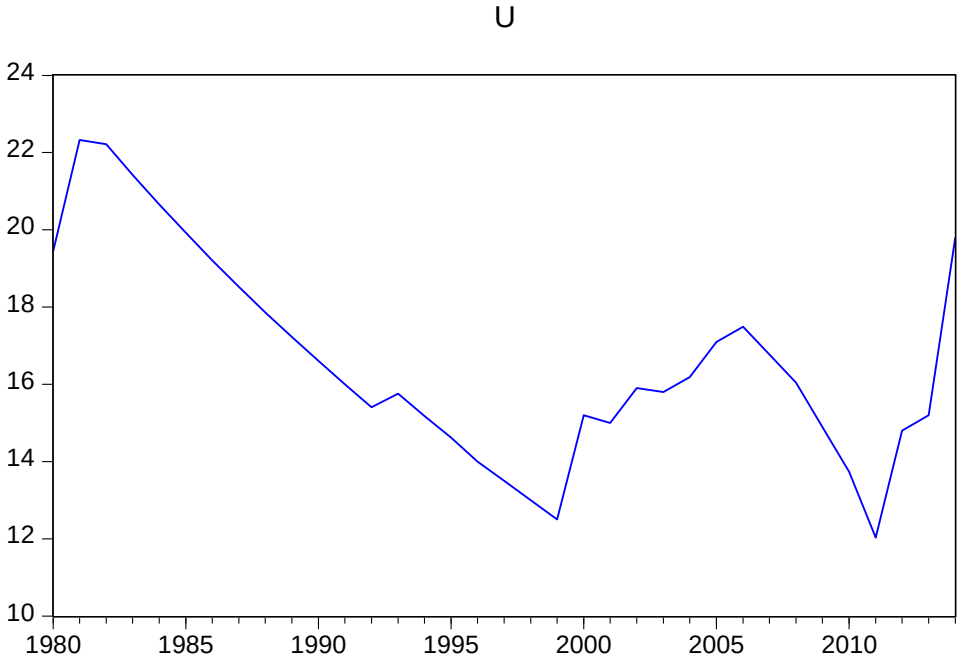

3 -تحليل بيانات الدراسة:

تم التحليل علي جزئيين الجزء الأول من التحليل يتعلق بآثار الهجرة علي متغيرات الدراسة كل علي حدي ، لمعرفة أثار الهجرة(الايجابية والسلبية) وذلك بأخذ معدلات الهجرة الدولية للسودانيين كمتغير مستقل بينما(سعر الصرف، تحويلات المهاجرين ، الإنفاق علي التعليم، الناتج الإجمالي المحلي معدل البطالة) جميعا هي متغيرات تابعة، ومن خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية وبرنامج E-views ، كانت النتائج كالأتي:

- اثر الهجرة علي الإنفاق علي التعليم:

$$EE = a + b(EM) + U \quad ___ \quad (1)$$

جدول رقم (16): اثر الهجرة الخارجية على الإنفاق على التعليم.

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	R^2	DW
EM(-1)	1.27	2.27	5.608	0.0000	0.538	1.48

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

من الجدول رقم (16) يلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت 53.8% وهذا يدل على أن الهجرة الخارجية قد أثرت على الإنفاق على التعليم بنسبة 53.8%، وأن معامل الإنفاق على التعليم بلغ 1.27 وهو قيمة معنوية، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم والهجرة الخارجية، حيث أن زيادة الهجرة الخارجية بوحدة واحدة تعمل على زيادة الإنفاق على التعليم بما مقداره 1.27 وحدة. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$EE = 1.27\ EM(-1) \quad _____ (8)$$

اثر الهجرة علي الناتج الإجمالي المحلي:

$$GDP = a + b(EM) + U \quad ____ \quad (2)$$

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية، داخل حدود الوطن مقومة بالأسعار الجارية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة " أي أنه يرتبط بالرقعة الجغرافية المعينة بغض النظر عن جنسية الذين ساهموا في ذلك الإنتاج، وبالتالي هجرة الكوادر للخارج سوف تعمل على تقليل أفراد القوي العاملة بالوطن وعندها سوف ينعكس ذلك سلباً على الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

جدول رقم (17): اثر الهجرة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	R^2	DW
dLEM(1−)	−0.652	0.0390	−0.16.71	0.0000	0343	**1.99**

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

تشير نتائج التحليل وفقا للجدول رقم(17) إلي ان العلاقة بين حجم الهجرة والناتج الإجمالي المحلي معنوية من الناحية الإحصائية وفقا لاختبارات المعنوية (T−test)، وان الهجرة الخارجية تفسر 34.3% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر سلباً بالتغير في الهجرة الخارجية، لأن معامله بلغ (0.652−) وهو قيمة معنوية ، وتدل على أن زيادة الهجرة الخارجية بوحدة واحدة تعمل على تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 0.652 وحدة. ويتضح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$d\,GDP(-1) = -0.652dEM(-1) \quad _____ (9)$$

اثر الهجرة علي سعر الصرف : ويعرف سعر الصرف على أنه عدد من الوحدات النقدية المحلية مقابل وحدة واحدة من النقد الأجنبي.

$$EX = a + b(EM) + U \quad ___ \quad (3)$$

جدول رقم (18): اثر الهجرة الخارجية على سعر الصرف.

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	R^2	DW
EM	5.50	2.46	2.24	0.0323	0.164	1.35

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

يوضح الجدول رقم (18) ان 16.4% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف ، ناتجة عن التغير في الهجرة الخارجية، كما انه يؤكد علي معنوية العلاقة بين المتغيرين وفقا لاختبارات المعنوية(T-test) . وأن هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف (المتغير التابع)، والهجرة الخارجية (المتغير التفسيري)، حيث أن زيادة الهجرة الخارجية بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة سعر الصرف بما يعادل 5.50 وحدات. ويمكن تصوير هذه العلاقة عبر المعادلة الآتية:

$$dLX = 5.50EM \quad ____ \quad (10)$$

وهذه العلاقة تعتبر ذات تأثير على الاقتصاد ، لأن زيادة سعر الصرف سوف تؤدي لتحسين وضع العملة الوطنية مقابل الوحدات النقدية الأجنبية، وسوف ينعكس ذلك إيجابياً على العديد من المؤشرات الاقتصادية.

- **اثر الهجرة علي معدل البطالة:**

$$UN = a - b(EM) + U \quad ____ \quad (4)$$

جدول رقم (19): اثر الهجرة الخارجية على البطالة.

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	R^2	DW
dEM(−1)	−2.64	1.05	−2.514	0.0156	0.213	**1.56**

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

من الجدول رقم (19) يلاحظ أن 21.3% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة سببها الهجرة الخارجية، وأن معامل الهجرة الخارجية بلغ (2.64−) وهو قيمة جوهرية (معنوية)، وهذا يشير إلى أن الهجرة الخارجية تؤثر ايجابياً على معدل البطالة، حيث أن زيادة الأول بوحدة واحدة من شأنها تخفيض الأخير 2.64 وحدات. ويمكن توضيح هذه العلاقة العكسية من خلال المعادلة التالية:

$$dU(-1) = -2.64\ dEM(-1) \quad _____(11)$$

اثر الهجرة الخارجية علي الاستثمار:

$$I = a + b(EM) + U \quad _____(5)$$

جدول رقم (20): اثر الهجرة الخارجية على الاستثمار.

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	R^2	F	Prob (F)	DW
الثابت	0.096	0.025	3.843	0.0005	0.18	7.061	0.012	1.46
EM	−41.218	15.511	− 2.657	0.0120				

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

من الجدول رقم (20) يلاحظ أن 18% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الكلي سببها التغير في الهجرة الخارجية، وأن معامل الهجرة الخارجية بلغ (41.218-) وهو قيمة جوهرية، تدل على وجود علاقة عكسية بين الهجرة الخارجية والاستثمار الكلي، حيث أن تغير الأول بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير الأخير بما مقداره 41.218 وحدة في الاتجاه المعاكس. ويمكن الإشارة إلى تلك العلاقة في المعادلة التالية:

$$I = 0.096 - 41.218EM _____ (12)$$

وهذه العلاقة العكسية تؤكد علي الآثار السالبة للهجرة حيث ان زيادة معدلات الهجرة تفرغ البلاد من الكفاءات والخبرات مما يستدعي الاستعانة بكفاءات أجنبية بأسعار مرتفعة،الأمر الذي يزيد من تكلفة الاستثمار ،أضف إلي ذلك اثر التحويلات التي تتم خارج النظام المصرفي ، وتوجهها للاستهلاك بدلا عن الاستثمار فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم.

اثر الهجرة الخارجية علي التحويلات:

$$RE = a + b(EM) + U ___ (6)$$

جدول رقم (21): اثر الهجرة الخارجية على التحويلات المالية من الخارج.

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	R^2	DW
Dem	285.083	91.890	3.069	0.0043	0.22	2.82

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

الهجرة الخارجية تفسر 22% من التغيرات التي تحدث في التحويلات المالية من الخارج، هذا ما تم بيانه في الجدول رقم (21). وأن التحويلات المالية من الخارج تتأثر طردياً بالتغير في الهجرة

الخارجية، لأن معاملها بلغ (285.083) وهو قيمة معنوية، وتدل على أن زيادة الهجرة الخارجية بوحدة واحدة تعمل على زيادة التحويلات المالية من الخارج بما مقداره 285.083 وحدات. ويتضح ذلك من خلال المعادلة أدناه:

$$dLRE = 285.083dEM \quad (13)$$

هذه الايجابية تؤكد علي ان التحويلات تعتبر هي الميزة النسبية التي تتمتع بها دول الأصل كالسودان، خاصة إذا تمت عبر النظام المصرفي، إذ تمثل التحويلات احد اهم مصادر النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية داخل البلاد، بل انه أصبح المصدر الأول بعد تراجع قيمة الصادرات ، وخروج عائدات البترول بانفصال الجنوب.

نموذج الانحدار المتعدد:

من أجل تاكيد الآثار المختلفة المترتبة على ظاهرة هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج مجتمعة علي الاقتصاد السوداني ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أعتمد البحث على أعداد المهاجرين *للخارج (EM)* والمتغيرات المساعدة لدارسة ظاهرة الهجرة والتي تمثلت في الإنفاق الحكومي على التعليم (EE)، الاستثمار الكلي (I)، التحويلات المالية من الخارج (REMI)، سعر الصرف (EX)، معدل البطالة (U) كمتغيرات تفسيرية، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع والذي يعبر عن النشاط الاقتصادي.

وقد تم توصيف النموذج القياسي التالي للهجرة الخارجية في السودان خلال الفترة 1980 – 2014م.

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 EE + \beta_2 REMI + \beta_3 I + \beta_4 EX + \beta_5 EM + \beta_6 U + U_t$$

حيث أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي.

EE = الإنفاق الحكومي على التعليم

REMI = التحويلات المالية من الخارج.

I = الاستثمار الكلي.

EX = سعر الصرف

EM = أعداد المهاجرين للخارج.

U = معدل البطالة.

U_t = المتغير العشوائي.

B_1 = معامل الإنفاق الحكومي على التعليم ، وهو موجب الإشارة على حسب النظرية الاقتصادية لأن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي،بتوفر عمالة ذات كفاءة وخبرة، فضلا عن ان الهجرة الخارجية يترتب عليها تحويلات مالية من الخارج وعائد مادي أفضل بكثير من ذلك العائد محلياً لنفس الفرد في نفس المهنة أو الوظيفة، وهذا يعد محفز جيد للأفراد والحكومات لكي يستثمروا في رأس المال البشري. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي،.

B_2 = معامل التحويلات المالية من الخارج، وهو موجب الإشارة حسب النظرية الاقتصادية ،وهذا يعني أن زيادة تحويلات المغتربين المالية من الخارج تعمل علي توفير العملات الصعبة للبلدان المهاجر منها، الأمر الذي يساعد كثير في تغطية فاتورة الواردات، وقد تعتبر هذه التحويلات المالية من الخارج (إن

كانت بمستوي كبير نسبياً) بمثابة مصدر لتمويل عجز في الميزان التجاري والموازنة، وهذا سوف تقود إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

B_3 = معامل الاستثمار الكلي، وهو موجب الإشارة حسب النظرية الاقتصادية ،وكما هو معلوم أن الهجرة تعمل على تحسين الأوضاع المالية للأفراد المهاجرين، وهذا يقود إلى نقل التكنولوجيا والاستثمارات في عديد المجالات مثل الاستثمار في رؤوس الأموال البشرية، الاستثمار في العقارات، الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بمختلف أنواعها صغيرة متوسطة وكبيرة، وغيرها من الاستثمارات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في حركة النشاط الاقتصادي، مما يدل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

B_4 = معامل سعر الصرف، وهو سالب الإشارة على حسب النظرية الاقتصادية ، إذ أن الهجرة الخارجية ومن خلال زيادة التحويلات المالية من الخارج تعمل على تخفيض سعر الصرف –باعتبار أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملات المحلية– وهذا التخفيض يعمل على تشجيع الاستثمارات بشكل عام في البلدان المهاجر منها، وبالتالي يقود ذلك إلى زيادة المدخرات ورؤوس الأموال كمصادر للتمويل، وهذا يعمل على إنعاش حركة النشاط الاقتصادي محلياً، مما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

B_5 = معامل أعداد المهاجرين، وهو سالب الإشارة على حسب النظرية الاقتصادية ،لأن الهجرة الخارجية في غالبها تشمل الكوادر والكفاءات والعقول، وهذا الأمر يعمل على تخفيض أفراد القوى العاملة محلياً مما يقود إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي،خاصة إذا كانوا علي رأس أعمالهم، وبالتالي تأثر النشاط الاقتصادي سلباً بذلك.

B_6 = معامل معدل البطالة، وهو سالب الإشارة على حسب النظرية الاقتصادية ، فالهجرة للخارج، تعمل على تخفيض معدل البطالة في الداخل، وبالتالي تخفيف الضغط علي الاقتصاد، مما يوثر ايجابيا علي الناتج المحلي.

وللحصول علي أفضل النتائج تم تحويل السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، وأعداد المهاجرين للخارج إلى الصيغة اللوغريثمية، ومن ثم تحويل الصيغة اللوغريثمية لسعر الصرف وأعداد المهاجرين للخارج إلى صيغة المرونات. بينما السلسلة الزمنية لمعدل البطالة فقد تم تحويلها لفترة إبطاء واحدة. أما السلاسل الزمنية للإنفاق الحكومي على التعليم، التحويلات المالية من الخارج، والاستثمار الكلي، ظلت كما هي (لم يتم تحويلها لأي صيغة من صيغ التحويل المختلفة). الجدول التالي يوضح تقدير النموذج القياسي للنشاط الاقتصادي في ظل الهجرة الخارجية:

تقدير النموذج القياسي للنشاط الاقتصادي في ظل الهجرة الخارجية:

جدول رقم (22): تقدير النموذج القياسي للنشاط الاقتصادي في ظل الهجرة الخارجية

المتغيرات	المعاملات	S.E	T	Prob	F	R^2	DW	Prob F
الثابت	21.59	0.47	46.37	0.0000				
EE	1.35	1.02	13.32	0.0000				
REMI	2.49	5.72	4.35	0.0002	50.37	91.7%	1.55	0.0000
I	0.04	0.01	4.54	0.0001				
dLOGEX	-0.36	0.09	-3.95	0.0005				
dLOGEM	-0.18	0.07	-2.83	0.0088				
U(-1)	0.05	0.02	2.45	0.0209				

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

من الجدول رقم (22) يلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي للنشاط الاقتصادي في ظل الهجرة الخارجية، بلغت، 91.7% وهذا يعني أعداد المهاجرين للخارج وبعض المتغيرات المساعدة في دراسة ظاهرة الهجرة الخارجية، مثل الإنفاق الحكومي على التعليم، التحويلات المالية من الخارج، الاستثمار الكلي، سعر الصرف، ومعدل البطالة، قد استطاعت أن تفسر % 91.7 من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة.

أيضاً من الجدول رقم (22) يلاحظ أن إحصائية ديربن واتسون (Durbin Watson) بلغت 1.55 وهي أكبر من القيمة الجدولية الدنيا (1.10) وأقل من القيمة الجدولية العليا(1.88)، وهذا يعني عدم التأكد تماماً من مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات التفسيرية في النموذج الذي يتم تقديرها.

ومن الجدول رقم (22) السابق يمكن تقدير النموذج التالي للنشاط الاقتصادي في السودان في ظل الهجرة الخارجية، وما يترتب على ذلك من آثار مختلفة:

$$GDP = 21.59 + 1.35EE + 2.49REMI + 0.04IN - 0.36dlog\ EX - 0.18dlog\ EM + 0.05\ U_{-1} \quad (14)$$

التكامل المشترك:

من خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تبين أن بعضها مستقر في المستوي وبعضها ساكن في الفرق الأول وبعضها ساكن في الفرق الثاني، ويشير اختبار (Engle & Granger) إلى أن سكون بعض المتغيرات في الفرق الأول أو الفرق الثاني لا ينفي وجود علاقة خطية في الأجل الطويل بين المتغيرات موضع الدراسة، وعليه يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك على هذه

المتغيرات، ولهذا الغرض تم تطبيق اختبار جوهانسون على معدل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، التحويلات من الخارج، الإنفاق علي التعليم، وسعر الصرف ،وأوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك (الملحق رقم 5)، وجود أكثر من متجه تكاملي يشير إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث تم رفض الفرض الصفري والذي ينص على عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات.

بما أن المتغيرات سوف تتكامل في الأجل الطويل، يمكن تعقب هذه العلاقة طويلة المدى، والانحرافات التي تحدث في المدى القصير.

نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

من خلال الملاحق رقم (6,7) فإن البواقي مستقرة ولا يعاني النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي لأن كل الاحتمالات غير معنوية لإحصائية DW الأمر الذي يشير إلى قبول الفرض الصفري (عدم وجود الارتباط الذاتي) وكذلك لا يعاني النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن احتمالية (Chi Sq –) بلغت 0.27 وهي أكبر من 5% لذلك نقبل الفرض الصفري والذي ينص بأن سلسة البواقي لها تباين متجانس، لذلك كان من الممكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الموضح في الملحق رقم (6)، حيث نجد أن معامل تصحيح الخطأ بلغ (0.79–)، وهي قيمة معنوية مما يدل على الناتج المحلى الإجمالي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة تعادل 79% أي أنه **عندما تنحرف باقي المتغيرات عن قيمها التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 79% من هذا الانحراف أو الاختلال خلال سنة، ومن ناحية ثانية فإن نسبة التصحيح هذه تعبر عن سرعة التعديل نحو التوازن، بمعني أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق عام كامل باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر اختلال أو صدمة في بعض أو كل المتغيرات التفسيرية، حتى يستطيع أن يعدل 79% من هذا الانحراف.**

المبحث الثالث : تحليل الاستبيان

تم إعداد الاستبيان وتوزيعه، وتحليله ،عبر برنامج قوقل فورم (Google Form). حيث تم الحصول علي العينة العشوائية والمكونة من 100 مفردة (نسخة من الاستبيان) من مجتمع الدراسة من الكفاءات السودانية المهاجرة في مختلف بلاد العالم، و كانت النتائج كالأتي.

1) **النوع.**

خيارات الاجابة	عدد الإجابات	النسبة
ذكر	69	74.2%
أنثي	24	25.8%

علي الرغم ان اغلب المهاجرين من الذكور ،إلا أن الإناث حظيت برصيد جيد من الهجرة وصل إلي 25%

2) **المستوي التعليمي.**

خيارات الإجابة	عدد الاجابات	النسبة
ثانوي	4	4.2%
معهد تدريب حرفي أو مهني	2	2.1%
جامعي	65	68.4%
فوق الجامعي	24	25.3%

93.7% هم من ذوي التعليم العالي مما يؤكد علي أن هجرة الكفاءات أصبحت ظاهرة ملاحظة.ومن الضرورة الالتفات إليها، ومحاولة توظيفها ايجابيا لصالح الاقتصاد السوداني.

3) **الحلة الاجتماعية**

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
أعزب	24	25.3%
متزوج	69	72.6%
مطلق	1	1.1%
أرلمـ	1	1.1%

أن 69% هم من المتزوجين الأمر الذي يعزز فرضية أن العوامل الاقتصادية هي العامل الأول المحرك للهجرة الدولية.

4) **نوع التاعدة**

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
قراعإ	9	10.1%
يصخش	59	66.3%
قفارمـ	12	13.5%
Other	9	10.1%

66.3% كان تعاقدهم شخصي مما يؤكد علي عدم التنسيق بين الجهات الرسمية ، وان التعاقدات تتم بصورة عشوائية، ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عنها وتفرغ المجتمع من الكفاءات

5)هل كانت دليك يأ ظويفة في السوادن قبل الهجرة

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
لا	31	32.3%
عنم	65	67.7%

76.7% من عينة الدراسة كانت تشغل وظائف قبل الهجرة، مما يعني ان وظائفهم قد أصبحت شاغرة، وان البطالة لم تكن الدافع وراء الهجرة .

6) **إذا كانت جإتبك بنمع حدد نوع طقاع العمل.**

خيارات الإجابة	عدد الاجابات	النسبة
قطعا كحومي	39	52.7%
قطعا خاص	19	25.7%
مختلط(شركاة)	1	1.4%
اعمال حرة	15	20.3%

وهنا نلاحظ ان 52% من العينة كانوا يعملون في القطاع الحكومي 25.7 % فقط في القطاع الخاص.

7) **ما هو السبب الذي فدعك لهلجرة في المقما الأول**

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
دوافع اقتصايدة	84	89.4%
دوافع اجتماعية	4	4.3%
دوافع سيايسة	6	6.4%

يلاحظ ان 89% من عينة الدراسة هاجرت لأسباب اقتصادية ، مما يؤكد علي ان الدوافع الاقتصادية هي المحفز الأول علي الهجرة وبالنظر للسؤال التالي (8) نتأكد ان دوافع الطرد هي الدافع الأول للهجرة مع وجود عوامل الجذب إذ أن أحدهما لا تعمل بدون الأخرى.

8) الدوفاع الاقتصادية (يحتمل أكثر من جإابة لأكثر من سبب)هي

النسبة	عدد	خيارات الإجابة
15.7%	14	بسبب عدم لاحصوعللي وظيفة في لاسودان(الباطلة)
47.2%	42	.عدم كفاية الدخل من الوظيفة في لاسودان وارتفعا تمطلبات المعيشة
21.3%	19	تسحين لاوضع لااقصتادي (زواج, ارشء منلز وسيارة,استثمار)
6.7%	6	ارتفعا الأجرو في دول المهجر مقارن بالوسدان
9%	8	ملاستوى ملاعيشى لاديج في دول ملاهجر
0%	0	بسبب لادراسة

9) دوفاع خأرى للهجرة

النسبة	عدد الاجابات	خيارات الإجابة
39.1%	18	الإحباط ملعلاي وعمد القدرة لعي علاطا ملعلاي فيالوسدان
15.2%	7	ملعلايلاملامئ للبحث ملعلاي والتطوير و الاتبكار في الوسدان
10.9%	5	عضف انلإفاق لعي البحث ملعلاي في الوسدان
10.9%	5	عمد إدكار دور لاحبث ملعلاي في دعم الكفاءة الاقتصادية وتطوير
10.9%	5	رفص التفوق ملعلاي والتكونلوجي في لبد المهجر
8.7%	4	توفرادلأوالاتحثيدة والبئية لاملائمة تلطوير لاحبث ملعلاي و لاابتكار
4.3%	2	توفر انلإفاق وفرص تلانبي للبحث ملعلاي والتطوير اولاتبكار

وهذه الدوافع ترتبط بشكل مباشر بالكفاءات العلمية ودورهم في الاقتصاد، الأمر الذي يؤكد علي ان دوافع الطرد ودوافع الجذب تعملان جنبا إلي جنب ، وبشكل مكمل، الا ان دوافع الطرد تعتبر المحفز الأول للهجرة.

10) اذإ أمكن دحتيد خدلك الشهري قبل اهلجرة (في السودان) في حال كانت دليك ظويفة

النسبة	عدد الاجابات	خيارات الإجابة
52.6%	41	اقل من الف جينة
29.5%	23	نجية3000– 1000
17.9%	14	أثكمرن3000نجية

11) دحد خدلك في بلد المهرج(مع الأذخ في الاعبتار سعر صرف الجينه السوداني)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
لقا نم 5000 ةينج	11	12.1%
نمةينج 5000 – 10000	20	22%
رثكأ نم 10000 ةينج	60	65.9%

وهنا بالمقارنة بين الدخول التي يتقاضاها الكفاءات في بلد المهجر، وبين الدخول التي يتقاضونها قبل الهجرة، يتاكد ان الدوافع الاقتصادية هي الدافع الأول لهجرة الكفاءات السودانية، خاصة ما يتعلق بحجم الدخول ومستوى المعيشة.

12)هل تقوم بتحويل بعض المبالغ للسوادن

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
عنم بصورة ادئمة	61	67%
عنم بصورة تمقطعة (أحيانا)	24	26.4%
لا أقوم بالتوحيل	6	6.6%

13) ما هي قنوات التحويل؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
البنوك و الصرافات الرسمية	3	3.5%
الصرافات الأهلية و الوكلاء (السوق موازي)	52	61.2%
باليد أو مع الأصدقاء	27	31.8%
Other	3	3.5%

14) لماذا تعتمد الرطق غير السرمية في التحويل(يحتمل نمرثكأ ةباجإ)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
السرعة في التسليم في الطرق غير الرسمية	36	43.4%
الإجراءات المعقدة في الطرق الرسمية	18	21.7%
إرتفاع عمولة التحويل بالطرق الرسمية	24	28.9%
إرتفاع سعر الصرف في الطرق غير الرسمية عن الطرق الرسمية	55	66.3%
الرغبة في الحصول علي المبلغ المالي بعملة التحويل	9	10.8%

15) دواعي التحويل(يحتمل أكثمرنجإابة)

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
الصرف علي من أعيلهم في السودان	78	91.8%
مصروفات جامعية	16	18.8%
للإستثمار	8	9.4%
Other	9	10.6%

وبالنظر لمجموعة الأسئلة المتعلقة بالتحويلات نلاحظ أن أغلب المهاجرين(67%) يقومون بالتحويل وبشكل دوري(السؤال رقم 12)، إلا انهم يعتمدون في تحويلاتهم علي الطرق غير الرسمية بنسبة وصلت الي 93%(السؤال رقم 13)، ويغلب علي دواعي التحويل هدف الاستهلاك.

16) هل لديك أي نوع من الاستثمارات في السودان

خيارات الإجابة	عدد الإجابات	النسبة
نعم	16	18%
لا	73	82%

علي الرغم من أن هذه البيانات تخص فقط فئة المغتربين إلا أنها تؤكد علي العلاقة العكسية بين الاستثمار والهجرة، حيث تنخفض الاستثمارات بزيادة معدل الهجرة علي الرغم من أنها هجرات مادية، الأمر الذي يؤكد علي ان الهجرة تعمل علي إفراغ المجتمع من كفاءاته القادرة علي العطاء.

انظر الملحق رقم (1) للاطلاع علي نتائج تحليل كامل الاستبيان .

الفـــصل الخـــامـــس

- مناقشة الفروض

- النتائج والتوصيات

1 مناقشة الفروض:

فيما يتعلق بالفرض الأول والخاص بتباين محددات هجرة الكفاءات، بين عوامل الطرد وعوامل الجذب ،وازدياد تأثير عوامل الطرد خاصة الاقتصادية علي حساب عوامل الجذب . يجب الإشارة إلي أن عوامل الطرد والجذب لا تنفصل عن بعضها، فبدون عوامل الجذب لن يكون لعوامل الطرد ذلك التأثير القوي، إذ أنها تعمل متعاكسة، فما يعتبر منفرا من الاقتصاد الأصل يكون عاملا جاذبا في الاقتصاد المستقبل .عليه تؤثر الهجرة سلبا علي الناتج المحلي الإجمال كمؤشر للاقتصاد السوداني، لوجود علاقة سالبة بين الهجرة والناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول رقم 17 و 22) الأمر الذي يؤثر علي الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل والفرد بشكل خاص، بانخفاض الدخل وارتفاع معدلات التضخم ، وزيادة الأعباء المعيشية، مما يقود الكثير من الأفراد للبحث عن فرص أفضل ، عن طريق الهجرة. ويؤكد ذلك أن 84% من عينة الدراسة هاجرت لأسباب اقتصادية، وكان 47% منهم دافعهم الاقتصادي هو عدم كفاية الدخل وارتفاع متطلبات المعيشة، في مقابل 21% لتحسين الوضع الاقتصادي، 15.7% بسبب البطالة.اما الذين هاجروا بدافع ارتفاع الأجر، والمعيشة الأفضل في بلد المهجر كانوا فقط 15.7% من عينة الدراسة. أي أن عوامل الطرد الاقتصادية هي الدافع الأقوى لهجرة السودانيين عامة والكفاءات خاصة.

أما الفرض الثاني والخاص بآثار الهجرة ، علي الاقتصاد السوداني ممثلا في بعض المتغيرات الكلية ، فنلاحظ أن هذا الأثر يكون سالبا علي الاقتصاد السوداني ممثلا في العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الهجرة في نموذج الانحدار(البسيط والمتعدد)، ذلك أن سعر الصرف ، والاستثمار يتأثران سلبا بهجرة الكفاءات ، بينما يزيد الإنفاق علي التعليم، الذي من

المفترض أن يعمل ذلك علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الناتج النهائي لهذا الإنفاق يكون هو الهجرة،وعلي الرغم من أن الهجرة تؤثر ايجابيا علي التحويلات بزيادتها وعلي البطالة بتخفيضها، يوضح ذلك الجداول رقم(19، 21، 22) –حيث كانت العلاقة طردية بين الهجرة والتحويلات ، وعكسية بين الهجرة والبطالة – إلا أن ذلك لم يكون له اثر واضح علي الاقتصاد مقارنة مع الآثار السالبة للهجرة ، إما لان التحويلات تتم خارج النظام المصرفي (بنسبة 61.2% من أفراد العينة) ما افرز آثار سالبة برفع معدلات التضخم ،أو لان اغلب المهاجرين كانوا من أصحاب الوظائف (بنسبة 67.7% من العينة)، ولم يكونوا في حالة بطالة حقيقية. وكل ذلك يوضح أن للهجرة آثار ايجابية وأخرى سلبية علي الاقتصاد السوداني،إلا أن الاثار السالبة هي الأكثر وضوحا .

إما الفرض القائل بان اتجاه التحويلات للاستهلاك يعيق آثارها الايجابية علي الاقتصاد ، فان ذلك يتضح في ان اغلب هذه التحويلات يكون الغرض منها هو الاستهلاك أما علي التعليم أو للإعالة(السوال رقم 15) ، وحتى عبر مضاعف الإنفاق فان هذا الأثر الايجابي لا يكون واضحا، علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب اتجاه هذه التحويلات خارج النظام المصرفي مما يعمل علي ارتفاع معدلات التضخم .

2 النتائج:

1 من الجدول رقم(16، 22) نلاحظ العلاقة الطردية بين الإنفاق علي التعليم و معدل الهجرة ،والتي تشير إلي ان الإنفاق علي التعليم يتأثر ايجابيا بالهجرة فكلما زادت معدلات الهجرة زاد الإنفاق علي التعليم ، وذلك بتأهيل كوادر جديدة لسد النقص أو في الغالب للاستعداد للمنافسة في سوق الكفاءات الدولية والهجرة مستقبلا، خاصة وان العناصر الأكثر تأهيلا

هي التي تزيد فرص هجرتها. وفي المقابل يعمل ذلك كأثر ايجابي علي الاقتصاد السوداني (الناتج المحلي الإجمالي) معادلة (14)، حتى وان كان الهدف من الإنفاق علي التعليم الهجرة مستقبلا فانه إلي حين الهجرة فان الاقتصاد يستفيد من المو ارد البشرية المؤهلة ، فيزيد الناتج المحلي الإجمالي.

2 - باعتبار أن السودان احد دول الإرسال(الأصل)للمهاجرين فان معدل الهجرة يوثر سلبا علي الاقتصاد ممثلا في الناتج الإجمالي المحلي ،المعادلة(9، 14) ،حيث ان فقدان هذه الكفاءات يعمل علي إيجاد فراغات في دائرة الإنتاج مما يقلل حجم الإنتاج أو يؤثر علي مقدار الجودة خاصة وان هذه الفراغات يتم شغلها بواسطة أفراد غير مؤهلين،او قليلو الخبرة والتدريب ، أو بواسطة خبرات أجنبية تستدعي تكاليف إضافية . وهذا ما تؤك ده العلاقة العكسية بين معدل الهجرة والناتج المحلي الإجمالي .

3 - توضح المعادلة (10) وجود علاقة طردية بين حجم الهجرة وسعر الصرف ، فزيادة حجم الهجرة يزيد سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية ، مما يعني ان الهجرة تؤثر ايجابيا علي سعر الصرف ، و يؤدي ذلك إلي زيادة حجم الناتج الإجمالي المحلي، بسبب زيادة الإنتاج نتيجة لتوفر النقد اللازم للاستثمار. ولكن يعتبر اثر الهجرة علي سعر الصرف مرهون بحجم التحويلات إلي الداخل وخاصة بالطرق الرسمية والتي توثر علي الاحتياطي من النقد الأجنبي. ويتضح ذلك من المعادلة (14) التي تشير إلي أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في ظل الهجرة هي سالبة،ذلك ان اغلب السودانيين العاملين بالخارج يقومون بالتحويل عبر الطرق غير الرسمية (خارج النظام المصرفي) بنسبة 93% من عينة

الدراسة (61.2% سوق موازي، 31.8% باليد أو عبر الأصدقاء) مما يؤدي إلي اضمحلال هذا الأثر الايجابي للهجرة علي الاقتصاد السوداني.

4- توضح المعادلة (11)ان الهجرة تؤثر ايجابيا علي معدل البطالة فكلما زاد حجم الهجرة انخفض معدل البطالة، وينعكس ذلك ايجابيا علي الاقتصاد ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي، فانخفاض البطالة يزيد من الناتج المحلي الإجمالي ، وتؤكد ذلك المعادلة رقم 14، ولكن هذا الأثر الايجابي ليس واضح في الاقتصاد السوداني ذلك أن الأثر النهائي للهجرة علي الاقتصاد ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي هو سالب ، ويعود ذلك إلي أن اغلب هذه الكفاءات كانت منخرطة في قوة العمل السودانية ولها وظائف تركت شاغرة.

5- توضح المعادلة رقم(12) أن الهجرة تؤثر سلبا علي حجم الاستثمار ، فكلما زاد حجم الهجرة الخارجية انخفض حجم الاستثمار، ويعود ذلك إلي هجرة الكوادر والمؤهلين ،التي تزيد من تكلفة الاستثمار بالاعتماد علي كوادر أجنبية، أو الاعتماد علي كوادر غير مؤهلة فيؤدي الي فشل الاستثمار ، ومن جانب اخر فان قيمة التحويلات تتجه نحو الاستهلاك مما يقلل من اثارها الايجابية علي الاستثمار.

6- تشير المعادلة رقم(13و14) علي ان التحويلات هي الميزة التي تجنيها دول الأصل كالسودان من هجرة كفاءاته ا ، بسبب العلاقة الطردية بين التحويلات والناتج المحلي الإجمالي، تعمل التحويلات علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير العملة اللازمة لتمويل عجز الميزان التجاري ومما يساعد عل ي مزيد من الاستثمارات ، والإنتاج. علي الرغم من الأثر الايجابي للتحويلات الا أن حجمها لا يتوافق مع حجم الهجرة السودانية في الخارج، ذلك ان نسبة كبيرة منها لا تدخل ضمن حساب المتحصلات لأنها تأتي بطرق غير رسمية (خارج النظام المصرفي) ، علي الرغم من ان اغلب

المهاجرين يقومون بالتحويل بصورة دائمة(شهرية، بنسبة 65.9% ، 34.1%.يقومون بالتحويل مرة إلي ثلاثة في السنة من عينة الاستبيان)، ما يولد آثار س البق لها بتنامي السوق الحرة للعملة ، ومن ثم التأثير علي سعر الصرف بانخفاضه وزيادة التضخم. ويؤكد ذلك ان نسبة 93% من عينة الاستبيان تعمل علي التحويل عبر الطرق غير الرسمية. إضافة إلي انها توجه إلي الاستهلاك(الصرف علي من يعيلهم)بنسبة 91.8%.

7- كما توضح نتائج الاستبيان ان الدوافع الاقتصادية هي صاحبة النصيب الأكبر في دوافع الهجرة بنسبة 89.4% مقابل 6.4% للدوافع السياسية، 4.3% للدوافع الاجتماعية، وبشكل أكثر تفصيلا كان سبب عدم كفاية الدخل من الوظيفة وارتفاع متطلبات المعيشة هو أكثر الدوافع الاقتصادية تأثيرا بنسبة 41.2% من العينة. كما ان انخفاض الدخول في سوق العمل السوداني، وارتفاعها في دول المهجر حيث يحصل 65.9% من العينة علي دخل أكثر من 10 الف جنيه في مقابل 52% يحصلون علي دخول اقل من الف جنية قبل الهجرة. هذا ما يؤكد علي ان عوامل الطرد أكثر تأثير من عوامل الجذب. وان كان كلا من عوامل الطرد والجذب تعمل في اتجاه واحد وهو إفراغ دول الأصل من كفاءاتها. ويشير الاستبيان كذلك أن هجرة الكفاءات لم تقتصر علي الذكور فقط، بل أن الإناث السودانيات كان لهم حظا في الهجرة والتعاقد الخارجي وبنسبة.25.8% وهي نسبة مقدرة.

8- ان الغالب الأعم من الكفاءات المهاجرة يقومون بالتحويل بشكل دائم (شهري) بنسبة67%، ولدواعي استهلاكية (الصرف علي من يعيلهم بنسبة 91%)، الا أنهم يقومون بالتحويل عبر السوق الموازي بنسبة 61.2%، وتعتمد نسبة 66% منهم السوق الموازي لارتفاع سعر الصرف فيه ، ونسبة(43%) للسرعة في التسليم. وهذا ما يوضح الأثر الايجابي للتحويلات (معدلة 14) الذي يمكن إرجاعه إلي اثر مضاعف الإنفاق.

9 +غلب المهاجرين من عينة الدراسة كانوا يشغلون وظائف قبل الهجرة بنسبة 67.7%
مقابل 32.3 فقط عاطلين عن العمل، وان، 52.7% كانوا يعملون في وظائف حكومية
.مما يؤكد علي ان ما خسره السودان من الهجرة اكبر من ما كسبه،(أكثر مما كسبه عن
طريق تخفيض البطالة) ،خاصة علي صعيد قوة العمل ذات الكفاءة. كما ان هناك نسبة
55.6% تلقت تدريب خلال عملها ، مما يزيد من تكلفة فقدان هذه الكفاءات.

3 -التوصيات:

1 -إنشاء قاعدة بيانات لإحصاء أعداد المهاجرين السودانيين بالخارج، والتحديث المستمر لها بالتعاون بين الجهات المعنية بالهجرة علي رأسها جهاز المغتربين.اذ لا يوجد اتفاق بين هذه الجهات علي أعداد السودانيين العاملين بالخارج . ذلك ان كل السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين تعتمد علي هذه البيانات.

2 -وضع إستراتيجية تحد من هجرة ذوي الكفاءات والتدريب العالي ، أو علي الأقل تعمل علي تنظيمها بما يضمن ان تعود علي السودان بالآثار الايجابية للهجرة.

3 -زيادة الإنفاق علي البحث العلمي والتطوير، لضمان عدم هجرة الكفاءات ، أو الحد منها، أو علي الأقل لتشجيع ما تبقي من الكفاءات وتقليل الشعور بالغبن، لبذل جهد اكبر، وعدم التفكير في الهجرة، ذلك ان تأثير رأس المال البشري في العملية الإنتاجية، يأتي متوازنا مع تأثير رأس المال المادي.

4 -وضع سياسات للهجرة قائمة علي اعتبار ان الهجرة احد عوامل التنمية الاقتصادية، والتفكير في استراتيجيات لضمان مساهمة المهاجرين من ذوي الكفاءات خاصة في تنمية بلدانهم بتشجيع وتحفيز العودة ،أو بإنشاء المجالس والجمعيات البحثية للمهاجرين باعتبارها إطار للتحاور والتشاور يوفر للمهاجرين فرص الارتباط والمساهمة الاقتصادية والعلمية والتقنية في تنمية بلدهم(السودان)، دون العودة المادية للبلد، الأمر الذي يتيح للكفاءات الباقية في السودان، الإلمام والمواكبة للتطورات العلمية والتقنية في البلدان المتقدمة.

5 -إنشاء برامج شراكة مع الكفاءات المهاجرة بصوره دورية ، تضمن الاستفادة من هذه الكفاءات دون العودة النهائية للوطن ، بغض النظر عن أماكن تواجدهم ، إضافة إلي

محاولات ربطهم بالوطن ، بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى وهنا يمكن عرض بعض التجارب (والتي يمكن اعتبارها حلول مقترحة). في الصين مثلا قامت بوضع سياسة تجبر أصحاب الإجازات العلمية الجامعية علي العمل لمدة خمس سنوات داخل البلاد أو افتداء شهادتهم بمبلغ 6000 دولار تدفع لسلطة معينة، أما في أوربا فقد قرر المجلس الأوربي زيادة مخصصات البحث العلمي بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، في محاولة لتقليل هجرة أدمغتها ،واستقطاب الأدمغة الأوربية المهاجرة، إضافة إلي الكفاءات غير الأوربية، أما الهند والتي كانت قد فقدت الآلاف من أدمغتها ،فقد اعتمدت علي إنشاء وزارة لشئون الهنود المقيمين في الخارج، بهدف التواصل مع كفاءاتها وتسهيل مشاركتهم عل مستوى اكبر في حياة الهند الاقتصادية.مما دفع بالكثيرين للعودة مع مليارات الدولارات المدخرة،يستقطبهم وضع اقتصادي مزدهر وبيئة استثمارية واعدة. اما في البلاد العربية فهناك تجربة مهمة تتم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وبعض مراكز البحوث في جامعات غربية، تقوم علي نقل الخبرات والمعارف المكتسبة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة، أي نقل التقنيات المرتبطة باقتصاد المعرفة. وقد تم تطبيق البرنامج في كل من مصر ولبنان وفلسطين وبعض بلدان المغرب العربي. وقد تمكنت فلسطين بفضل تطبيق هذا البرنامج منذ عام 2005 م من استقدام (234) خبير فلسطيني في مختلف العلوم والاختصاصات ،يتسمون بخصائص الكفاءات العليا. أما تونس فقد باشرت بتنفيذ برنامج رئاسي لتونس الغد امتد من 2004 الي2009 يحمل عنوان التونسيون بالخارج تواصل حضاري وسند للتنمية . أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد انتهجت في تعاطيها مع العقول العربية المهاجرة منهجا واقعيا جادا،يقوم علي تبادل المنافع بما يلبي المصالح المشتركة ، وفق أسلوب الشراكة العلمية، بعد تهيئة كافة المستلزمات لذلك. حيث عقدت

سلسلة من الندوات المتخصصة والمؤتمرات الجامعية ودعت إليها نخبة من العلماء العرب المغتربين.

6- وضع إستراتيجية تعمل علي توجيه مدخرات المهاجرين عبر الطرق الرسمية للنظام المصرفي بما يضمن عدم التأثير السالب علي سعر الصرف للجنيه، وتوفير النقد الأجنبي لمتطلبات الإنتاج والتنمية الداخلية. وتوجيه هذه المدخرات للقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية من خلال سياسات تحفيز مدروسة بدقة.

7- توفير الجو الملائم لقيام الاستثمارات للمهاجرين من خلال توفير المعلومات ، وتبسيط الإجراءات ،إضافة إلي توجيه هذه الاستثمارات إلي القطاعات المنتجة والمطلوبة داخليا. أو من خلال تمليك المغتربين مشاريع استثمارية مدروسة ،لإقامة شراكات زكية بين بعضهم ، أو حتى مع مستثمرين موجودين داخل الوطن لتفادي فشل المشروعات الفردية مرتفعة المخاطر، وقليلة رأس المال.

4 -الخاتمة:

ختاما فان دراسة هجرة الكوادر السودانية ، خاصة بعد ازدهارها بصورة ملحوظة في العقدين الأخيرين ، تحيط بها العديد من العقبات والمشاكل والتعقيدات، نسبة لعدم توفر البيانات الحقيقية الدقيقة عن حجم هذه الكوادر وصفتها ، إضافة إلي الطرق التي تتم بها العقود. حيث لا يوجد تطابق بين إحصاءات الجهات المعنية بامر الهجرة في السودان هذا أن وجدت ، إضافة إلي التعقيدات الخاصة بإمكانية الحصول عليها من قبل هذه الجهات الأمر الذي يعيق إجراء الدراسات والوصول إلي نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في وضع السياسات . وبعد التحليل الوصفي و القياسي وقراءة النتائج في هذه الدراسة ، يتضح ان ما حدث ويحدث في الاقتصاد السوداني هو انهيار أحد أهم عناصر الإنتاج والتطوير في الاقتصاد وهو الكوادر والكفاءات بسبب الهجرة الخارجية، التي أدت إلي اختلال واضح في توازن وتوزيع القوي العاملة في السودان، الأمر الذي يحتاج إلي مزيد من الدراسة المتعمقة لوضع الحلول العاجلة. إذ ان الشاهد للوضع في السودان يري ان ما يعتبر اثر ايجابي في أدبيات الهجرة يصبح سلبيا فى الواقع التطبيقي للاقتصاد السوداني، فالتحويلات لئمثال و حسب الدراسة التحليلية ذات اثر ايجابي علي الاقتصاد، الا ان الواقع الفعلي يؤكد علي ان التحويلات تؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض سعر الصرف لان اغلبها يأتي عبر السوق الموازي أي خارج النظام المصرفي، كما ان الهجرة السودانية تشكل ضغطا علي سوق القوي العاملة المدربة، حيث لم يكن السودان يصدر البطالة من كفاءاته بل خيرة ما لديه من الكفاءات علي رأس وظائفها في مختلف المجالات.

وأخير يمكن القول ان أثار الهجرة لم تقتصر علي الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته إلي جوانب أخرى(الاجتماعية والثقافية ، وغيرها)، الا ان الجانب الاقتصاد ي هو أكثر الجوانب الملموسة تأثيرا، وفي ظلة تتأرجح الآثار بين الغموض والوضوح ،خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأثر علي ألمدي الطويل مقارنة بالمدى القصير ،حيث يصعب نسبيا تحديد حجم مساهمتها الايجابية أو السلبية في المشاكل التي عانى أو يعاني منها الاقتصاد السوداني، فكما هو ملاحظ عند قراءة نتائج البحث فان الأثر الايجابي لأحد الجوانب للهجرة قد يكون سلبيا من جانب آخر ،إضافة إلي ان معطيات الهجرة في الاقتصاد السوداني تؤكد علي الآثار السلبية خاصة علي المستوى الكلي، حيث شكلت ضغطا كبيرا علي الاقتصاد في كثير من الجوانب . الا انها علي المستوى الجزئي للأسرة فإنها تكون ايجابية، للحد الذي يخلق تيارات هجرة للأجيال للاحقة. لذا فانه من الضروري التعمق أكثر في دراسات الهجرة خاصة هجرة الكفاءات ،بحيث تأخذ في الاعتبار كافة الآثار المتعلقة بالتكاليف والفوائد(الايجابيات والسلبيات)، ولا يقتصر حساب تأثيرها علي الجوانب المادية الاقتصادية فقط . وهنا يمكن أن نذكر بعض الدراسات المستقبلة المتعلقة بموضوع الهجرة.

1 -الآثار الاجتماعية للهجرة الدولية علي دول الأصل.

2 -آثار الهجرة الدولية علي معدلا الفقر في الدول المرسلة.

3 -آثار السياسات الحكومية علي تحويلات العاملين بالخارج.

4 -آثار الهجرة العائدة علي اقتصاديات دول الأصل

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب:.

1 -**القران الكريم**

2 -**المعجم الوجيز**، 1400هـ ،1980، مجمع اللغة العربية ، مصر، القاهرة.

3 -إبراهيم احمد سعيد ، 1997، **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية** ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ ، سوريا.

4 -الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، 2001، **التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، دراسات إستراتيجية**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد 48، الطبعة الأولى.

5 -طه حمادي الحربي ، 1408هـ ،1988، **جغرافيا السكان**، وزارة التعليم العالي جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق،.

6 -عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، 2001، **منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان- دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 إلي 2000** ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم .

7 -عبد الوهاب إبراهيم ابو سليمان ، 2005، **البحث العلمي صياغة جديدة ،طبعة منقحة ومصححة**، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية ، الرياض الطبعة التاسعة 1429هـ.

8 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2004، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**.

9 -فائز محمد العيسوي، 1997،**أسس الجغرافيا البشرية** دار المعرفة الجامعية.

10 - قسوم خيري بلال ، 2013،**إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان – حقائق الماضي ورؤى المستقبل 1986 – 2005** ، شركة مطابع السودان للعملة،الخرطوم، الطبعة الثانية.

11 - محمد مدحت جابر، 2004، **الجغرافيا البشرية** ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة.

12 - يسري الجوهري، 1987، **اسس الجغرافيا البشرية** دار المعارف بالإسكندرية، مصر.

ثانيا:الدوريات والمجلات والتقارير:

1 -أميرة محمد عمارة ، **هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر** ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 63- 64 ، عن الموقع www.Khutabaa.com

2 -إبراهيم قويدر، 2007، **فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى** – هجرة العقول العربية،مجلة ليبيا اليوم الالكترونية عدد 23-10 ، www.libya-alyoum.com

3 -الأمانة العامة للأمم المتحدة، التقرير الإقليمي بتقرير الأمين العام ، 2006، **العولمة والاعتماد المتبادل- الهجرة الدولية والتنمية**، الدورة الستون، البند 54(ج) من جدول الأعمال .

4 -الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 ، السودان ، **مؤشرات اقتصادية**.

5 -جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، 2014، **الهجرة الدولية والتنمية**.

6 -جامعة الدول العربية ،القطاع الاجتماعي ،التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2008، **هجرة الكفاءات نزيف ام فرصة** ، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية.

7 -حافظ عمر محمد، 2011، **تحويلات المهاجرين ودورها في الاقتصاد السوداني** ، مجلة آفاق الهجرة ، العدد الرابع ،السنة الأولي .

8 -حنان عبد الخضر هاشم، 2011، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية– رؤى نظرية وجدل قائم** ، جامعة الكوفة ،مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 18 ،المجلد الرابع. WWW.uokufa.edu.ig.com

9 -خالد عبد المجيد لورد، 2012، **الهجرة والتحويلات – الدوافع – المحددات – المحفزات– السودان في مقاربات إقليمية ودولية**، مجلة آفاق الهجرة العدد التاسع ،السنة الثالثة.

10 - صديق محمد احمد مضوي، 2016، **تحويلات واستثمارات المهاجرين السودانيين– الحوافز والتأرجح** ، مجلة آفاق الهجرة ، مركز دراسات الهجرة والتنمية ، جهز المغتربين ، العدد 16 ، السنة السادسة.

11 - الطاهر سليمان ايدام، 2014، **تطور سوق العمل الخارجي وأثره علي قدرة السودان التنافسية** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العام السادس للسودانيين العاملين بالخارج، مشاركة وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، الخرطوم.

12 - عثمان حسن عثمان، 2012، **آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني** ،جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي السنوي الأول (السودان الواقع وآفاق المستقبل).

13 - عز الدين إبراهيم حسن، 2011، **دور المغترب السوداني في دعم ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني** ، مجلة آفاق الهجرة مركز دراسات الهجرة والتنمية ، جهاز المغتربين، العدد السادس، السنة الثانية.

14 - عمر إسماعيل حسين، 2012، **هجرة الكفاءات العراقية وأثرها علي الاقتصاد الوطني 1990-2009** ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، جمهورية العراق، قسم العلاقات الدولية. www.nof.gov.iq.com

15 - عبد اللطيف ذرنه جي، 2006،**هجرة الأدمغة العربية وأثرها علي المجتمع العربي** ، الجمعية الكونية السورية . www.ascssf.org.sy.COM

16 - عبد المنعم عبد الرحمن، 2014، **هجرة الأدمغة العربية بين الهدر والكسب** ،موتمر قضايا التعليم والهجرة في الوطن العربي، المغرب .

17 - عائدات عزت، زينب سليمان ، 2011، **هجرة العقول العربية** ، وزارة التجارة والصناعة قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الادارة المركزية لبرنامج دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر.

18 - غيثاج الحوراني ، 2007، **ادارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان** ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 62 تشرين الأول .

19 - فهد ألحارثي، 2014، **أزمة البحث العلمي والتنمية** ، مركز اسبار للدراسات والبحوث. www.asbar.com

20 - فاطمة مانع و فاطمة الزهراء خبازي ، 2011، **هجرة الكفاءات العلمية وأثرها علي التنمية الاقتصادية في البلدان النامية** ،جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف، الملتقي الدولي

الخامس ، حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ، محور الإنفاق علي رأس المال الفكري، الجزائر.

21 - مركز الرافدين، 2011 ، **دراسة حول الهجرة أنواعها، أسبابها ، أهدافها ، نتائجها.** حرر بواسطة إدارة المركز. www.alrafedein.com

22 - محمد الحسن الخليفة ، 2011، **سياسات بنك السودان المركزي لتشجيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة 2006 – 2011**: بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء.

23 - محمد عبد الله المنصوري، و عبد العال بوحويش الدايخ ، 2010، **هجرة العقول الغربية أسبابها وأثارها الاقتصادية** ،جامعة عمر المختار كلية الاقتصاد ليبيا ، مؤسسة الفكر العربي. WWW.arabthought.org

24 - محمد الخشاني، محمد بن سعيد، 2010، **التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها علي التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة(سوريا لبنان، الأردن ،مصر)**، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، الجمعية الخيرية للدراسات و الأبحاث حول الهجرة.

25 - مشهور إبراهيم احمد، 2008، **هجرة الكفاءات وأثارها السياسية والاقتصادية علي الدول النامية** ، مجلة الحوار المتمدن، محور العولمة وتطور العالم المعاصر، العدد 2391. www.ahewar.org.com

26 - محمد دياب، 2009، **هجرة الوظائف كأحد ظواهر اقتصاد المعرفة ، تأثير ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات علي هجرة العمالة** ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 70 ،.عن الموقع www.lebarmy.gov.lb .

27 - معتز نعيم ،ومطانيوس مخول، 2005، **تحليل أسباب الهجرة الداخلية في الجمهورية السورية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون ، المجلد 21، العدد الأول . www.damasuniversity.edu.sy.

28 - مني محروس، 2007، **نزيف العقول مأساة عربية متجددة** ، جريدة المحجه العدد 279,280,281،(1,2,3).عن الموقع almahajjafes.net.com

29 - نادر فرجاني، 2000، **هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي** ،مركز المشكاة للبحث والتطوير ،مصر، القاهرة . www.almishkat.org.com

30 - نبيل مرزوق، 2010،**هجرة الكفاءات وأثرها علي التنمية الاقتصادية** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ندوة الثلاثاء الثالثة العشرون، دمشق. www.mafhoum.com

31 - **هجرة أساتذة الجامعات السودانية** ، 2010 ،دراسة أعدها مجلس الوزراء السودان ، بالتعاون مع جهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1 -المغيرة فضل الله السيد، 2005، **التغيرات النمطية للهجرة السودانية**، رسالة ماجستير في السكان والتنمية،جامعة الجزيرة، مركز الدراسات السكانية .

2 -حاجة عبد الرحمن إبراهيم إمام ، 2010، **اثر هجرة العقول البشرية علي استدامة التنمية في السودان دراسة تطبيقية من عام 1985-2010م** ، دراسة دكتوراه في الفلسفة والعلوم البيئية ،جامعة الخرطوم ،معهد الدراسات البيئية.

3 شيخاوي سنوسي ، 2011، **هجرة الكفاءات الوطنية وإشكاليات التنمية في المغرب العربي(دراسة حالة الجزائر 1999-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة ابو بكر بلقايد- تلسمان، الجزائر.

4 طارق علي جماز، 2009، **التنمية الاقتصادية والبشرية** ،الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد ،الدراسات العليا،كوبنهاجن.

5 عبد الرحمن الطيب ايوبية، 2012، **هجرة العقول والكفاءات وأثرها علي التنمية الاقتصادية في السودان** ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة ام درمان الإسلامية.

6 عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، 2009، **هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج،(العراق أنموذج)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كوبنهاجن.

7 فائزة بركان ، 2012، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب،جامعة الحاج لخضر- باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية،.الجزائر.

8 محمد جبريل احمد ، 2005، **تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها علي الاقتصاد السوداني**، رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين.

9 محمد المرضي عمر عبد الرحمن، 2007، **الدوافع والآثار المترتبة عن هجرة المعلمين السودانيين إلي المملكة العربية السعودية (دراسة حالة المنطقة الشرقية)** ، رسالة ماجستير في الآداب جامعة الجزيرة ، كلية التربية،قسم الجغرافيا والتاريخ.

10 - مستورة سهل جمعة سهل، مايو 2011، **اثر الهجرة الخارجية علي التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية للفترة من 1982- 2009م)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة الزعيم الأزهري.

11 - محمد دهان، 2010 ، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري ، مقاربة نظرية ودراسة تقييميه لحالة الجزائر** ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

12 - ميسون زكي فوجو، 2012، **إستراتيجية التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين(دراسة حالة قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية-غزة ،فلسطين.

13 - رحيم هادي الشمخي ، 2013 ، **مخاطر هجرة الأدمغة العربية الي أوربا، (لماذا تهاجر الكفاءات العربية إلي الخارج؟**، أكاديمي وكاتب عراقي. www.google.com

14 - Arabs Labor Organization (A LO), International Organization for Migration (IOM), Partners in Development (PID) , 12-3-2010, **Final Report – Arabic**.

قـــائمـــة الـمـلاحق

ملحق رقم (1) تحليل الاستبيان بواسطة برنامج (Google Form)

100 responses

SUMMARY INDIVIDUAL

Accepting responses

1. النوع

93 responses

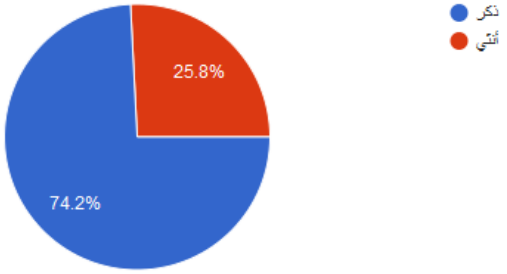

2. الفئة العمرية(سنة):

96 responses

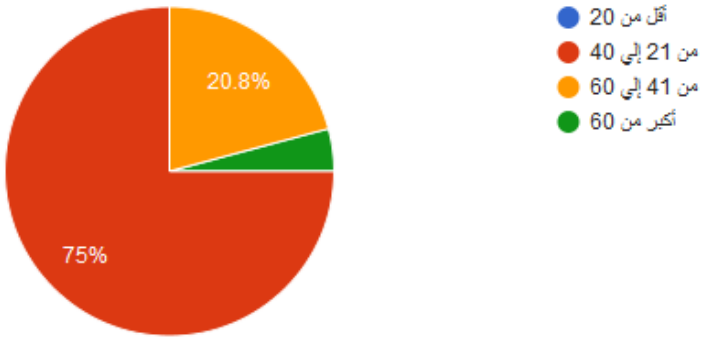

3. المستوي التعليمي:

95 responses

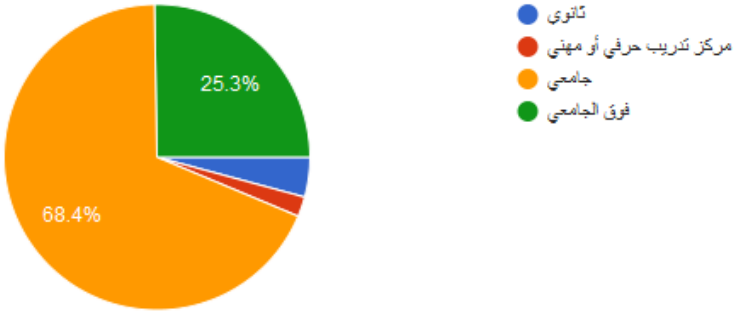

4. الحالة الاجتماعية :

95 responses

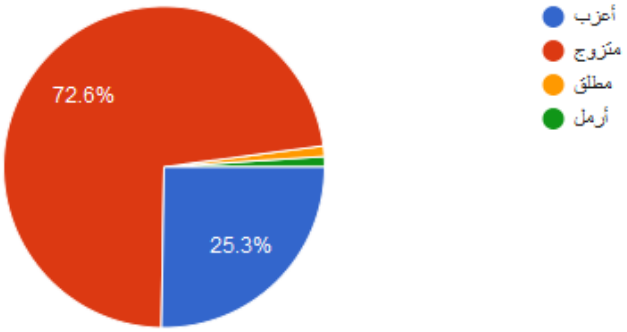

5. دولة المهجر(أذكر) :

90 responses

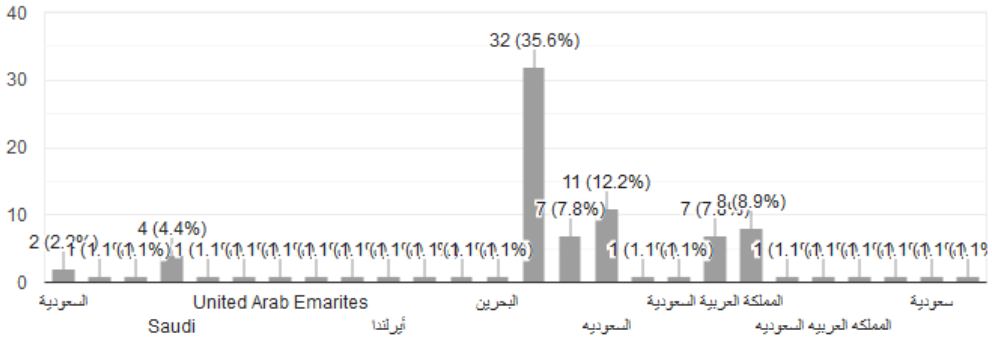

7. نوع التعاقد

89 responses

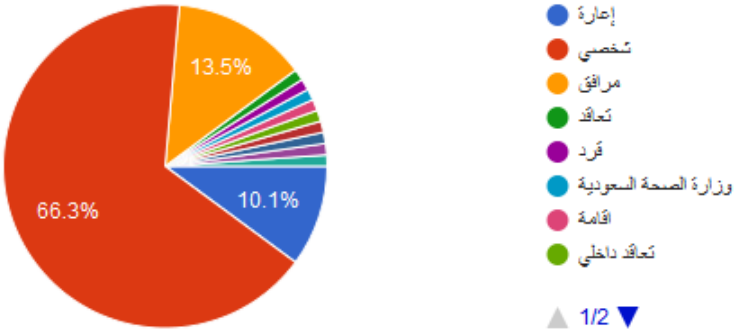

9. هل لوظيفتك في دولة المهجر علاقة بمجال دراستك:

95 responses

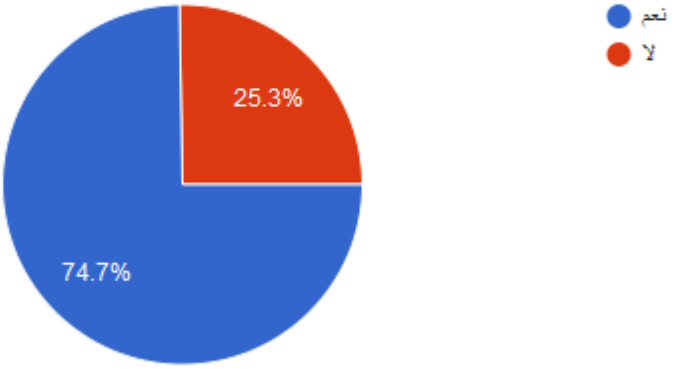

10. كم عدد من تعيلهم

89 responses

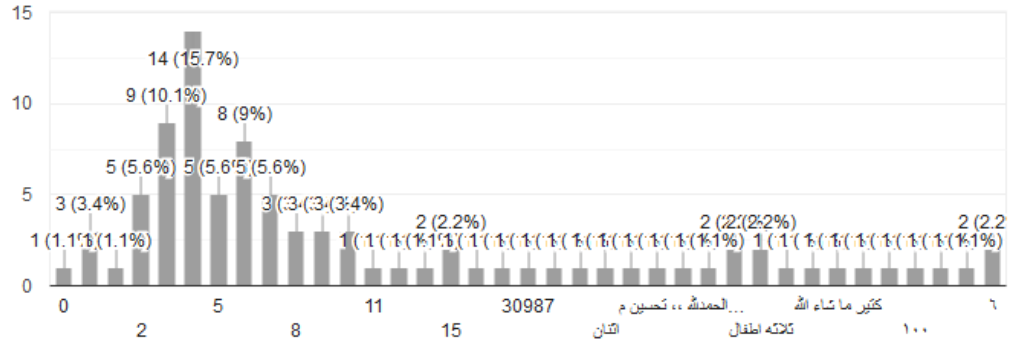

11. مكان إقامة من تعيلهم

92 responses

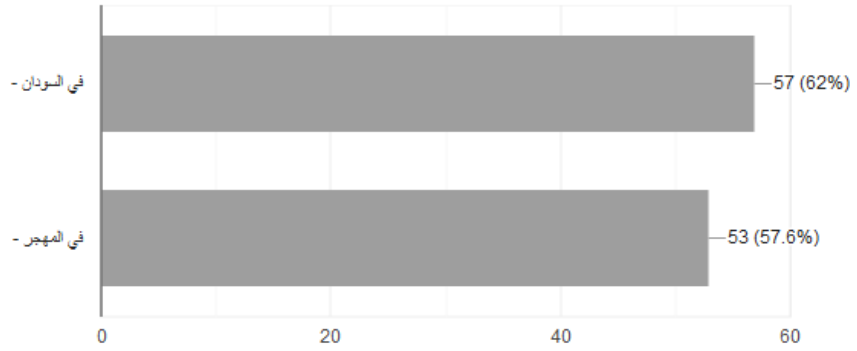

12. كم عدد من تعيلهم ممن هم في التعليم دون الجامعي

85 responses

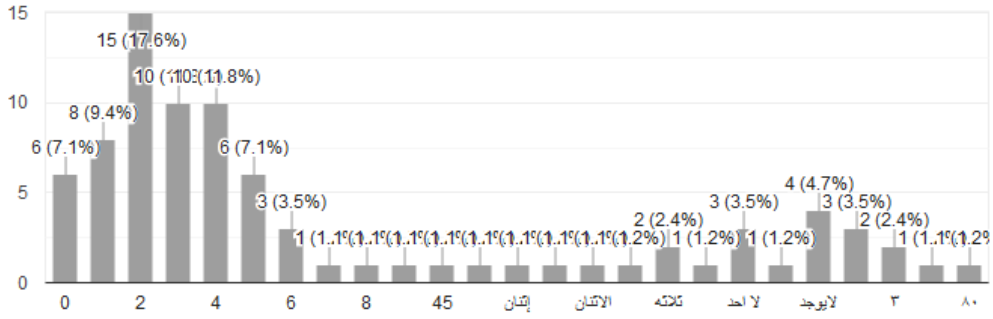

13. كم عدد من تعيلهم ممن هم في التعليم الجامعي

85 responses

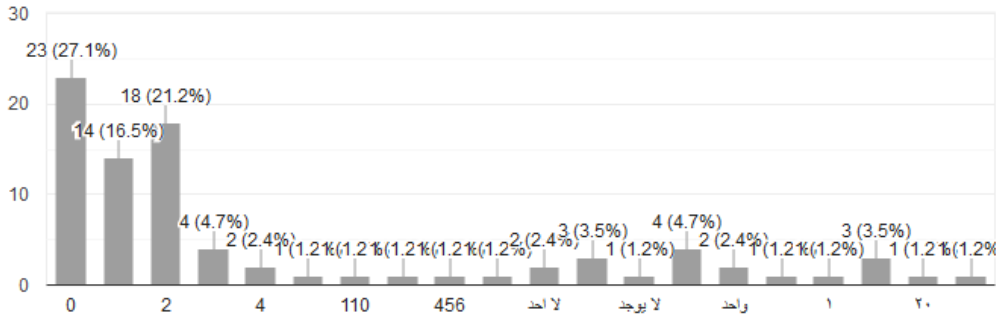

11. هل كانت لديك أي وظيفة في السودان قبل الهجرة ؟

96 responses

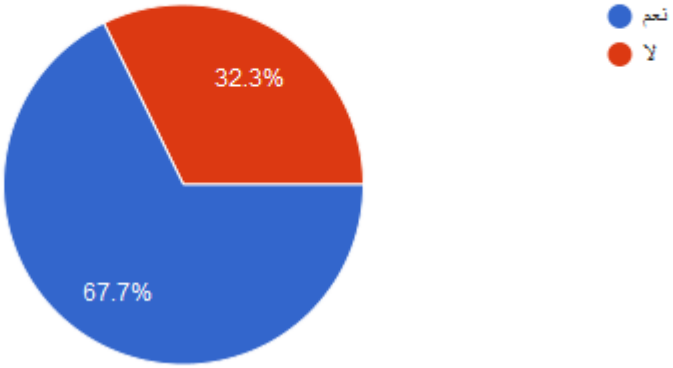

16. هل لوظيفتك في السودان علاقة بمجال دراستك

77 responses

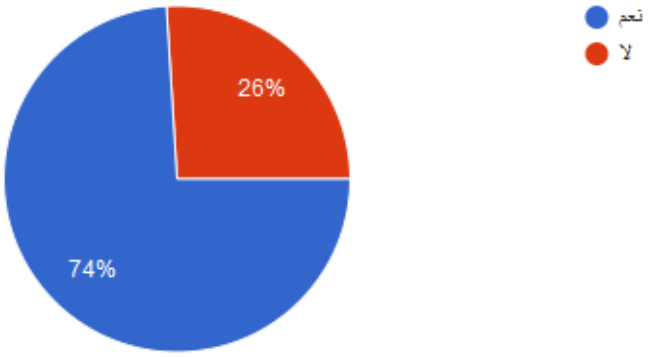

17. هل تلقيت أي نوع من التدريب خلال سنوات عملك في السودان؟

81 responses

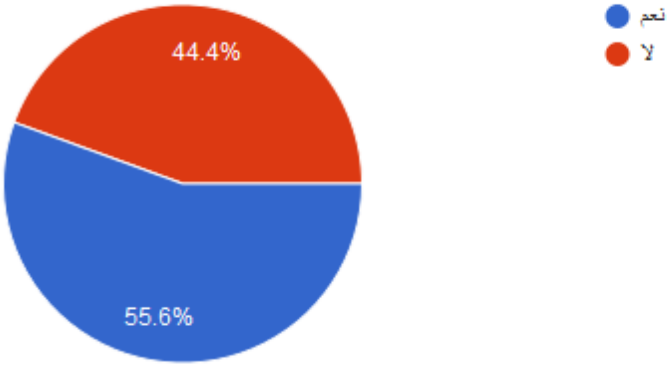

19. برأيك هل تأثرت الجهة التي كنت تعمل بها في السودان بهجرتك

78 responses

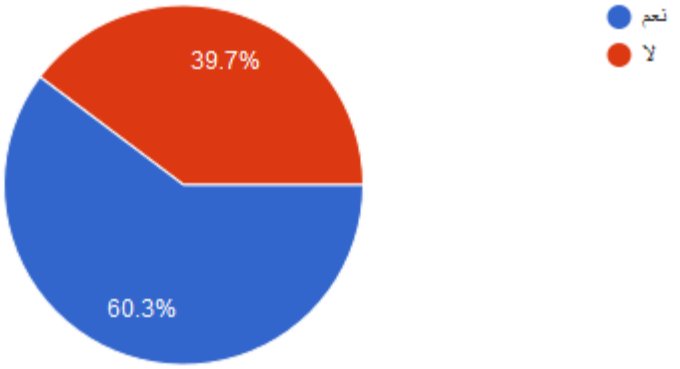

إذا كانت الإجابة بنعم ما هو نوع التأثير

48 responses

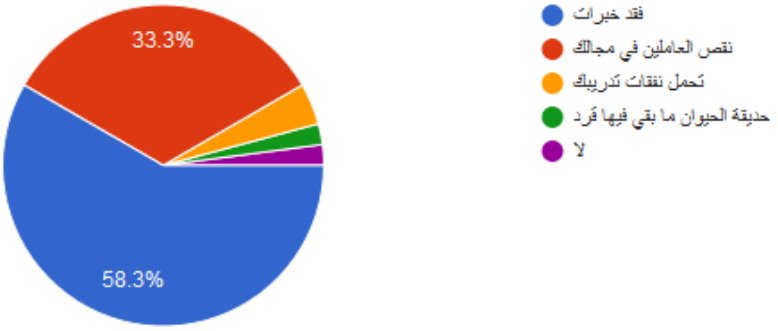

20. إذا كانت الإجابة بلا لماذا لم تتأثر

27 responses

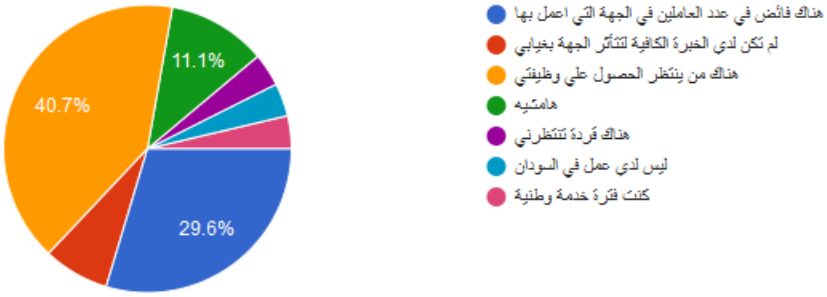

21. هل سبق وان هاجرت قبل هذه المرة

90 responses

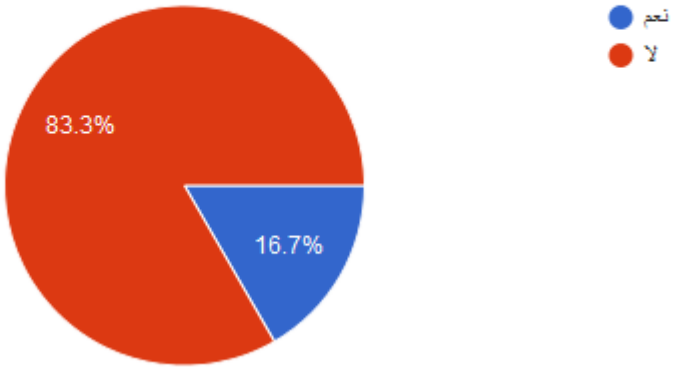

22. إذا كانت الإجابة بنعم ما هو سبب الهجرة

19 responses

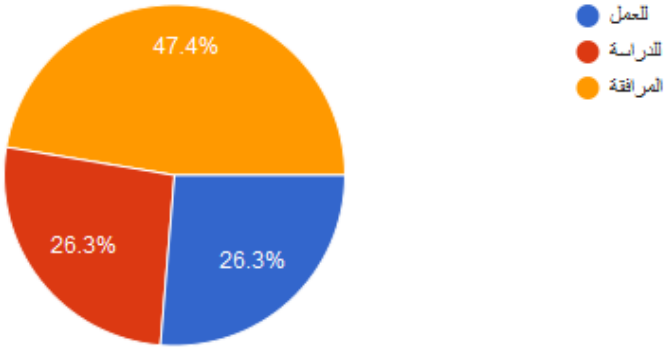

23. عدد سنوا ت الهجرة من ـــــــــ والي ـــــــــ

29 responses

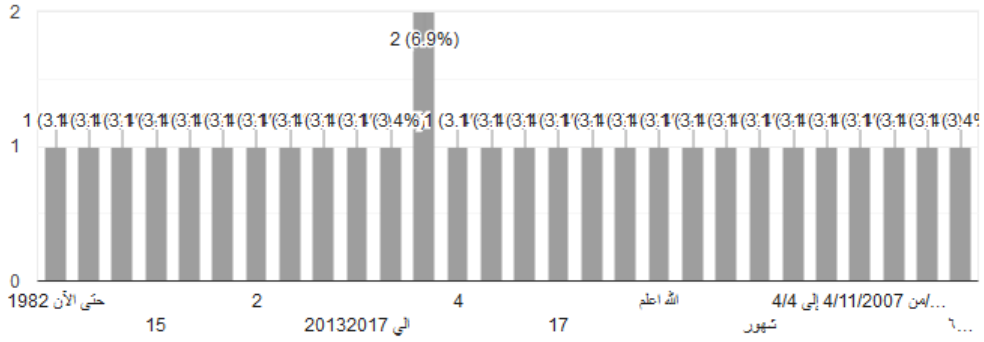

ما هو سبب العودة

30 responses

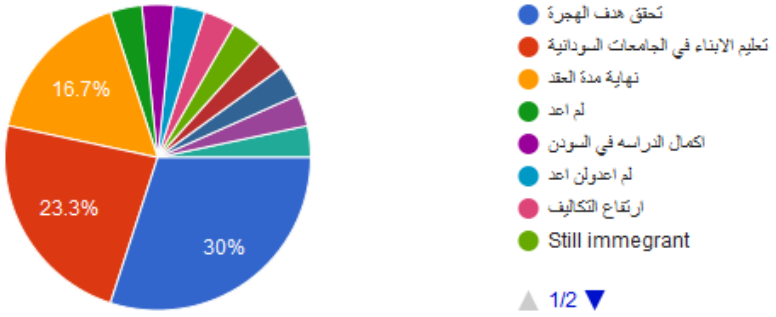

دوافع وآثار الهجرة

1- ما هو السبب الذي دفعك للهجرة في المقام الأول

94 responses

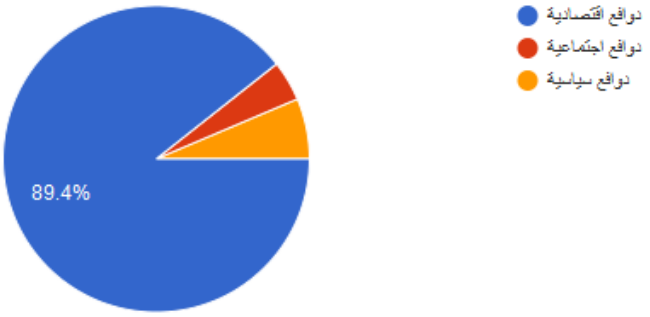

دوافع أخري(اذكر)

3 responses

الوضع المادي والرواتب لاتكفي
اقتصادية
هجرة الوالدين مما أدى لميلادي بالخارج

الدوافع الاقتصادية (يحتمل أكثر من إجابة لأكثر من سبب) هي

89 responses

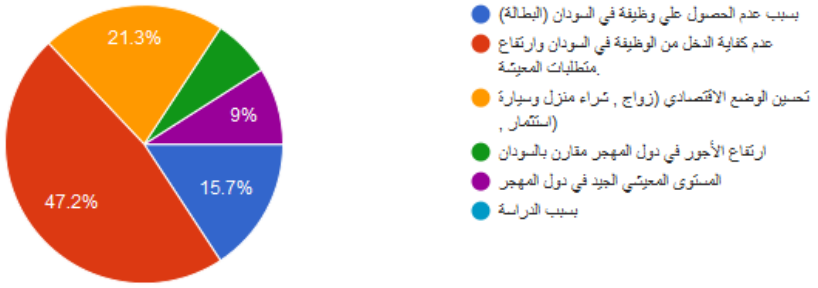

الدوافع الاجتماعية : هي

52 responses

الدوافع السياسية: هي

33 responses

دوافع أخرى للهجرة

46 responses

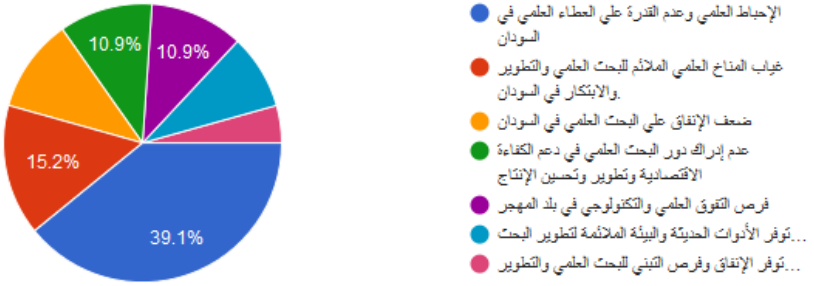

2- إذا أمكن تحديد دخلك الشهري قبل الهجرة (في السودان) في حال كانت لديك وظيفة

78 responses

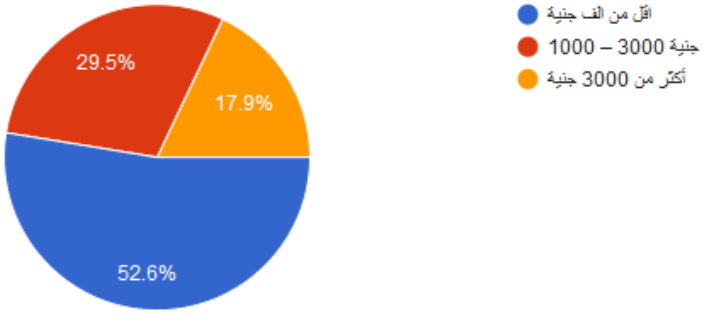

3- حدد دخلك في بلد المهجر(مع الأخذ في الاعتبار سعر صرف الجنيه السوداني)

91 responses

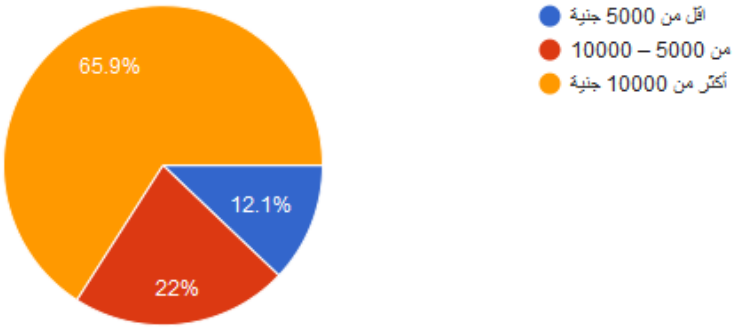

4- هل تقوم بتحويل بعض المبالغ للسودان

91 responses

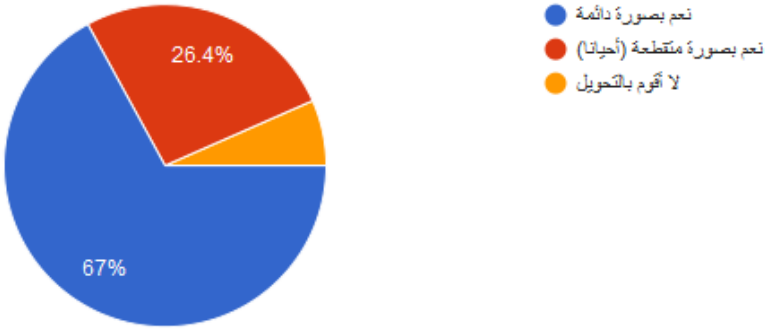

5- عند الإجابة بنعم(الأولي والثانية) حدد مدة التحويل.

85 responses

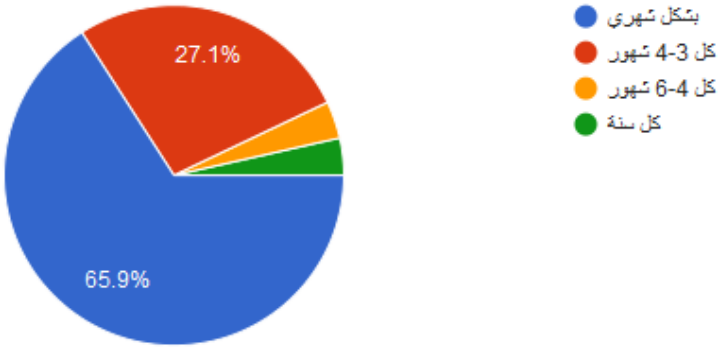

6- حدد المبلغ

87 responses

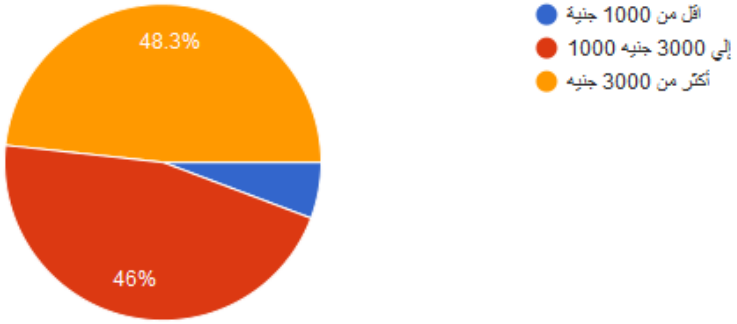

7- دواعي التحويل (يحتمل أكثر من إجابة)

85 responses

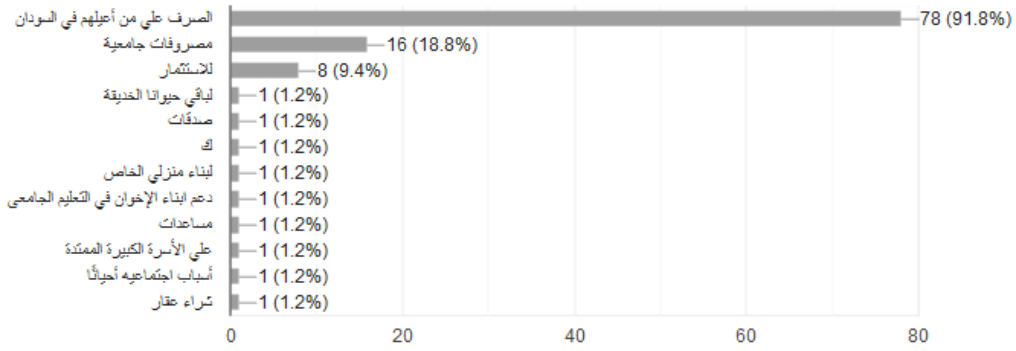

8- ما هي قنوات التحويل

85 responses

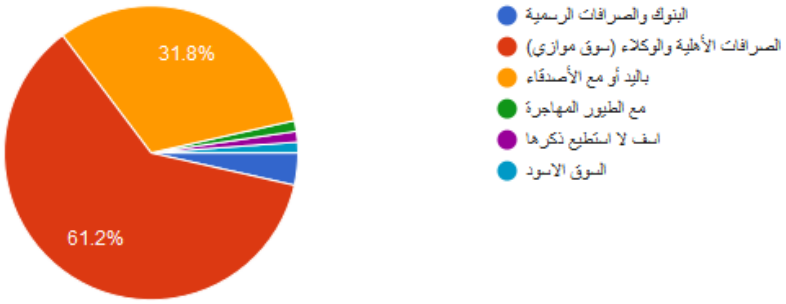

9- لماذا تعتمد الطرق غير الرسمية في التحويل(يحتمل أكثر من إجابة)

83 responses

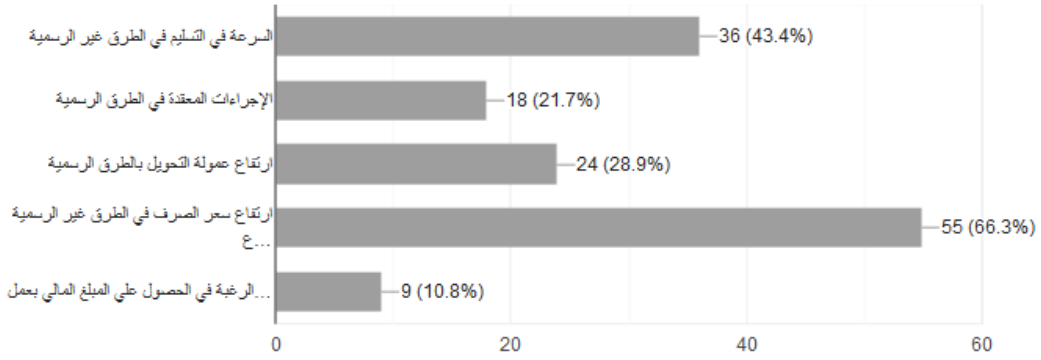

10- إذا تم اعتماد السعر الموحد في السوق الرسمي وغير الرسمي هل يمكن ان تحول أموالك عبر الطرق الرسمية (البنوك).

86 responses

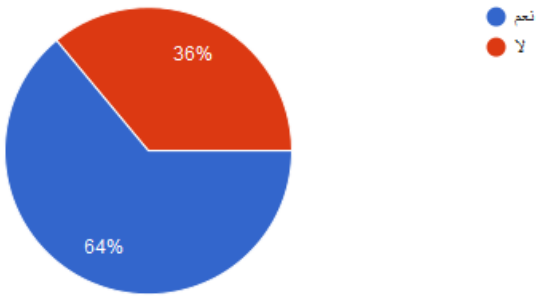

11- ولماذا

49 responses

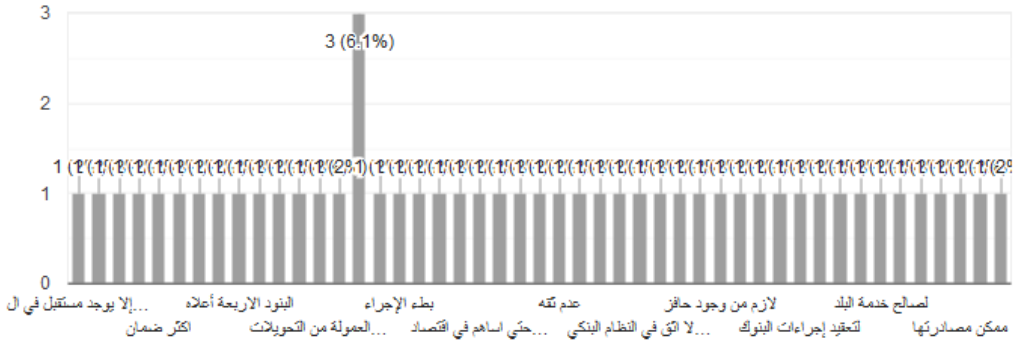

12- هل لديك أي نوع من الاستثمار في السودان

89 responses

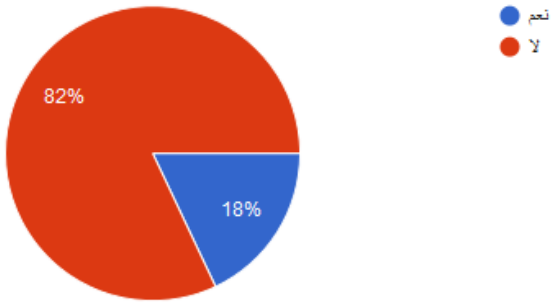

13- عند الإجابة بنعم ما هو نوع الاستثمار

18 responses

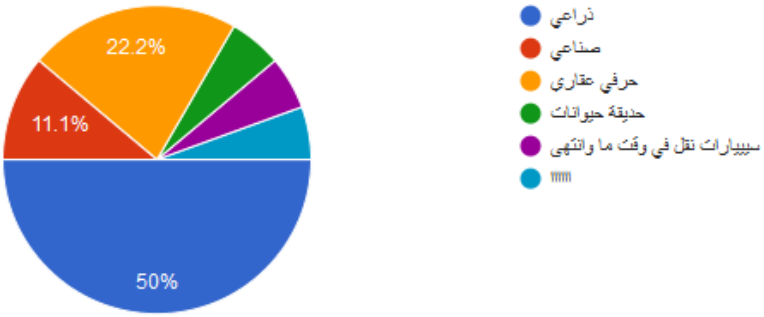

14- لماذا هذا النوع من الاستثمارات

23 responses

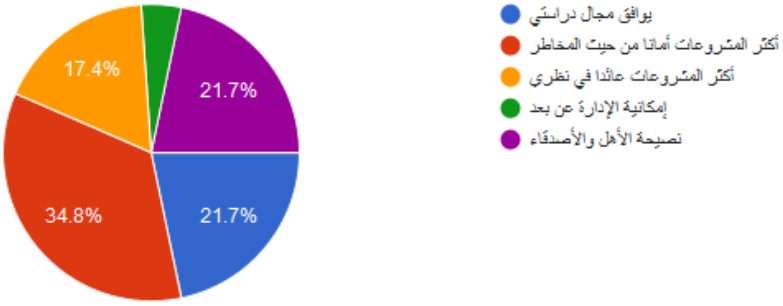

15- هل تعتبر استثمارك مجزي

22 responses

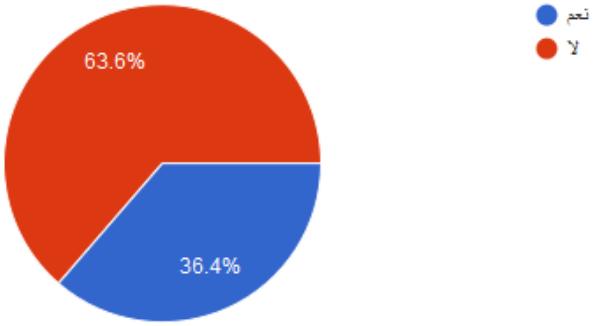

16- إذا كان غير مجزي وضح السبب

15 responses

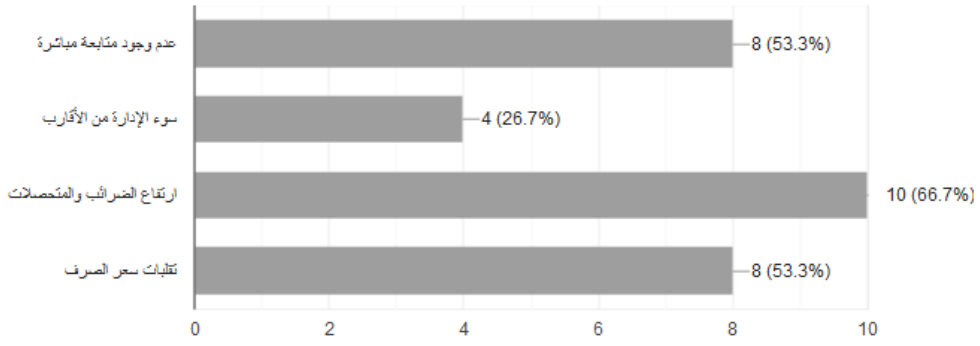

17- إذا لم يكن لديك استثمار في السودان بعد, هل ترغب في الاستثمار مستقبلا

78 responses

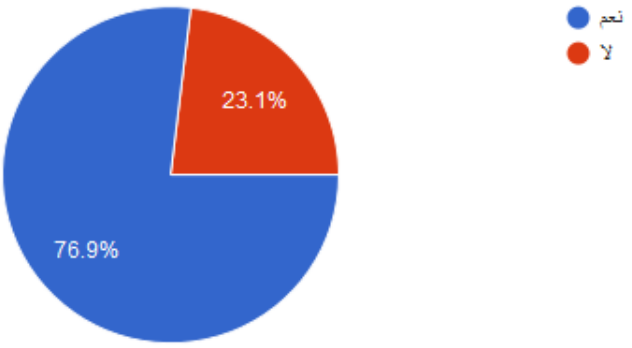

18- لماذا لا ترغب في الاستثمار في السودان

40 responses

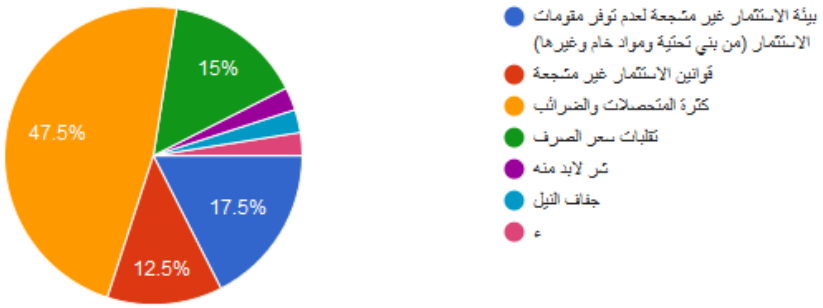

19- هل تمتلك منزل في السودان

91 responses

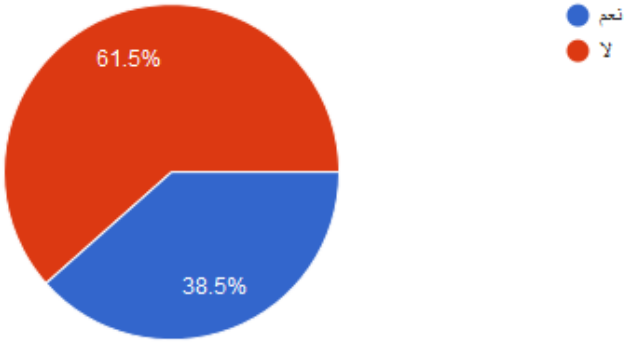

20- إذا كانت الإجابة بنعم نوعه

37 responses

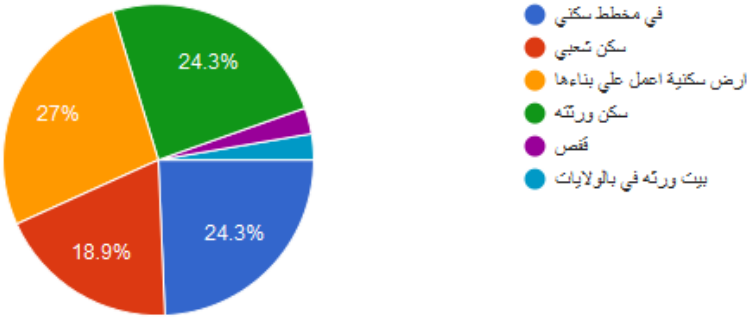

21- إذا كانت الإجابة بلا ما هو السبب

53 responses

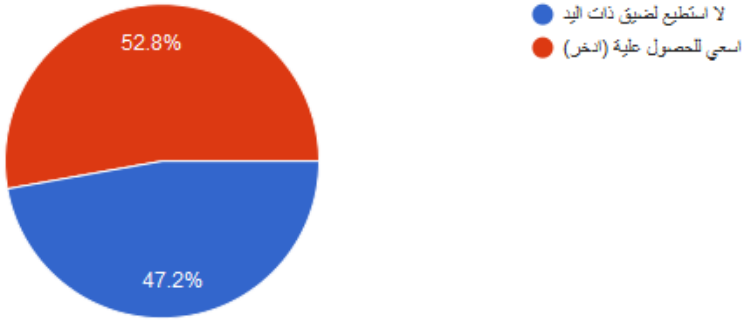

22- من تقيمك لتجربتك, ما رأيك في الهجرة بشكل عام

89 responses

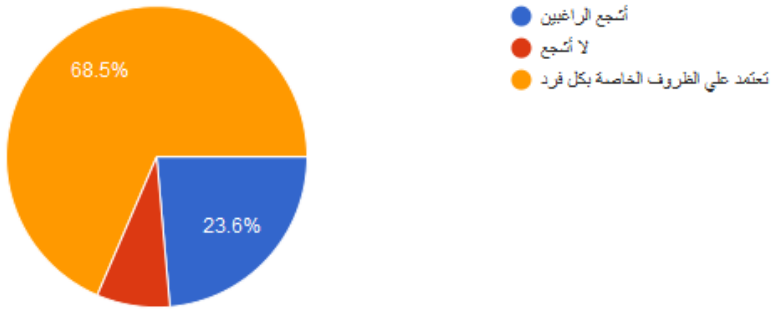

23- علي الصعيد الشخصي هل حققت لك الهجرة أهدافك وطموحاتك منها

89 responses

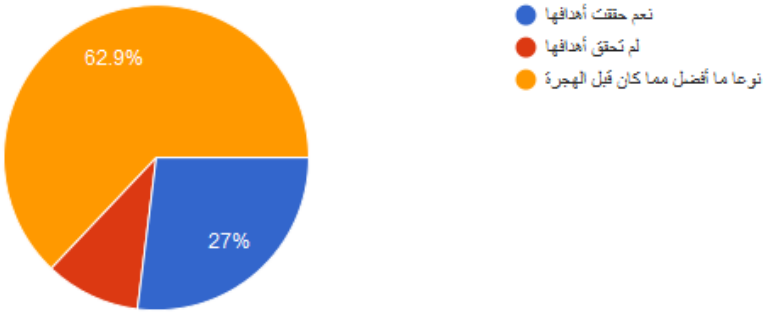

24- هل تفكر في العودة إلي السودان خلال الخمسة سنوات المقبلة

92 responses

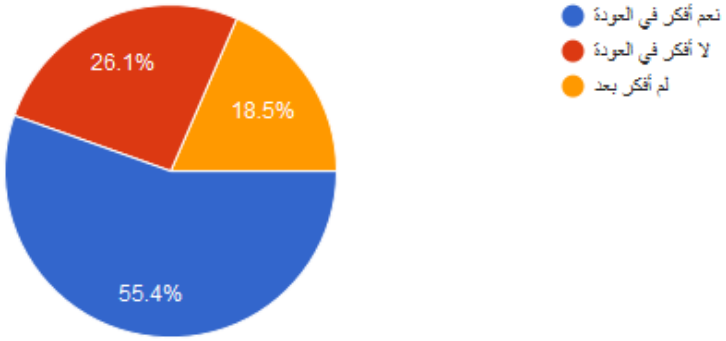

رابط الوصول لهذا التحليل :

https://docs.google.com/forms/d/1ChLEjGhlo0ARCIqPVaGUKRoG3dKICPeUKTNfVUNDOfs/viewanalytics

ملحق رقم (2) بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

U%	XR	EE	GDP	السنة
	0.0005	297422542	7617171645	1980
22.328	0.0006	330134963.5	9538009463	1981
22.219	0.00095	326799049.5	9254390431	1982
21.426	0.0013	297513405.6	8465262541	1983
20.66	0.0013	346833962.3	10044297796	1984
19.923	0.0023	392762710.7	12459352088	1985
19.211	0.0025	318707330.1	15966049370	1986
18.525	0.003	412735565.3	20631192466	1987
17.863	0.0045	307890189.2	15510324099	1988
17.225	0.0045	299640756.1	15295634959	1989
16.61	0.0045	235411928.3	12408648108	1990
15.998	0.00696	201789537.2	11379222223	1991
15.409	0.09743	127755133.9	7031931224	1992
15.757	0.15931	165579734.8	8881004944	1993
15.177	0.28960	245428906.9	12793795322	1994
14.618	0.580874	266593009.6	13830459816	1995
14	1.25079	75218352.8	9018315171	1996
13.5	1.57574	98452102.2	11681198236	1997
13	2.008019	94512261.98	11250216339	1998
12.5	2.525504	88797585.76	10682045000	1999
15.2	2.571225	98161345.57	12366140066	2000
15	2.587021	107325878.1	13362328043	2001

15.9	2.633058	118954091.5	14975626178	2002
15.8	2.609834	142675679.7	17780302167	2003
16.183	2.57905	173610489.6	21684761535	2004
17.1	2.436058	220567638.8	27386699507	2005
17.493	2.171533	290965665.7	36393186004	2006
16.77	2.0161	364628492.2	46533234127	2007
16.04	2.09016	453654436.3	58032057416	2008
14.894	2.30153	427764014.2	54633362294	2009
13.733	2.3060009	1330000000.0	62045783233	2010
12.033	2.66662	1420000000.0	67327289320	2011
14.8	3.5729583	1340000000.0	62688889673	2012
15.2	4.756760	1400000000.0	66480141187	2013
19.8	5.736866667	1400000000.0	73814947341	2014

ملحق رقم (3) نتائج اختبارات السكون للسلسل الزمنية لمتغيرات البحث

اختبارات جذور وحدة المتغيرات بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع

(Augmented Dickey Fuller Test)

1- نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى (level) :

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EM) عند المستوى (level) بالثابت.

Null Hypothesis: EM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0697	-2.793754	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EM) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: EM has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.2274	-2.741651	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.252879	1% level	Test critical values:
	-3.548490	5% level	
	-3.207094	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EM) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: EM has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.3765	-0.766992	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة التحويلات المالية (RE) عند المستوى (level) بالثابت.

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0065	-3.812515	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة التحويلات المالية (RE) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: REMI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0061	-4.467563	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة التحويلات المالية (RE) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: REMI has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0099	-2.639271	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الاستثمار (I) عند المستوى (level) بالثابت.

Null Hypothesis: I has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.1591	-2.363810	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الاستثمار (I) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: I has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.5915	-1.979090	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.252879	1% level	Test critical values:
	-3.548490	5% level	
	-3.207094	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الاستثمار (I) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: I has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.6220	-0.157280	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى (level) بالثابت.

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9994	1.689780	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9872	-0.305713	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.252879	1% level	Test critical values:
	-3.548490	5% level	
	-3.207094	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9994	3.247453	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الإنفاق الحكومي على التعليم (EE) عند المستوى (level) بالثابت.

Null Hypothesis: EE has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9635	0.130416	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الإنفاق الحكومي على التعليم (EE) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: EE has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9593	-0.763555	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.252879	1% level	Test critical values:
	-3.548490	5% level	
	-3.207094	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EE) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: EE has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.8964	0.891681	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند المستوى (level) بالثابت.

Null Hypothesis: XR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9696	0.216477	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: XR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.1379	-3.040981	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: XR has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.8982	0.903942	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة معدل البطالة (U) عند المستوى (level) بالثابت.

Null Hypothesis: U has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0408	-3.050742	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة معدل البطالة (U) عند المستوى (level) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: U has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.6625	-1.838037	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة معدل البطالة (U) عند المستوى (level) بدون الثابت والزمن.

Null Hypothesis: U has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.6155	-0.175692	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2- نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول (First Difference) :

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EM) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(EM) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.227584	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EM) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(EM) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0012	-5.121220	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EM) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: D(EM) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.230121	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة التحويلات المالية (RE) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-11.73575	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة التحويلات المالية (RE) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-11.69878	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة التحويلات المالية (RE) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-11.77889	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الاستثمار (I) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.970440	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الاستثمار (I) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(I) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.275761	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الاستثمار (I) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: D(I) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.868532	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند الفرق الأول (level) بالثابت.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0026	-4.166757	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0021	-4.881179	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0007	-3.594912	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الإنفاق الحكومي على التعليم (EE) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(EE) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.531289	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الإنفاق الحكومي على التعليم (EE) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(EE) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.997287	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة الهجرة الخارجية (EE) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: D(EE) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-5.418228	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.7934	-0.842641	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.646342	1% level	Test critical values:
	-2.954021	5% level	
	-2.615817	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.8594	-1.341173	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.262735	1% level	Test critical values:
	-3.552973	5% level	
	-3.209642	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.5397	-0.379861	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.636901	1% level	Test critical values:
	-1.951332	5% level	
	-1.610747	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة معدل البطالة (U) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(U) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.4024	-1.739282	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة معدل البطالة (U) عند الفرق الأول (First Difference) بالثابت والزمن

Null Hypothesis: D(U) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.5271	-2.097277	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.284580	1% level	Test critical values:
	-3.562882	5% level	
	-3.215267	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة معدل البطالة (U) عند الفرق الأول (First Difference) بدون الثابت والزمن.

Null Hypothesis: D(U) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0464	-1.986557	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.641672	1% level	Test critical values:
	-1.952066	5% level	
	-1.610400	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

15 اختبار جذر الوحدة في الفرق الثاني (Second Difference)

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند الفرق الثاني (Second Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(EX,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0003	-4.953496	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند الفرق الثاني (Second Difference) بالثابت والزمن.

Null Hypothesis: D(EX,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0016	-5.007779	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار جذر وحدة سعر الصرف (EX) عند الفرق الثاني (Second Difference) بدون الثابت والزمن.

Null Hypothesis: D(EX,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-4.929594	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.639210	1% level	Test critical values:
	-1.951687	5% level	
	-1.610579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جذر وحدة البطالة (U) عند الفرق الثاني (Second Difference) بالثابت.

Null Hypothesis: D(U,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-9.701795	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جذر وحدة البطالة (U) عند الفرق الثاني (Second Difference) بالثابت والزمن.

Null Hypothesis: D(U,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-10.17940	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جذر وحدة البطالة (U) عند الفرق الثاني (Second Difference) بدون الثابت والزمن.

Null Hypothesis: D(U,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-9.869931	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.639210	1% level	Test critical values:
	-1.951687	5% level	
	-1.610579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (4) نتائج تحليل النماذج لبرنامج (E.views)

-أ- اثر الهجرة على الاستثمار الكلي

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 14:04
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	3.843182	0.025021	0.096162	C
0.0120	-2.657251	15.51141	-41.21773	EM
0.082487	Mean dependent var		0.176256	R-squared
0.157247	S.D. dependent var		0.151294	Adjusted R-squared
-0.970601	Akaike info criterion		0.144864	S.E. of regression
-0.881724	Schwarz criterion		0.692522	Sum squared resid
0.939921	Hannan-Quinn criter.		18.98552	Log likelihood
1.457590	Durbin-Watson stat		7.060984	F-statistic
			0.012047	Prob(F-statistic)

-ب- أثر الهجرة على التحويلات المالية من الخارج.

Dependent Variable: DLRE
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 15:24
Sample (adjusted): 1980 2014
Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0043	3.069022	92.89062	285.0833	DEM
-				
0.006062	Mean dependent var		0.222012	R-squared
0.952378	S.D. dependent var		0.222012	Adjusted R-squared
2.518216	Akaike info criterion		0.840031	S.E. of regression
2.563109	Schwarz criterion		23.28654	Sum squared resid
2.533526	Hannan-Quinn criter.		-41.80967	Log likelihood
			2.282690	Durbin-Watson stat

ج- أثر الهجرة على سعر الصرف. -

Dependent Variable: DLEX
Method: Least Squares
Date: 06/21/17 Time: 03:35
Sample (adjusted): 1980 2014
Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0323	2.235374	2.46E-06	5.50E-06	EM
0.274936	Mean dependent var		0.164103	R-squared
0.478340	S.D. dependent var		0.164103	Adjusted R-squared
1.543930	Akaike info criterion		0.516098	S.E. of regression
1.588823	Schwarz criterion		8.789783	Sum squared resid
1.559240	Hannan-Quinn criter.		-25.24681	Log likelihood
			1.353736	Durbin-Watson stat

-د- أثر الهجرة على الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: DGDP(-1)
Method: Least Squares
Date: 06/21/17 Time: 04:55
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-16.71091	0.0390E-12	-0.652E-12	DLEM(-1)

3.52E-12	Mean dependent var	0.342960	R-squared
1.78E-11	S.D. dependent var	0.331930	Adjusted R-squared
-46.68415	Akaike info criterion	1.74E-11	S.E. of regression
-46.63880	Schwarz criterion	9.66E-21	Sum squared resid
-46.66889	Hannan-Quinn criter.	771.2885	Log likelihood
		1.993256	Durbin-Watson stat

-ه- أثر الهجرة على معدل البطالة

Dependent Variable: DU(-1)
Method: Least Squares
Date: 06/21/17 Time: 03:04
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0156	-2. 514285	1.05E-05	-2.64E-06	DEM(-1)

0.128848	Mean dependent var	0.212655	R-squared
1.090209	S.D. dependent var	0.172655	Adjusted R-squared
3.053026	Akaike info criterion	1.097086	S.E. of regression
3.098374	Schwarz criterion	38.51509	Sum squared resid
3.068284	Hannan-Quinn criter.	-49.37492	Log likelihood
		1.564111	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: EE
Method: Least Squares
Date: 06/21/17 Time: 05:26
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.608190	2.27E-14	1.27E-13	EM(-1)
4.79E-09	Mean dependent var		0.538303	R-squared
3.43E-09	S.D. dependent var		0.520701	Adjusted R-squared
-35.68242	Akaike info criterion		4.26E-09	S.E. of regression
-35.63752	Schwarz criterion		5.98E-16	Sum squared resid
-35.66711	Hannan-Quinn criter.		607.6011	Log likelihood
			1.479303	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (5): اختبار العلاقة التكاملية في الأجل الطويل

اختبار جوهانسون

Date: 12/15/17 Time: 16:53

Sample (adjusted): 1982 2014

Included observations: 33 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: EE EM I REMI U XR GDP

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	125.6154	293.0440	0.932704	None *
0.0000	95.75366	203.9883	0.893493	At most 1 *
0.0000	69.81889	130.0833	0.815536	At most 2 *
0.0000	47.85613	74.30350	0.664598	At most 3 *
0.0042	29.79707	38.25349	0.466030	At most 4 *
0.0242	15.49471	17.54877	0.361935	At most 5 *
0.0990	3.841466	2.721349	0.079156	At most 6

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (6): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/15/17 Time: 18:37
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CointEq1	Cointegrating Eq:
1.000000	LOGGDP(-1)
-0.412728	LOGREMI(-1)
(0.02825)	
[-14.6085]	
0.273717	LOGXR(-1)
(0.02101)	
[13.0286]	
-1.50E-09	EE(-1)
(2.2E-11)	
[-67.3680]	
-0.063408	U(-1)
(0.01339)	
[-4.73396]	
-0.159793	I(-1)
(0.00460)	
[-34.7524]	
-2.10E-05	EM(-1)
(8.7E-07)	
[-24.1070]	

						-10.40016	C
D(EM)	D(I)	D(U)	D(EE)	D(LOGXR)	D(LOGREMI)	D(LOGGDP)	Error Correction:
-9278.973	2.419339	-2.737409	-93284123	0.642671	0.801364	-0.786084	CointEq1
(19659.9)	(2.40737)	(1.29269)	(2.7E+08)	(0.62094)	(0.68685)	(0.23307)	
[-0.47198]	[1.00497]	[-2.11761]	[-0.34152]	[1.03499]	[1.16672]	[-3.37280]	
-58720.43	6.586709	-1.353392	-2.49E+08	0.640118	0.960991	-0.361842	D(LOGGDP(-1))
(24340.3)	(2.98050)	(1.60044)	(3.4E+08)	(0.76877)	(0.85037)	(0.28855)	
[-2.41248]	[2.20993]	[-0.84564]	[-0.73713]	[0.83265]	[1.13008]	[-1.25399]	
30709.87	-12.36972	-5.211066	1.16E+08	0.040891	1.828361	-0.347007	D(LOGGDP(-2))
(24536.7)	(3.00455)	(1.61335)	(3.4E+08)	(0.77498)	(0.85724)	(0.29088)	
[1.25159]	[-4.11699]	[-3.22996]	[0.33902]	[0.05276]	[2.13285]	[-1.19295]	
-3276.008	-1.647218	-0.176261	-17605162	-0.054344	-0.082220	-0.158385	D(LOGREMI(-1))
(6978.84)	(0.85457)	(0.45888)	(9.7E+07)	(0.22042)	(0.24382)	(0.08273)	
[-0.46942]	[-1.92755]	[-0.38411]	[-0.18157]	[-0.24655]	[-0.33722]	[-1.91440]	
-17969.77	0.008227	-0.027534	-4513155.	-0.104091	-0.252401	-0.044163	D(LOGREMI(-2))
(4386.05)	(0.53708)	(0.28839)	(6.1E+07)	(0.13853)	(0.15324)	(0.05200)	
[-4.09703]	[0.01532]	[-0.09548]	[-0.07406]	[-0.75140]	[-1.64715]	[-0.84935]	
-9764.164	1.612887	-0.093304	-1.22E+08	0.291273	0.279804	-0.135986	D(LOGXR(-1))
(11312.1)	(1.38519)	(0.74380)	(1.6E+08)	(0.35729)	(0.39521)	(0.13410)	
[-0.86316]	[1.16438]	[-0.12544]	[-0.77790]	[0.81524]	[0.70799]	[-1.01403]	
22579.75	-4.890107	-1.383613	47063141	0.081424	0.759406	-0.049223	D(LOGXR(-2))
(10963.7)	(1.34251)	(0.72089)	(1.5E+08)	(0.34628)	(0.38304)	(0.12997)	
[2.05951]	[-3.64250]	[-1.91932]	[0.30897]	[0.23514]	[1.98259]	[-0.37872]	
9.40E-06	-5.45E-09	-3.50E-09	-0.033757	1.32E-10	-3.51E-10	-6.68E-10	D(EE(-1))
(2.9E-05)	(3.5E-09)	(1.9E-09)	(0.39708)	(9.0E-10)	(1.0E-09)	(3.4E-10)	
[0.32877]	[-1.55596]	[-1.86297]	[-0.08501]	[0.14570]	[-0.35182]	[-1.97162]	

3.38E-06	-4.46E-09	3.92E-09	-0.134144	-1.66E-10	-1.59E-11	-2.28E-10	D(EE(-2))
(2.3E-05)	(2.8E-09)	(1.5E-09)	(0.31621)	(7.2E-10)	(8.0E-10)	(2.7E-10)	
[0.14832]	[-1.59977]	[2.62073]	[-0.42423]	[-0.23133]	[-0.01994]	[-0.84664]	
-238.2210	-0.284012	0.113699	-18608251	-0.064046	0.071573	0.001106	D(U(-1))
(3480.76)	(0.42622)	(0.22887)	(4.8E+07)	(0.10994)	(0.12161)	(0.04126)	
[-0.06844]	[-0.66634]	[0.49679]	[-0.38479]	[-0.58257]	[0.58856]	[0.02680]	
12268.50	-0.853134	0.736833	-10227465	-0.113315	0.100692	0.051820	D(U(-2))
(3182.58)	(0.38971)	(0.20926)	(4.4E+07)	(0.10052)	(0.11119)	(0.03773)	
[3.85490]	[-2.18915]	[3.52110]	[-0.23130]	[-1.12729]	[0.90559]	[1.37347]	
-1875.465	-0.187819	-0.307918	-2117297.	0.091981	0.094545	-0.071891	D(I(-1))
(2290.94)	(0.28053)	(0.15064)	(3.2E+07)	(0.07236)	(0.08004)	(0.02716)	
[-0.81864]	[-0.66952]	[-2.04413]	[-0.06652]	[1.27119]	[1.18124]	[-2.64706]	
-811.8922	0.332433	-0.112553	-8132968.	0.057130	-0.016556	-0.031900	D(I(-2))
(1330.25)	(0.16289)	(0.08747)	(1.8E+07)	(0.04201)	(0.04647)	(0.01577)	
[-0.61033]	[2.04084]	[-1.28681]	[-0.44006]	[1.35975]	[-0.35624]	[-2.02281]	
-0.103781	3.14E-06	-5.51E-05	-1612.705	1.60E-05	1.91E-05	-1.27E-05	D(EM(-1))
(0.36679)	(4.5E-05)	(2.4E-05)	(5095.99)	(1.2E-05)	(1.3E-05)	(4.3E-06)	
[-0.28294]	[0.06986]	[-2.28436]	[-0.31647]	[1.37792]	[1.49152]	[-2.91412]	
-0.245492	5.63E-05	-3.80E-05	-691.3185	5.19E-06	-3.16E-07	-5.25E-06	D(EM(-2))
(0.26886)	(3.3E-05)	(1.8E-05)	(3735.32)	(8.5E-06)	(9.4E-06)	(3.2E-06)	
[-0.91309]	[1.71145]	[-2.15215]	[-0.18508]	[0.61159]	[-0.03361]	[-1.64740]	
4304.226	1.580000	1.248061	70263010	-0.027996	-0.470977	0.277244	C
(7973.77)	(0.97640)	(0.52430)	(1.1E+08)	(0.25185)	(0.27858)	(0.09453)	
[0.53980]	[1.61819]	[2.38045]	[0.63425]	[-0.11116]	[-1.69064]	[2.93292]	
0.704463	0.802681	0.640092	0.090727	0.432836	0.553667	0.534302	R-squared
0.427398	0.617694	0.302679	-0.761716	-0.098880	0.135231	0.097710	Adj. R-squared
4.27E+09	64.00338	18.45446	8.24E+17	4.258137	5.210096	0.599890	Sum sq. resids
16333.46	2.000053	1.073966	2.27E+08	0.515881	0.570641	0.193631	S.E. equation

2.542588	4.339119	1.897055	0.106432	0.814037	1.323181	1.223802	F-statistic
-344.7467	-56.49723	-36.59916	-650.0000	-13.13557	-16.36383	18.22188	Log likelihood
22.54667	4.531077	3.287447	41.62500	1.820973	2.022739	-0.138868	Akaike AIC
23.27954	5.263945	4.020315	42.35787	2.553841	2.755607	0.594000	Schwarz SC
2762.250	0.391406	-0.075594	33537530	0.272061	0.027117	0.064889	Mean dependent
21584.98	3.234712	1.286098	1.71E+08	0.492124	0.613639	0.203846	S.D. dependent

1.26E+21	Determinant resid covariance (dof adj.)
9.86E+18	Determinant resid covariance
-1017.597	Log likelihood
71.03729	Akaike information criterion
76.48800	Schwarz criterion

ملحق رقم (7): اختبار عدم تجانس التباين لنموذج تصحيح الخطأ ECM

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 12/15/17 Time: 18:41

Sample: 1980 2014

Included observations: 32

Joint test:

Prob.	Df	Chi-sq
0.2711	840	864.5458

Individual components:

Prob.	Chi-sq(30)	Prob.	F(30,1)	R-squared	Dependent
0.3772	31.79289	0.3384	5.117027	0.993528	res1*res1
0.3792	31.75094	0.3689	4.249397	0.992217	res2*res2
0.3683	31.98288	0.1000	62.26290	0.999465	res3*res3
0.3986	31.34480	0.5654	1.594666	0.979525	res4*res4
0.4302	30.70048	0.7313	0.787483	0.959390	res5*res5
0.3783	31.76938	0.3559	4.591800	0.992793	res6*res6
0.3815	31.70198	0.4007	3.545801	0.990687	res7*res7
0.3778	31.78131	0.3471	4.844299	0.993166	res2*res1
0.3676	31.99923	0.0212	1394.301	0.999976	res3*res1
0.3690	31.96848	0.1354	33.81226	0.999015	res3*res2
0.3931	31.45989	0.5215	1.941558	0.983121	res4*res1
0.3805	31.72377	0.3870	3.828181	0.991368	res4*res2
0.3689	31.97128	0.1293	37.10289	0.999102	res4*res3
0.3675	31.99952	0.0167	2236.794	0.999985	res5*res1
0.3826	31.67811	0.4150	3.280392	0.989941	res5*res2
0.4011	31.29370	0.5829	1.476887	0.977928	res5*res3
0.5409	28.55867	0.9331	0.276625	0.892459	res5*res4
0.3684	31.98199	0.1026	59.18027	0.999437	res6*res1
0.3796	31.74278	0.3744	4.113616	0.991962	res6*res2

0.3690	31.96858	0.1352	33.91157	0.999018	res6*res3
0.3838	31.65451	0.4286	3.054069	0.989203	res6*res4
0.5178	28.99694	0.9119	0.321860	0.906154	res6*res5
0.3676	31.99814	0.0331	572.1073	0.999942	res7*res1
0.3918	31.48588	0.5106	2.041409	0.983934	res7*res2
0.3694	31.96022	0.1519	26.78302	0.998757	res7*res3
0.5755	27.90453	0.9556	0.227117	0.872016	res7*res4
0.3909	31.50502	0.5024	2.121633	0.984532	res7*res5
0.3804	31.72505	0.3861	3.846152	0.991408	res7*res6

ملحق رقم (8): اختبار الارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ ECM

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Date: 12/15/17 Time: 18:40

Sample: 1980 2014

Included observations: 32

Prob	LM-Stat	Lags
0.8518	38.79368	1
0.2163	56.45845	2
0.9120	36.23405	3
0.3078	53.43532	4
0.3712	51.63479	5
0.0033	80.08001	6
0.6712	44.11096	7
0.0052	78.02620	8
0.9259	35.49287	9
0.6538	44.55242	10
0.6465	44.73743	11
0.0324	68.80438	12

Probs from chi-square with 49 df.